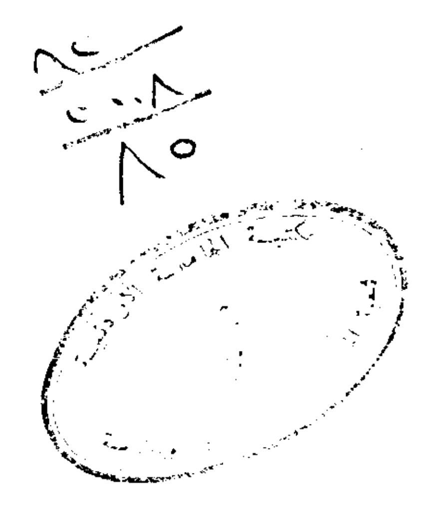


بسم الله الرحمن الرحيم



كلية الآداب

قسم اللغة العربية وآدابها

الحذف في شعر أبـي الطيـب المتنبـي

إعداد الطالب

زهير محمد عقاب العرود

إشراف

الأستاذ الدكتور سلمان القضاة

١٤٢٥هـ/٢٠٠٥م

بسم الله الرحمن الرحيم



كلية الآداب

قسم اللغة العربية وآدابها

الحذف في شعر أبي الطيب المتنبي

"دراسة نحوية وصفية استقصائية"

إعداد

زهير محمد عقاب العرود

بكالوريوس في اللغة العربية وآدابها، جامعة اليرموك (١٩٨٤)

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في اللغة العربية تخصص لغة ونحو في جامعة اليرموك (إربد - الأردن) - ٢٠٠٤م

لجنة المناقشة:

أ.د. سلمان محمد القضـــــاة............................. مشرفاً ورئيساً

أ.د. يوسف مسلم أبو العدوس................................ عضواً

د. رســـلان بنـــي يـــاسين .... عضواً

د. حسن خميس الملــــــخ................................ عضواً

الإهداء

إلـــى

والدتي .... الشمعة التي أحرقت نفسها وأضاءت لي الطريق

والدي الشهيد - رحمه الله - ...... الذي ودع الحياة قبل أن

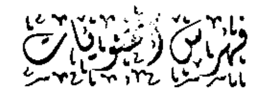
تخطيدي كلمة في الحياة

أخي وشقيقي الأوحد "أبي عون" أمد الله في عمره

رفيقة الدرب "زوجتي" .... أبنائي:

آسال، ورسال، ومحمد، وأمل، وإسلام.

أهدي ...... لهم جميعاً هذا الجهد المتواضع



الموضوع	الصفحة

الفصل الثالث: "حذف الفعل والجملة"

الفصل الرابع: "حذف الحروف"

الملخص

الحذف في شعر أبي الطيب المتنبي

إعداد: زهير محمد عقاب العرود

إشراف: أ. د. سلمان القضاة

الكلمات المفتاحية: (الحذف، أبو الطيب المتنبي، الإضمار)

تتناول هذه الدراسة ظاهرة لغوية تعد من أبرز عوارض التركيب في شعر أبي الطيب المتنبي، تلك هي ظاهرة الحذف، فهي ميزة ملحوظة، وأسلوب متميز في شعره، كان يلجأ إليها في كل موضع يسعف فيه السياق ودلالة الحال أو المشاهدة كما سماها النحاة.

درس الباحث هذه الظاهرة من خلال شرح العكبري لديوان المتنبي لأنه يحوي ميزات قلما تتوفر في غيره من الشروح، فقد تتبع مواطن الحذف مستقصياً الأنماط المختلفة التي جاءت بها، وذلك باستقرائها، وتعيين موطن الشاهد، وتعليله، وتقديره، وعرض أقوال النحاة -قدماء ومحدثين- في المسألة، ورتّبها حسب أهميتها متدرجاً بذكر الأهم فالمهم.

ولتحقيق الغايات المنشودة من هذه الدارسة، فإن الباحث قد قسّمها إلى فصول أربعة تتقدمها مقدمة، ثم تلحقها خاتمة كشفت عن النتائج المرجوة للدراسة.

ففي الفصل الأول عرض الباحث الجانب النظري للظاهرة نفسها، إذ تناول التعريفات والحدود التي تتناول موضوع الحذف كما أوردها المختصون

في فنون العربية، ثم سجّل ما دوّنته كتب النحو واللغة والبلاغة من أقسام للحذف، ورصد ما علّل القدماء به الحذف على اختلاف مواضعه، فتبين لديه أن أكثر الأسباب التي تجعل المتكلم يلجأ فيها إلى الحذف هو الإيجاز والاختصار، وبعد ذلك ختم الفصل بشروط الحذف التي وضعها النحاة مذكراً بأهمية الدليل وما يصحبه من قرائن تدل على المحذوف.

انتقل الباحث إلى الجانب التطبيقي للدراسة، فجاء الفصل الثاني ليعالج مظاهر الحذف في الاسم، فكشف عن مواطن الحذف وقيمه في المبتدأ، والخبر، والمفعول به، والحال، والتمييز، والمنادى، والمضاف والمضاف إليه، والاسم المجرور، والنعت والمنعوت، والبدل والمبدل منه.

وفي الفصل الثالث درس الباحث فيه حذف الفعل، والجملة، درس الفعل متجرداً عن متعلقاته، ودرس الجملة بأشكالها المختلفة التي جاءت في شعر أبي الطيب المتنبي، والمتمثلة بجملة الشرط وجوابه، وجملة القسم.

ثم وصل الباحث إلى الفصل الرابع الذي عنونه بحذف الحرف، حيث استقصى حالاته، وبيّن حذف حروف الجر، وحرف النصب، والهمزة، والنون، وحرف النداء، واللام الواقعة في جواب لو ولولا وغير ذلك.

ووجد الباحث أن من تمام الفائدة، أن يختتم هذه الدراسة معرّجاً إلى مسألة الاحتجاج اللغوي التي لم تطل المتنبي بشكل جوهري، لبعده من حدود عصر الاحتجاج الزمانية والمكانية والقبلية.

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم وعلى آله وأصحابه أجمعين، وبعد:

فإن جمال اللغة العربية يجعل عاشقها يتتبع مواطن الجمال فيها، وينقب عن أسرار هذا الجمال، واللغة العربية التي وسعت كتاب الله لفظاً وغاية، لهي جديرة بأن يقف الباحث عند ظواهرها وأسرارها.

ومن خلال قراءاتي واستشارة من لهم الفضل عليّ، لفتت انتباهي ظاهرة الحذف بشكل عام وفي شعر المتنبي بشكل خاص، فآليت على نفسي أن أتتبع هذه الظاهرة في شعره الذي يعد بحق ظاهرة جديرة بالدراسة، فنال من الدراسة والاهتمام ما لم ينله غيره، وما زال الناس حتى اليوم في شغل به كما يقول ابن رشيق، ولا يعرف شاعر في العربية احتفل بنبوغه القدماء والمحدثون من العلماء والنقاد حفاوتهم بأبي الطيب، ولئن كان احتفال القدماء به عظيماً، فإن احتفال المحدثين به لأعظم، وحسبه فخاراً أن العلماء في الشرق والغرب أقاموا في كل بلد عيدا، احتفاء بذكراه، ولئن فاته العرش الذي كان يبغي الوصول إليه في حياته، فلقد تبوأ عرش القلوب بعد مماته، وهو الشاعر الخالد.

يقرّ الباحث أن دافعه وراء قيامه بهذه الدارسة هو محاولة الوقوف على واحدة من تلك الظواهر التي تبرز قيمة الفصحى، وتكشف عن عناصر القوة فيها، كما يهدف إلى استقصاء الأنماط المختلفة التي جاءت بها، وإلى بيان مدى شيوعها بأنماطها ومعانيها، ومدى الثبوت في قواعدها واستعمالاتها، فندرك مدى خصائصها المميزة وإمكانيات التطور فيها.

ولعل ما شدني إلى هذا الموضوع أن هذا اللون من الدراسات اللغوية جديد في شعر أبي الطيب المتنبي، فإني لم أجد -في حدود ما طالعت- دراسة تتوجه نحو ظاهرة الحذف في شعره، بيد أني وجدت دراسات كثيرة تناولت الغريب وشرح المشكل والظواهر الأسلوبية الأخرى. وقد أفدت مما تسنى لي الاطلاع عليه من دراسات حديثة تناولت هذه الظاهرة سواء ما جاء منها في القرآن الكريم والحديث النبوي الشريف أم في سواهما.

لقد رأيت أن اتخذ عمدتي في هذه الدراسة كتاب "شرح العكبري لديوان المتنبي" المسمى بالتبيان في شرح الديوان، الذي ضبطه وصححه، ووضع فهارسه مصطفى السقا وإبراهيم الأبياري، وعبد الحفيظ شلبي، لما له من ميزات قلما توافرت في غيره من الشروح، فجاء يحوي محاسن المتقدمين من شرّاح المتنبي، فقد كان أوضحها وأشملها في الشرح والتعليل، وأكثرها دقة وإحاطة بكل المعاني، وترقيم الشارح للأبيات في كل قصيدة من قصائد الديوان، كانت عوناً على الاختصار ودقة الإحالة إليه.

امتدت دراستي لهذه الظاهرة على فصول أربعة تسبقها مقدمة، أما الفصل الأول فقد كان يمثل الجانب النظري للظاهرة نفسها، تناولت فيه التعريفات والحدود التي تتناول موضوع الحذف كما أوردها العلماء والباحثون والمختصون في فنون العربية، ثم انتقلت إلى الحديث عن أقسام الحذف معرفاً فيها، وموضحاً ما جاء فيها من أقوال العلماء والمختصين من نحاة ولغويين معززة بالأمثلة والشواهد، وبعد ذلك استقصيت فيه ما علل القدماء به الحذف على اختلاف مواضعه وأنواعه. الأمر الذي حظي باهتمام البلاغيين بصفة خاصة ولَئِنْ علماء النحو لا يغفلون الإشارة إليه. وختمت هذا الفصل بشروط الحذف التي وضعها القدماء، مذكراً بأهمية الدليل وما يصحبه من قرائن حالية كانت أم لفظية تدل على المحذوف.

بعد هذه الأرضية التي عالجت موضوع الحذف من الناحية النظرية، انتقلت إلى مظاهر الحذف وقيمته في شعر أبي الطيب المتنبي، فجاء الفصل الثاني يعالج مظاهر الحذف في الاسم؛ فبيّنت وقوع الحذف في المبتدأ، والخبر، والمفعول به، والحال، والتمييز، والمنادى، والمضاف، والمضاف إليه، والاسم المجرور، والمنعوت وإقامة النعت مقامه، البدل والمبدل منه، الصفة والموصوف، حصرت أعدادها ومواطن الشاهد فيها، ونعتها بواحدة من التعبيرات التالية: "نادر، قليل، كثير، شائع" ورتّبتها متدرجاً بذكر الأهم فالمهم. ثم استعنت بما ورد من أقوال النحاة حول كل مظهر من مظاهر الحذف، لكي أتمكن من إصدار حكم دقيق على مدى تمثيل شعر المتنبي من هذه الناحية لقواعد النحو العربي.

أما الفصل الثالث فقد قسمته إلى مبحثين، الأول: كان مداره خاصاً بالفعل، متجرداً عن متعلقاته، تتبعت مواطن حذفه، وقمت برصدها. والثاني تمثل في حذف الجملة

وفي الفصل الأخير فقد خصّصته للحديث عن الحرف، تلمست المواطن التي جرى فيها الحذف، ورصدتها معززة بالشواهد، ومبيناً ما تركه هذا الحرف من ظلال على المعنى. وما دار من جدل ومناقشات بين النحاة إزاء كل مسألة، وقد عولجت الحالات التي وقع فيها الحذف بالطريقة نفسها التي عولجت فيها مظاهر الحذف في الفصول السابقة.

ومن تمام الفائدة، فقد رأيت أن أختم الدراسة هذه معرّجاً إلى مسألة الاحتجاج اللغوي التي لم تطل المتنبي بشكل جوهريٍ لبعده من حدود عصر الاحتجاج الزمانية والمكانية والقبليّة.

أنهيت البحث بخاتمة هي خلاصة ما وصلت إليه الدراسة، وألحقت الخاتمة ثبتاً بالمصادر والمراجع التي كانت عوناً لي عبر هذه الرحلة الطويلة التي عشتها مع بحثي حتى وصل إلى ما هو عليه الآن.

وبعد أن فرغت من شرح الفصول، من غير إخلال يقصد بها، أو إكثار يزري عليها أقول ما قاله العسكري في "الصناعتين" وأنا بعد ذلك معتذر من الزلل يكون فيها، فإذا مرّ بك شيء من ذلك فاغتفر الزلة فيه، فليس في الدنيا بريء من جميع العيوب ولا مستقيم من كل الجهات.

أتقدم بالشكر الجزيل للأستاذ الدكتور سلمان القضاة الذي تعهدني وبحثي بالعناية والرعاية منذ البداية، جزاه الله عني كل الخير، وإنه ليسعدني أيضاً أن اعترف بالفضل للأساتذة الأجلاء: الأستاذ الدكتور يوسف مسلم أبو العدوس، والدكتور رسلان بني ياسين، والدكتور حسن خميس الملخ، على تقبلهم مناقشة هذا البحث، وأنا على يقين بأنني سأجد في ملاحظاتهم القيمة فرصة لتنقية هذه الرسالة مما علق بها من شوائب، ولتكملة ما شابها من نقص فالكمال لله وحده.

الفصل الأول

حدود العنف

أقسام العنف

أسباب العنف

أدلة العنف

شروط العنف

الحذف في اللغة :

جاء في اللسان: "حذف الشيء يحذفه حذفا: يقطعه من طرفيه، وعن الجوهري، حَذْفُ الشيء: إسقاطه، ومنه حذفت الشعر إذا أخذت منه، وفي الحديث: حَذْفُ السلام من الصلاة سنة، هو تخفيفه وعدم الإطالة فيه..." (١)

الحذف في الاصطلاح:

هو إسقاط جزء من الكلام أو كله لدليل، وأضاف النحويون فقالوا أو لغير دليل. والحذف غير الإضمار، لأن المحذوف لا يظهر ولكنه يقدر بينما الإضمار قد يضمر وقد يظهر كالنصب بأن المضمرة نحو قولك: جئت لأتعلم فإنه يجوز لك أن تظهر "أن" المضمرة فيه، فتقول: جئت لأن أتعلم، ومما يدل على أنه لا بد في الإضمار من ملاحظة المقدّر باب الاشتقاق؛ فإنه من أضمرت الشيء بمعنى أخفيته. وأما الحذف؛ حذفت الشيء قطعته، وهو يشعر بالطرح بخلاف الإضمار. وهنا يتراءى لي بأن الحذف إسقاط للشيء لفظاً ومعنىً، والإضمار إسقاط للشيء لفظاً لا معنىً.

والمشهور أن الحذف مجاز، وذكر صاحب البرهان(٢): أن ليس كل حذف مجازاً، وقال: "وقال الزنجاني في المعيار: إنما يكون مجازا إذا تغير بسببه حكم، فإذا لم يتغير به حكم كقولك: "زيد منطلق وعمرو" بحذف الخبر فلا يكون مجازا إذا لم يتغير حكم ما بقي من الكلام"(٣).

والحذف نوع من الإيجاز والاختصار، ولا يعني هذا أنه يعود إلى الكسل في التعبير كمظهر للكسل في التفكير، بل قد يعود إلى عناية المتحدث بإضفاء طاقة تعبيرية هائلة، باعتباره ذروة الإصابة في الأداء اللغوي(٤). والإيجاز دليل على البلاغة والفصاحة عند العرب، إذ يحذفون فضول الكلام، فتعبّر بتلك الألفاظ القليلة عن المعاني الكثيرة. ويطلق البلاغيون على هذا النوع من المجاز

---

(١) لسان العرب: ابن منظور، مادة (حذف).

(٢) البرهان في علوم القرآن: بدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي، قدم له وعلق عليه مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط١، ١٩٨٨، ص ١١٧.

(٣) المرجع السابق، ص ١١٧.

(٤) علم الأسلوب: صلاح فضل، دار الآفاق الجديدة، بيروت، ط١، ١٩٨٥، ص ٢٥١.

اصطلاح الإشارة، "وهو أن يكون المعنى زائداً على اللفظ، أي أنه لفظ موجز يدل على معنى طويل على وجه الإشارة واللمحة" [١].

ويقسّم ابن سنان الخفاجي الإيجاز والاختصار إلى قسمين [٢]:

١- **إيجاز القصر:** ومثّل له بقوله: ﴿**ولَكُم في القِصَاصِ حَيَاةٌ**﴾ [البقرة ١٧٩]، وذكر أن هذه الألفاظ التي وردت في الآية موجزة غير أن معانيها كثيرة، "ذلك أن المراد بها: أن الإنسان إذا علم أنّه متى قتل كان ذلك داعيا له قويا إلى ألاّ يقدم على القتل، فارتفع بالقتل الذي هو قصاص كثير من قتل الناس بعضهم لبعض، فكان ارتفاع القتل حياة لهم .....وهذا أعلى طبقات الإيجاز " [٣]

٢- **إيجاز الحذف.** سمّاه أبو عبيدة "مجاز المختصر" [٤]، وسمّاه الجاحظ "الإيجاز المحذوف" تارة وتارة أخرى الكلام المحذوف [٥]. ويعني الإيجاز الذي يقع فيه حذف كثير، وهو النوع الذي ننشده في هذا البحث، وسيحاول الباحث جاهداً على استقصاء ما جاء محذوفاً في شعر أبي الطيب المتنبي سواء كان اسماً أم فعلاً أم حرفاً أم جملةً .

وقد عرّفه الخفاجي [*] فقال: "هو إيضاح المعنى بأقل ما يمكن من اللفظ" [٦]. وبناء على هذا التعريف يكون قد انتقد الرماني في تعريفه للإيجاز الذي حدّه بقوله: "هو العبارة عن المعنى بأقل ما يمكن من اللفظ" [٧]. والخفاجي عدّ هذا التعريف ناقصاً، وأن تعريفه للإيجاز أكمل حيث أضاف له

---

(١) سر الفصاحة للأمير ابن سنان الخفاجي، مطبعة محمد علي صبح وأولاده، القاهرة، طبعة ١٩٦٩، ص ١٩٩

(٢) المرجع السابق: ص ٢٠٠.

(٣) المرجع السابق: ص ٢٠٠-٢٠١.

(٤) المصباح في علم المعاني والبيان والبديع، بدر الدين بن مالك، القاهرة، ١٣٤١ هـ، ص ٣٨.

(٥) الحيوان: أبو عثمان عمرو بن بحر الجاحظ، تحقيق عبد السلام محمد هارون، دار الجيل، بيروت، دار الفكر للطباعة والنشر، ١٩٨٨، ج٣، ص٧٥.

(*) عبد الله بن محمد بن سعيد بن سنان الخفاجي الحلبي، توفى عام (٤٦٦ هـ)، أنظر ترجمته في الأعلام للزركي، ٤/٢٦٦، كشف الظنون ٢/٩٨٨.

(٦) سر الفصاحة، ص ٢٠٢-٢٠٣.

(٧) المرجع السابق: ص ٢٠٢.

كلمة "إيضاح المعنى" وهذا في رأيه أفضل، وربما كان محقا في ذلك؛ لأنه ليس كلُ إيجاز فيه توضيح؛ فقد تكون العبارة موجزة والمعنى لا إيضاح فيه فيختلف الناس في فهمه.

أمّا صاحب الإتقان فقد قسم الإيجاز إلى: إيجاز قصر "الوجيز"، وإيجاز حذف، فقال: " قال الشيخ بهاء الدين: الكلام القليل إن كان بعضا من كلام أطول منه، فهو إيجاز حذف، وإن كان كلاما يعطي معنى أطول منه فهو إيجاز قصر" (١).

والحذف يزين اللغة، ويقوي العبارة، ويثري المعنى، ولا ينقص من قدر البلاغة، وهذا ما يؤكده صاحب الطراز بقوله: "بل لو ظهر المحذوف لنزل قدر الكلام من علو بلاغته ولصار إلى شيء مسترك مسترذل، ولكان مبطلا لما يظهر على الكلام من الطلاوة والحسن والرقة"(٢). وفي هذا تأكيد على أن الكلام في موقعه أفضل من الذكر، وقال الشيخ عبد القاهر الجرجاني(*): "ما من اسم حذف في الحالة التي ينبغي أن يحذف فيها إلا وحذفه أحسن من ذكره" (٣). وربما يكون الشيخ الجرجاني قد أراد من قوله "ما من اسم حذف" الكلام بجميع أقسامه، لأن الحذف يعتريها جميعا.

ولقيمة الحذف في العربية جعلت ابن جني يمدحه، ويطلق عليه "شجاعة العربية"(٤) وقد قسّمه النحويون إلى قسمين: حذف اختصار، وحذف اقتصار، وفي هذا الشأن يقول ابن هشام: "جرت عادة النحويين أن يقولوا: يحذف المفعول اختصارا واقتصارا، ويريدون بالاختصار الحذف لدليل، وبالاقتصار الحذف لغير دليل(٥).

---

(١) الإتقان في علوم القرآن، جلال الدين السيوطي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، ١٩٨٧، ج٣، ص ١٦٣.

(٢) الطراز المتضمن لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز: يحيى بن حمزة العلوي، مطبعة المقتطف، مصر، د. ت، ١٩١٤، ج٢، ص٩٢.

(*) توفى (٤٧١ هـ)، أنظر ترجمته في بغية الوعاة ٢/١٠٦، شذرات الذهب، ٣/٣٤٠، مفتاح السعادة ١/١٧٧.

(٣) الإتقان: السيوطي، ص ١٧٣.

(٤) الخصائص، أبو الفتح عثمان بن جني، تحقيق د. عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ٢٠٠١م، ج٢، ص١٤٠.

(٥) مغني اللبيب: ابن هشام، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، ١٩٨٧م، ج٢، ص ٦١٣.

ويتراءى لي مما سبق أن ظاهرة الحذف موجودة في كلام العرب، وأنها لم تستعملها في لسانها من فراغ ، وإنما لاعتبارات وغايات، وقد نبّه سيبويه إليها في كتابه[١]، إذ لا بدّ أن يكون للحذف فائدة في الكلام، أو تكونَ له أسبابُه التي تبرره، كما لا يتأتى بدون أدلة عليه أو شروط له، وله تفريعاته وأقسامه، وسأتناول تلك الوجوه كلاً على حده.

أقسام الحذف:

يقسّم الحذف عند اللغويين والنحويين إلى الأقسام التالية :

أ. **الاقتطاع**: من القطع :إبانة بعض أجزاء الجرم من بعض فصلا، واقتطعه فانقطع وتَقطّع أي فصله ، والاقتطاع هو أخذ قطعة من الشيء [٢].

وهذا النوع من الحذف هو أن تذكر بعض حروف الكلمة وتسقط بعضها الآخر وغالباً ما يكون الجزء الأخير –نحو قول الشاعر :

"قُلْتُ لَها قِفي قَالتْ لنَا قَافْ" [٣]

أي وقفت، فذكر من الكلمة الحرف(قاف) وأسقط باقي الحروف، وكذا أيضا ما ورد في الحديث "وكفى بالسيف شاً [٤] أي شاهدا، وفي رواية أخرى "فيا"[٥]، فذكر "شا "وأسقط من الكلمة الحروف المتبقية منها (هداً، فياً)، وكان ابن فارس قد عقد بابا باسم" القبض "وقال عنه: "ومن سنن العرب القبض محاذاة للبسط وهو النقصان من عدد الحروف، كقول القائل:

لَيْسَ شَيءٌ عَلَى المنونِ بخالِ

---

(١) الكتاب: أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، المعروف بسيبويه، تحقيق وشرح عبد السلام هارون، ج٢/٣٤٦ ، ج٣/ ١٠٣.

(٢) اللسان: ابن منظور، مادة "قطع".

(٣) الخصائص:لابن جني، ج٢، ١٤١، والبيت للوليد بن عقبة بن أبي معيط، وأنظر، الأغاني، ٥/١٣١، وتكملته لا تحسبينا قد نسينا الإيجاف.

(٤) البرهان في علوم القرآن، ج٣، ص ١٣٣.

(٥) الجامع لأحكام القرآن، القرطبي، تحقيق أحمد عبد العليم البردوني، دار الشعب بالقاهرة، ط٢، ١٣٧٢ هـ، ج١، ص١٥٦.

أي: بخالدِ[١]

وجعلوا من الاقتطاع الحروف المـقطّعة التي جاءت في فواتح السور القرآنية نحو **﴿ألم﴾** [سورة البقرة ١]، فقد روي عن ابن عباس رضي الله عنه[٢]، على أنه فسر الحروف من "ألم" أنا الله أعلم وأرى. وأنكر ابن الأثير ورود هذا النوع في القرآن، وردّ بأن بعضهم جعل منه فواتح السور، على القول بأنّ كلّ حرف منها يدل على اسم من أسماء الله تعالى.

وعدّوا، أيضا، من الاقتطاع الترخيم، على رواية من قرأ **﴿وَنَادَوْا يا مَالِ﴾** [الزخرف ٧٧] أي يا مالك، على لغة من ينتظر. وادّعى بعضهم أن الباء في **﴿وَامْسَحُوا بِرُؤوسِكُمْ﴾**[٣][المائدة ٦] أولُ كلمةِ (بعض) ثم حذف الباقي.

وبيّن سيبويه أن السبب القوي لهذا النوع من الحذف هو الخفة، لكثرة دورانه في كلام العرب، فيقول "وغيروا هذا لأنّ الشيء إذا كثر في كلامهم كان له نحو ليس لغيره فما هو مثله، ألا ترى أنّك تقول: لم أكُ، ولا تقول: لم أقُ، إذا أردت أقُـلْ وتقول: لا أدر كما تقول: هذا قاض، وتقول: لم أُبـلْ ولا تقول: لم أرَمْ، وتريد لم أُرام، فالعرب مما يغيرون الأكثر في كلامهم عن حال نظائره" [٤].

وينبّه سيبويه إلى أن كثرة الاستعمال ليست سببا قياسيا يطرد معه الحذف دائما، وإنما هو موقوف على النقل عن العرب، فليس كل ما كثر استعماله يقع فيه الحذف، ولكن كل ما وقع فيه الحذف على هذه الشاكلة يمكن تفسيره بكثرة الاستعمال[٥].

ب. **الاكتفاء:** كفى، يكفي، كفاية إذا قام بالأمر، وكفى الرجل واكتفى: اضطلع، وكفاك الشيء يكفيك، واكتفيت به، وكفاه الأمر: إذا قام فيه مقامه[٦].

---

(١) الصـاحبي فـي فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها: أحمد بن فارس بن زكريا الرازي اللغوي، تحقيق د. عمر فاروق الطباع، مكتبة المعارف، بيروت، ط١، ١٩٩٣، ص ٢٣٠.

(٢) البرهان في علوم القرآن، الزركشي، ج٣، ص١٣٣.

(٣) الإتقان في علوم القرآن: السيوطي، ج٣، ص١٨١

(٤) الكتاب: سيبويه، ج٢، ص ١٩٦.

(٥) الكتاب: سيبويه، ج٤، ص ٤٠٥.

(٦) اللسان: ابن منظور، مادة (كفى).

ويكون الاكتفاء إذا اقتضى المقام ذكر شيئين بينهما تلازم وارتباط فيكتفي بأحدهما عن الآخر لنكتة ويختص غالبا بالارتباط العطفي[1] وعقد صاحب خزانة الأدب بابا للاكتفاء، وقد قسّمه إلى قسمين: قسم يكون بجميع الكلمة، وقسم يكون ببعضها، ويرى أن ورودهما في كلام العرب قليل. وكان شاهده على جميع الكلمة قول الشاعر[2]:

لا أنتهـي لا أنثنـي لا أرْعَـوي ... مـا دُمْـتُ فـي قَيْدِ الحَياةِ ولا إذا

أي: "ولا إذا مِتّ".

وأمّا شاهده على بعض الكلمة فقول ابن سناء الملك[3]:

لقـد كَفَفـتُ عِنَان عيني جاهداً ... حـتى إذا أعييـتُ أطلقـتُ العِـنَا

أي: العـنان[4]

ويبدو لي أن في تمثيل صاحب الخزانة على الاكتفاء الذي يكون ببعض الكلمة فيه نظر، وأنّه أقرب إلى الاقتطاع منه إلى الاكتفاء. وساق السيوطي على هذا النوع من الحذف أمثلة كثيرة من القرآن الكريم[5] أذكر منها قوله تعالى: ﴿بِيَدِكَ الخَيرُ﴾ [آل عمران ٢٦] أي والشر وإنّما خصّ الخيـر بالـذكر؛ لأنه مطلوب العباد ومرغوبهم، أو لأنه أكثر وجوداً في العالم، أو لأن إضافة الشّر إلى الله ليـس من باب الآداب. ومنها قوله تعالى: ﴿سَرَابِيلَ تَقِيكُمُ الحَرَّ﴾ [النحل٨١] أي و

---

(١) الإتقان في علوم القرآن، السيوطي، ج٣، ص ١٨١.

(٢) معجـم المصـطلحات البلاغية وتطورها: د. أحمد مطلوب، مكتبة لبنان، الطبعة ٢، ١٩٩٦، ص ١٦٨ نقلاً عن خزانة الأدب وغاية الأرب، ص١٢٦.

(٣) ديـوان ابـن سـناء الملك، صممه وعلق عليه د. محمد عبد الحق، مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية، الطبعة الأولى، الهند، ١٩٥٨، ص ٧٩٧.

(٤) خـزانة الأدب وغاية الأرب: الشيخ تقي الدين المعروف بابن حجة الحموي (ت٨٣٧)، دار القاموس الحديث للطباعة والنشر، ص١٢٩.

(٥) معـترك الأقـران في إعجاز القرآن: جلال الدين عبد الرحمن بن بكر السيوطي، تحقيق علي محمد البجاوي، دار الفكر العربي، بدون (سنة)، القسم الأول، ص ٣٣٠.

البرد، وخصّص الحَرّ بالذّكر هنا لأن الخطاب للعرب، وبـــلادهـــم حارّةٌ والوقاية عندهم من الحَرّ أهم؛ لأنه أشـــدّ عندهم من البرد.

ج. **الاحتباك**[1]: شـــدّ الإزار، وكل شيء أحكمته وأحسنت عمله فقد احتبكته، والمحبوك ما أجيد عمله، والحبك: الشّـــد والإحكام[2]

والاحتباكُ: هو أن يحذف من الأول ما أثبت نظيره في الثاني، ومن الثاني ما أثبت نظيره في الأول، كقوله تعالى: **﴿وَأَدْخِلْ يَدَكَ فِي جَيْبِكَ تَخْرُجْ بَيْضَاءَ﴾** [3] [النمل ١٢]

والتقـــدير: تـــدخلُ (غير بيضاء)، (وأخرجها) تخرج بيضـــاء، فكـــلمةُ أدخل مثبتة في الآية، وقُدر المحذوف المقابل لها (أخرجها)، وكلمة بيضاء مثبتة في المقابل لها قـــدر المحذوف(غير بيضاء) في الأول.

والاحتباك أحد أقسام الحذف، وقد سمّاه الزركشي "الحذف المقابلي": "وهو أن يجتمع في الكلام متقابلان، فيحذف من واحدٍ منهما مقابله لدلالة الآخر عليه." [4] وساق الزركشي أمثلة كثيرة على هذا النوع، أذكر منها قوله تعالى: **﴿فِئَةٌ تُقَاتِلُ فِي سَبِيلِ اللهِ وَأُخْرَى كَافِرَةٌ﴾** [آل عمران ١٣]، أي فئة مؤمنة تقاتل في سبيل الله ، وأخرى كافرة تقاتل في سبيل الطاغوت .

د. **الضمير والتمثيل**[5]. وذلك بأن يضمر من القول المجاور لبيان أحد جزأيه مثل قول الفقيه: النبيذ مسكر فهو حرام، فإنّه أضمر "كل مسكر حرام"، وقد يكون التمثيل في القياس الاستثنائي نحو قوله تعالى: **﴿ولو كُنْتَ فَظّاً غَلِيظَ القَلْبِ لانْفَضوا مِنْ حَولِكَ﴾** [آل عمران ١٥٩] والمعروف أن الرسول صلى الله عليه وسلم لين، تألفهُ القلوب، وقد شهد الحس والعيان أنهم ماانفضوا من حوله، وهي المضمرة، وانتفى عنه صلى الله عليه وسلم أنّه فظ غليظ القلب .

---

(١) الإتقان في علوم القرآن: جلال الدين السيوطي، ج٣، ص ١٨٢.

(٢) اللسان: ابن منظور، مادة (حبك).

(٣) البرهان في علوم القرآن: الزركشي، ج٣، ص ١٤٦.

(٤) المرجع السابق، ج٣، ص ١٤٤.

(٥) المرجع السابق، ج٣، ص ١٣٩.

هـ- أن يستدلّ بالفعل لشيئين وهو في الحقيقة لأحدهما[1]؛ نحو قوله تعالى: ﴿لهدّمت صوامعُ وبيعٌ وصلوات﴾ [الحج٤٠]، والصلوات لا تهدم فالتقدير: ولتركت صلوات . ومنه، أيضا، قوله تعالى : ﴿سَمِعُوا لهَا تَغيّظاً وزفيراً﴾ [الفرقان ١٢]، أي وشموا زفيراً، والشم غير السمع .

ومما ورد في الشعر العربي على هذا النوع من الحذف قول الشاعر[2]:

لمّا حَطَطْتُ الرّحْلَ عَنْها وَارِداً عَلّفْتُها تِبْناً وَمَاءً بَارِداً

والتقدير : علفتها تبنا وسقتها ماءً .

٥. **الاختزال:** من الخزل وهو القطع، يقال اختزله عن القوم مثل اختزعه واختزل فلان المال إذا اقتطعه، والاختزال: الحذف. استعمله سيبويه كثيراً، وقال ابن سيّده: "لا أعلم ذلك عن غيره". وانخزل في كلامه: انقطع[3] ٦٢٢٥٨٣

ويدخل في هذا النوع حذف الكلمة أو أكثر.ويبدو أن الاختزال شامل وجامع لكل أقسام الحذف إلى حد ما، لاسيما وقد حدّوه في الاصطلاح: "بأنّه حذف كلمة و أكثر وهي إما اسم أو فعل أو حرف"[4].

والأمثلة على هذا النوع كثيرة، يدخل فيه حذف الاسم كما في قوله تعالى: ﴿أَهَذَا الَّذِي بَعَثَ اللَّهُ رَسُولاً﴾ [الفرقان ٤١] والتقدير أهذا الذي بعثه الله رسولا، ويدخل فيه أيضا حذف الفعل، كما في قوله تعالى: ﴿نَاقَةَ اللَّهِ وَسُقْيَاهَا﴾ [الشمس ١٣] والتقدير: ذروا ناقة الله، والزموا سقياها، ومنه ما يدخل في حذف الحرف، في قوله تعالى ﴿تَاللَّهِ تَفْتَأُ تَذْكُرُ يُوسُفَ﴾ [يوسف ٨٥] والتقدير لا تفتأ .

---

(١) البرهان في علوم القرآن: الزركشي، ج٣، ص ١٤٠.

(٢) ديوان ذي الرمة، شرح وضبط نصوصه وقدم له، د. عمر فاروق الطباع، دار الأرقم بن أبي الأرقم، ط١، ١٩٩٨م، ص ١٣٢.

(٣) اللسان: ابن منظور، مادة (خزل).

(٤) الكليات: أبو البقاء الكفوي أيوب بن موسى الكفوي، منشورات وزارة الثقافة والإرشاد القومي، دمشق، ط٢، ١٩٨٢، ج٢، ص ٢٢٩.

أسباب الحذف:

المتتبع لجهود النحويين[*]في دراسة ظاهرة الحذف يجد أنهم توسعوا في دراستها، حيث تـنبهوا إلى كثير من أضرب الحذف التي يتطلبها السياق الحالي أو المعنوي،لكنهم اشترطوا لجواز الحذف قيام دليل أو قرينة للدلالة على المحذوف[١]، وفنّدوا الأغراض والأسباب التي جاء من أجلها. ويمكن حصر هذه الأسباب لما لها من فوائد جمة فيما يلي:

١. الإيجـاز والاختصـار، فأنـت لو رأيت ناسا ينظرون الهلال وأنت منهم بعيد فكبروا لقلت: الهلالَ وربّ الكعبة، أي أبصروا الهلال، فاستغنيت عن ذكر الفعل والفاعل، لأنه لا ضرورة لذكرهما، ولو ذكر مع ذلك لكان نافلةً من القول .

٢. التفخـيم والتعظيم[٢]، إنما يحسن الحذف في هذا المجال لما قد يبعث على السآمة والملل، لأن الغايـة هـي التفخـيم والتعظـيم، ومـنه قولـه تعـالى فـي وصـف أهـل الجـنة: ﴿حَتَّى إِذَا جَاءُوهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا﴾ [الزمـر٧٣]، فحذف الجواب، إذ كان وصف ما يجدونه ويلقونـه عند ذلك لا يتناهى، فجعل الحذف دليلاً على ضيق الكلام عن وصف ما يشاهدونه، وتركت النفوس تقدّر ما شأنه ولا يبلغ مع ذلك كنه ما هنالك.

٣. التنبيه لأهمية عنصر الزمن، وأنّ الاشتغال بذكره يفضي إلى تفويت المهم، وهذه هي فائدة أساليب الإغراء والتحذير، حيث يحذف الفعل كما في قوله تعالى على لسان صالح عليه السلام: ﴿نَاقَةَ اللَّهِ وَسُقْيَاهَا﴾ [الشمس ١٣]، والتقدير: ذروا ناقة الله والزموا سقياها ، فحذف ذروا ، والزموا اختصاراً وكسبا للوقت . وقد دل الحذف في هذه العبارة على لهفة

(*) رجعـت إلى جملة من كتب النحو ومنها كتاب سيبويه، ج٢، المقتضب للمبرد، ج٢، ج٤، وشرح شذور الذهب لابن هشام.

(١) المقتضـب: المـبرد، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت، (بدون تاريخ) ج٢، ص ١٥١، ج٤، ص ١٢٩.

(٢) مـنهاج الـبلغاء وسـراج الأدباء: أبو الحسن حازم القرطاجني، تحقيق محمد حبيب بن الخوجة، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط١، ١٩٨١، ص٣٩١.

القائل عليه السلام الذي كان رحيما بقومه مرجواً فيهم، حيث لا وقت لإهداره، والانشغال به عن الأهم وهو حرصه على نجاة قومه، واندفاعه السريع نحو دفع الخطيئة الموبقة لهم[١] .

٤. صـــــيانة المحذوف عن الذكر تشريفا له[٢]، قد يفرض الموقف الكلامي على المتكلم حذف ما له جلال في نفسه صوناً له وتشريفاً، ومن الأمثلة التي تساق في هذا الصدد قوله تعالى: ﴿قَالَ فِرْعَوْنُ وَمَا رَبُّ الْعَالَمِينَ قَالَ رَبُّ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضِ...﴾ [الشعراء ٢٣، ٢٤]. حيث حذف موسى عليه الصلاة والسلام في إجابته اسم الله تعالى تعظيماً له في ثلاثة مواضع "رب السموات" و"ربكم ورب آبائكم" و"رب المـــشرق والمغرب" ولأنه عليه السلام استعظم حال فرعون وإقدامه على السؤال فأخفى اسم الله تعالى تشريفاً له وتعظيماً[٣]. وفي الآيات يقدر المحذوف (المبتدأ) في المواضع الثلاثة.

وقد يصان المحذوف عن الذكر تحقيراً لشأنه، وقد مثّل السيوطي لهذا الضرب بقوله تعالى: ﴿صُمٌّ بُكْمٌ عُمْيٌ﴾ [البقرة ١٨] أي: هم (المنافقون)

٥. وقد يكون الحـــذف لأسباب أخرى وهي كثيرة[٤] منها الجهل بالمحذوف، الخوف منه أو عليه، شهرته، رعاية الفواصل، المحافظة على السجع، أو الوزن أو القافية.

أدلّة الحذف :

الأصل في المحذوفات جميعاً على اختلاف ضروبها أن يكون في الكلام ما يدلّ على المحذوف نفسه، ويرى النحاةُ أنّه لا يجوز الحذف من غير دليل، لان عدم وجود دليل على الحذف يعني أنّ الكلام لغو من الحديث ولا يجوز بوجه ولا سبب، فالدليل إما أن يدلّ على محذوف مطلق أو محذوفٍ معين، يدلُ عليه بالقرائن التالية[٥]

(١) الإتقان في علوم القرآن: السيوطي، ج٣، ص ١٩٠.

(٢) ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي، طاهر سليمان حمودة، الدار الجامعية للطباعة والنشر، د. ت، ص ٩٥.

(٣) الإتقان في علوم القرآن: السيوطي، ج٣، ص ١٩١-١٩٢.

(٤) ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي: د. طاهر حمودة، ص ٩٥ وما بعدها.

(٥) انظر:

١. معجم المصطلحات البلاغية وتطورها: د. أحمد مطلوب، "مادة حذف"، ص١٦٨.=

١.العقل الدّالُ على المحذوف،حيث يستحيل صحة الكلام عقلاً إلاّ بتقدير محذوف، كقوله تعالى: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ وَالْدَّمُ وَلَحْمُ الْخِنزِيرِ﴾ [المائدة ٣]، فالعقل يدلُ على أنّ الحرمة، إنما تتعلق بالأفعال لا بالذوات، والذي يتبادر قصده من مثل هذه الأشياء، إنما هو التناول الذي يعمّ الأكل والشرب. ومثله أيضاً قوله تعالى:﴿وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ﴾ [يوسف٨٢]، فالعقل أيضاً يدل على أنّ القرية لا تسأل ولا تجيب لأنها لا تتكلم ولا تعي ما يقال، لهذا فلا يحتمل العقل ذلك إلا بالحذف،وعليه يكون التقدير: واسأل أهل القرية.

٢. العقل الدّالُ على الحذف والتعيين. كقوله تعالى: ﴿وَجَآءَ رَبُّكَ﴾ [الفجر ٢٢] أي أمره أو عذابه أو بأسه، ويرى صاحب الكشاف، "أنّ هذا ليس من باب الحذف، وإنـما هو تمثيل لظهور قدرته وتبيين سلطانه وقهره، فمثلت حاله في ذلك بحال الملك إذا حضر بنفسه ظهر بحضوره من آثار الهيبة والسياسية ما لا يظهر بحضور عساكره كلّها ووزرائه وخواصه"(١).

٣. العادة تدل على الحذف والتعيين، نحو قوله تعالى: ﴿لَوْ نَعْلَمُ قِتَالاً لا تَّبَعْنَاكُمْ﴾ [آل عمران ١٦٧] فالعرب كانوا أخبر الناس بالحرب وفنونه وأساليبه فكيف يقولون: بأنـهم لا يعرفونها؟ فلا بدّ من حذف، وتقديره مكان القتل، أي أنكم تقاتلون في موضع لا يصلح للقتال، ويخشى عليكم منه.

٤. دلالة اللفظ على الحذف، نحو قول المؤمن: ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾ فاللفظ يدل على أنّ فيه حذفاً، والمعروف نحوياً أن الجار والمجرور لا بدّ لهما من متعلق يدلّ الشروع على تعيينه، فيقدّر ما جعلت التسمية مبدأ له؛ فإذا كانت عند الشروع في القراءة قدرّت "أقرأ"، أو الأكل قدرّت"آكل" خلافاً لقول النحاة أنّه يقدر "ابتدأت"، أو "ابتدائي" كائن "باسم الله".

---

٢. علـوم البلاغة "البـيان المعانـي، البديع": أحمد مصطفى المراغي، دار الآفاق العربية، ط١، ٢٠٠٠، ص٢٣٠ وما بعدها.

٣. البرهان في علوم القرآن: الزركشي، ص ١٢٣.

٤. الإتقان في علوم القرآن: السيوطي، ص ١٧٥ وما بعدها.

(١) الكشـاف عـن حقـائق التـنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل: أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري الخوارزمي، دار الفكر للطباعة والنشر، د. ت، ج٤، ص ٢٥٣.

٥. دلالة اللغة، كقوله تعالى: ﴿لَآ أُقْسِمُ﴾ [القيامة١]، والتقدير لأنا أُقسم لأن اللغة شاهدة على أنّ فعل الحال لا يقسم عليه،ولأنها تدل أيضاً على أنّه لو كان جواب القسم في الآية ﴿تَاْللهِ تَفْتَأُ تَذْكُرُ يُوسُفَ﴾ [يوسف٨٥] مثبتاً دخلت اللّام والنون، كقوله تعالى ﴿وَتَاْللهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَامَكُمْ﴾ [الأنبياء ٥٧]، ولذلك جاء التقدير:لا تفتأ.

شروط الحذف :

لابدّ عند وقوع الحذف من دليل يدل عليه، ويتمثل هذا الدليل في قرينة أو قرائن مصاحبة حالية كانت أو عقلية أو لفظية، فالقرينة الدالة هي من أهم شروطه، ويليها في الأهمية عدم تأدية الحذف إلى لبس في المعنى.

لقد وضع ابن هشام في كتابه (المغني) مجموعة من الشروط نجملها فيما يلي[١]:

١. وجود دليل على المحذوف، وهو من أهم شروط الحذف، فلا بدّ من وجود قرينة تدلّ على العنصر المحذوف، الذي يريده المتكلم ويستغني عن ذكره بدلالة القرينة، وقد نبّه ابن جني إلى أهمية الدليل عند الحذف بقوله: "قد حذفت العرب الجملة والمفرد والحرف والحركة، وليس شيء من ذلك إلاّ عن دليل عليه، وإلا كان فيه ضرب من تكليف علم الغيب في معرفته"[٢]. ومثال ذلك، أن يرفع أحدهم سوطاً استعداداً للضرب فيقول آخرهم: (زيداً)، والتقدير: اضرب زيداً. وقوله تعالى: ﴿ قَالُوا: سَلَاماً﴾ [هود٦٩] والتقدير: قالوا سلّمنا سلاماً .

وقد تدلّ بعض الظواهر الصوتية العامة كالفواصل الصوتية أو ما يعرف بالوقفات والسكنات والتي يمكن الاعتماد عليها في التوجيه الإعرابي[٣]، على تحديد العناصر المحذوفة. ومثال ذلك ما أشار إليه النحويون فيما يجب حذفه: النعت المقطوع إلى الرفع كقولهم: مررتُ بزيدٍ الكريمُ، فرفع (الكريمُ) على أنه خبر لمبتدأ محذوف تقديره هو.

---

(١) مغني اللبيب: ابن هشام، ج٢، ص ٦٠٣، وأنظر، البرهان: للزركشي، ج٣/١١٢.

(٢) الخصائص: ابن جني، ج٢، ص١٤٠.

(٣) دراسات في علم اللغة، "القسم الثاني"، د. كمال بشر، دار المعارف، القاهرة، ط٢، ١٩٧١، ص٢٧.

ومن الحذف المدلول عليه بالصناعة النحوية على التقدير، قولهم: ﴿تالله تفتأ تذكر يوسف﴾ [يوسف ٨٢]، فالتقدير لا تفتأ، لأنه لو كان الجواب مثبتاً لدخلت اللام على الفعل وأكد بالنون وجوبا. نحو قوله تعالى: ﴿بلى وربي لتبعثن﴾ [التغابن ٧] .

أمَّا إذا كان المحذوف فضلة فلا يشترط لحذفه توافر دليل، وخاصة إذا لم يوجد في حذفه إفساد معنوي كما هو الحال في حذف المستثنى منه نحو: ما ضربت إلاّ زيداً، والمحذوف منه "أحداً" وهو فضلة وحذفه كما هو واضح لا يفسد المعنى.

٢. ألاّ يكون المحذوف كالجزء، ويعنى النحاة بذلك الفاعل ونائب الفاعل، واسم كان وأخواتها، ويرى جمهور النحاة أنّ هذه الأسماء لا تحذف وإنما تستتر في الفعل. ولمّا كانت هذه الأسماء كالجزء من الفعل فلا حذف فيها إلاّ مع الأفعال. وحذفها مع الأفعال لا خلاف فيه بين النحويين، وإنما الخلاف في حذف الاسم وحده، وقد ذهب الكسائي إلى جواز حذف الفاعل لدليل المبتدأ أو الخبر. ورجحه السهيلي وابن مضاء (١).

ويرى طاهر حمودة أن إطلاق هذا الشرط غير دقيق لأن هناك مواضع قياسية ورد فيها الحذف، منها فاعل المصدر الذي يجوز حذفه، والفاعل الذي يحذف للتخلص من التقاء الساكنين، وهناك مواضع أخرى يجري فيها الحذف وهي كثيرة منها "فعل التعجب، وإسناد الفعل إلى نائب الفاعل ، وإقامة المضاف إليه .... (٢).

٣. ألاّ يكون مؤكداً، لأن الحذف مناف للتوكيد، إذ الحذف مبني على الاختصار والتخفيف والإيجاز، والتوكيد فيه طول وتفصيل، وفي هذا الشأن يقول ابن جنّي: "كلّ ما حذف تخفيفا فلا يجوز توكيده لتدافع حاليه به؛ من حيث التوكيد للإسهاب والإطناب، والحذف للاختصار والإيجاز، فاعرف ذلك مذهبا للعرب" (٣).

---

(١) همع الهوامع شرح جمع الجوامع، السيوطي، نشر الخانجي، مطبعة السعادة، الطبعة الأولى، القاهرة، ١٣٢٧ هـ، ج١، ص ١٦٠.

(٢) ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي: طاهر حمودة، ص١٢٢.

(٣) الخصائص: ابن جني، ج١، ص ٢٩٥.

٤. ألاّ يؤدي الحذف إلى اختصار المختصر؛ فلا يحذف اسم الفعل دون معموله، لأنه اختصار للفعل[١]. ولا تحذف الحروف كما يؤكد ابن جني عن شيوخه؛ لأنها دخلت الكلام لضرب من الاختصار، فلو ذهبت تحذف لكنت مختصراً لها هي، أيضاً، واختصار المختصر إجحاف به[٢].

وما يعنيه ابن جني في كلامه هذا هو أنّ الحروف تنوب عمّا هو أكثر منها من الجمل وغيرها؛ إذ جعلوا "ما" تغني عن "أنفي"؛ وهي جملة، وكذا إلا بمعنى(أستثني) وحرف العطف بمعنى (أعطف)....فلمّا كانت هذه الحروف تنوب بهذه الصورة عن ذلك الكلام الطويل لضرب من الاختصار، جُعل من الإجحاف حذفها.

٥. ألاّ يكون المحذوف عاملاً ضعيفاً ، فلا يحذف الجار والناصب والجازم للفعل إلاّ في مواضع قويت فيها الدلالة، وكثر فيها استعمال تلك العوامل. ولا يجوز القياس عليها. ويبدو أن هذا الشرط لا يساير واقع اللغة، لان هناك مواضع قياسية وقع فيها حذف هذه العوامل مع بقاء عملها. وسيكشف الباحث عن جوانب هذا الموضوع في حينه.

٦. ألاّ يكون الحذف عوضاً عن شيء محذوف؛ بمعنى لا يجوز حذف لفظ جيء به عوضا عن محذوف، فلا يجوز حذف "ما" الزائدة التي عوض بها عن "كان" المحذوفة وحدها في نحو "أمّا أنت منطلقاً انطلقت"[٣]، ولا يجوز حذف "لا" من قولهم افعل هذا إمّا لا؛ أي افعل هذا إن كنت لا تفعل غيره، ولا التاء في "زنة"، و"صلة" و"عدة"؛ لأنها عوض عن حرف محذوف وهو حرف العلة في أول الفعل، وكذلك لا يجوز حذف التاء من الزنادقة، لأنها عوض عن الياء في زناديق، ولا الألف في يماني لأنها عوض عن ياء النسبة المحذوفة في يمني[٤].

---

(١) مغني اللبيب: ابن هشام، ج٢، ص ٦٠٩.

(٢) الخصائص: ابن جني، ج٢، ص ٦٣.

(٣) المغني: ابن هشام، ج٢، ص ٦١٠.

(٤) الكتاب: سيبويه، ج١، ص ٢٩٣-٢٩٤.

الفصل الثاني

مظاهر الحذف وقيمه في شعر أبي الطيب المتنبي

"حذف الاسم"

الحــذف مــن أبــرز عــوارض التركيــب فــي الكـــلام، يكثر استخدامه وتتنوع مظاهره، مــن جملـــة إلـــى أخــرى فــي الــنص الواحــد بقــدر تقــدم الــنص واتضاح جوانب الموضوع المــدروس بســبب دلالــة بعــض المذكــور علـــى بعــض المحذوف إلى حدٍّ يصبح معه الحذف عملــية آلــية. "والأصــل فـــي المحذوفــات جمـــيعها على اختلاف ضروبها أن يكون في الكلام ما يــدل علـــى المحـــذوف، فــإن لــم يكـــن هــناك دلــيل على المحذوف، فإنه لغو من الحديث، ولا يجوز بوجه ولا سبب"[1].

إنّ العربـــيَّ مـــا كـــان يحـــذف إلا إذا كـــان الحـــذف بيِّن المُراد لا يضرّ المعنى، ولا يخلّ ببـــناء العـــبارة أو الجملـــة، وأنطـــق بحجـــته مـــن الذكر، فالذي يحذف يكون أنطق ما يكون إذا لم يـــنطق، وأتـــم مـــا يكـــون بـــياناً إذ لـــم يبـــن[2]، والنحاة عندما حذفوا أو قدّروا كانوا على أصول مقـــررة فقاســـوا الـــنظر علـــى النظـــير، واســـتدلوا بالحاضـــر على الغائب، ورأوا المحذوف في المذكـــور، تهديهـــم ملاحظـــة بارعـــة[3]، مـــن غـــير إهـــدار أو إخـــلال بمعايير اللغة ومقاييسها. وفـــيه يقـــول الجرجانـــي: "بـــاب دقـــيق المســـلك، لطـــيف المـــأخذ، عجيب الأمر، شبيه بالسحر، فـــإنك تـــرى بـــه تـــرك الذكـــر أفصـــح مـــن الذكـــر، والصمت عن الإفادة أزيد للإفادة.... وهذه جملة قد تنكرها حتى تخبر وتدفعها حتى تنظر"[4].

ويـــبدو أن صاحب دلائل الإعجاز لا يريد أن يؤكد على وجود الحذف عند العرب فحسب بل نـــراه قـــد ذهـــب إلـــى أبعد من ذلك، فيكشف به عن مكامن الحسن والفائدة، فكان عنده إحدى طرق التعبـــير التي تثري المعنى وتعمقه، لتحدث لدى السامع متعة نفسية شبيهة بالسحر، وذلك حين يحرك حواســـه لاســـتجلاء خفايـــا المعنى، فإن استشفه السامع وأدركه، كان أقوى وأمكن في النفس من تلك المعانـــي التي يجدها بيّنة ظاهرة، وبناء عليه، فالمتحدث حين يستخدم الحذف يستخدمه لغايات بيانية

---

(١) المثل السائر: ابن الأثير، ج٢، ص ٢٧٩.

(٢) دلائل الإعجاز: عبد القاهر الجرجاني، ص ١٠٩.

(٣) من قضايا اللغة والنحو: علي النجدي ناصف، مكتبة نهضة مصر بالفجالة، ١٩٥٧م، ص٩٢.

(٤) دلائل الإعجاز: عبد القاهر الجرجاني، ص ١٧٠.

أو دلالـية يرغـب فـي الإفصاح عنها لمحدثه، بحذفه لبعض الكلم، ولا يستثنى أي جزء من أجزاء الكلمة.

فالغايـة البيانـيّة أو الدلالـيّة التـي كانـت غـرض المتحدث في حذفه لبعض من كلامه، تمـنحه أيضـاً مـيزة الاقتصـاد فـي اللغـة، والتـي تذهب بكثير من التفصيلات والحشو الذي لا طـائل مـن ورائهـا، ولا فـائدة فـيها، فـيلجأ المتعلم طلباً للأغراض التي تحدثنا عنها سابقاً إلى تكثـيف كلامـه وحـذف الـزائد والاكـتفاء باللمحـة الدالـة فـتظهر البلاغة في التّخفيف ويسمو الكلام من تتابع الألفاظ، وتدافعها على المعنى.

والـذي يتأمل البنى الحذفية يترك قضية الصياغة ويتوجه إلى الفكر، حيث يشغل الفكر نفسه بـالدخول فـي أشـكال تعبيرية ركيزتها الحذف، ومن هنا ربط الفكر بالبعد النفسي في تحليله للبنى الحذفـية، "إذ أن الحـذف يـؤدي بالضـرورة إلى دخول المحذوف دائرة الإبهام، وهو ما يؤدي إلى حصـول ألـم للـنفس لجهلهـا به، فإذا التفتت إلى القرينة تفطنت له، فيحصل لها اللذة بالعلم، واللذة الحاصلة بعد الألم، أقوى من اللذة الحاصلة ابتداء"(١).

إذاً، فالقـيمة التـي تتوصـل إلـيها الـنفس بعـد أن تقـدر المحذوف أكبر منها لو كانت ظاهـرة علـى السـطح لأن المعانـاة التـي يـبذلها الفكـر فـي الوصول إلى المحذوف هي التي تصـنع اللـذة، ولأن النتـيجة الحاصـلة بعـد تعـب وجهـد أثمـن كثـيراً مـن تلك التي تكون مطروحة في الطريق.

والـنحاة العـرب حيـنما حذفـوا أو قـدروا فهـم متفقون مع أحدث النظريات المعاصرة، يـتفق مـع فكـرتهم فـي أن الـنحو ينبغـي أن "يـربط البنية العميقة ببنية السطح، والبنية العميقة تمثّل العملية العقلية في اللغة"(٢).

---

(١) البلاغة العربية، قراءة أخرى: محمد عبد المطلب، مكتبة لبنان ناشرون- بيروت، ط١، ١٩٩٧، ص ٢٢١.

(٢) الـنحو العربـي والدرس الحديث: د. عبده الراجحي، دار المعارف الجامعية- الإسكندرية، د. ط، ١٩٩٨، ص ١٥١.

والحذف عمليات جوهرية يتضمن تصوراً آخر للتركيب باعتباره تحولات أو انحرافات تصيب السياق، وتثير المتلقي، وهي ما يعمد إليها الشاعر لأنها أسس جديدة في البلاغة العربية(١). والحذف أسلوب من أساليب الشاعر في بناء القصيدة، لأن إيحاءه يتطلب منه أن لا يصرّح بكل شيء حتى تكتنز الأبيات، وهو أسلوب بلاغي قديم يلجأ إليه الشاعر استغلالاً لطاقاته التعبيرية، وإمكاناته الإيحائية(٢).

أما الحذف في شعر أبي الطيب المتنبي فهو خصيصة بارزة، في كلّ نمط من أنماط الجملة، وفي كل قسم من أقسامها، وسيعمد البحث إلى رصد مواقع الحذف واستقصاء الأنماط المختلفة، وبيان مدى شيوعها بأنماطها المختلفة ومعانيها، مدى الثبوت في قواعدها واستعمالاتها، ثم نعرض آراء العلماء إزاء كل حالة حذف، وسنتناول الحذف باستعراضه في المواضع التي يجري فيها بادئين بالاسم ثم الفعل والجملة والأجوبة وبعدها الحرف.

والحذف من خلال ما تقدم، يقع في جميع أجزاء الكلام في العربية، والاسم جزء من كلام العرب، وقد وقع الحذف فيه حيث وقع في المبتدأ والخبر، والمفعول به، والحال، والمضاف والمضاف إليه.... وغيرها من الأسماء التي سنذكر مواطن الحذف فيها، متدرجين في ذلك بذكر الأهم فالمهم.

أولاً: حذف المبتدأ:

المبتدأ اسم صريح أو غير صريح، ولا يصح أن يكون جملة أو شبهها، وهو مجرد من عامل لفظي غير مزيد، مخبر عنه، ويجوز أن يكون وصفاً رافعاً لمنفصل كاف(٣).

---

(١) بلاغة الخطاب وعلم اللغة: صلاح فضل، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب- الكويت، د. ط، ١٩٩٢، ص ٨٣.

(٢) الأعمال الشعرية الكاملة: أمل دنقل، مكتبة مدبولي- القاهرة، ط٢، ١٩٨٥، ص ٦٠.

(٣) شرح التصريح على التوضيح، الشيخ خالد الأزهري، ١/١٥٤، شرح اللمحة البدرية في علم العربية، ١/٣٥٧، اللمع في العربية، ابن جني، ٢٥. همع الهوامع في شرح الجوامع، تحقيق عبد العال سالم، ٢/٤، حاشية الصباني على شرح الأشموني: ١/١٨٨، تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد: ٤٤، الكتاب ١/٢٢، ٢٤، ٣٢٨-٣٣٤، ٢/٧٨، ١٢٢، المقرب: ابن عصفور، ١/٨٢.

والاسم الصريح ما لا يكون مصدراً مؤولاً أو جملة مؤولة بمشتق، أما غير الصريح فهو ما يكون مصدراً مؤولاً من حرف مصدري، وما في حيّزه أو جملة مؤولة على مذهب المجيزين.

والمبتدأ ركن رئيس في بناء الجملة الاسمية، وهو عمدة في الكلام، وورد حذفه في كلام العرب، حيث رأوا ذلك مناسباً للمعنى الذي يرمون إليه، وكان ذلك وفق قواعد وأصول بيّنها النحاة فيما بعد استنباطاً من كلامهم، فحددوا مواضع الحذف وبيّنوا أسبابه، ووضعوا لها القواعد والحدود التي لا ينبغي تجاوزها فكانت مواضع الحذف الجوازية والوجوبية.

وحذف المبتدأ من المحذوفات الأكثر دوراناً في شعر أبي الطيب المتنبي، وحسب استقرائي فقد ورد في زهاء (٤٣٧) أربعمائة وسبعة وثلاثين موقعاً(*)، وقد قمت باستقصاء شامل لكل ما جاء في هذه المواقع التي حذف فيها المبتدأ، فوجدت أن لحذفه حملاً على تأويلات النحويين وغيرهم مواضع كثيرة، منها ما هو مجمع عليه تقريباً، ومنها ما فيه خلاف بينهم، وفيما يلي عرض للحالات التي حذف فيها المبتدأ في سياق شعر أبي الطيب المتنبي.

١. في مقام القطع والاستئناف.

يعمد المتنبي إلى حذف المبتدأ في الجملة الاسمية في مقام القطع والاستئناف بكثرة بالغة في جميع أجزاء البيت الشعري، وذلك لبث الحركة والحيوية في التركيب والابتعاد به عن رتابة التقرير، أو لكي يعمل على جذب انتباه السامع إلى الخبر لمَيزة فيه أو ليرتفع بالمبتدأ المحذوف إلى الغاية التي يريدها له، ونلتمس هذه الظاهرة في صدور الأبيات ومثاله:

خُرْسٌ إذا نُودُوا كأنْ لم يَعْلَمُوا   أنَّ الكَلامَ لَهُمْ جَلالٌ مُطْلَقُ (١)

(*) انظر الملحق، ص١٥٦.

(١) الديوان: ج٢، ص ٣٣٥/ ١١.

وَحِيدٌ مِنَ الخُلاّنِ فِي كلّ بلدَةٍ   إذا عَظُمَ المطْلُوبُ قَلّ المساعدُ [١]

مَنَازِلُ لَمْ يَزَلْ مِنْها خَيالٌ   يُشَيِّعُني إلى النّوْبَنْدَجانِ [٢]

رَجُلٌ طينُه من العَنْبَرِ الوَرْ   دِ وطينُ العِبادِ من صَلْصَالِ [٣]

فكلّ مطلع من هذه الأبيات وقع خبراً لمبتدأ محذوف، يدل عليه السياق، تقديره في الأول (هم أو إنهم...) وفي الثاني (أنا...) وفي الثالث (هي) أو ما شاكلها، وفي الأخير (هو) لكن الحذف بهذا الشكل يرد غالباً كذلك في صدور الأعجاز ومثاله:

مَظْلومَةُ القَدِّ في تَشْبيهِهِ غُصُناً   مَظْلُومَةُ الرّيقِ في تَشْبيهِهِ ضَرَبا [٤]

وما الفِضّةُ البَيْضَاءُ والتِّبْرُ واحدٌ   نَفُوعَانِ للمُكْدى وبينهما صَرْفُ [٥]

كُفّي أرانيِ وَيْكِ لوْمَكِ ألْوماَ   هَمٌّ أقَامَ على فُؤادٍ أنْجَمَا [٦]

فالعجز لا يستقيم إلا بتصور محذوف من نوع (هي) في البيت الأول، وفي البيت الثاني (هما...) وفي البيت الأخير "هذا".

ويصادف أن نجد هذا الضرب من الحذف في البيت الشعري عند المتنبي محققاً فوائد جمّة فمنه ما اقتضاه الإيجاز، ومثاله:

طويلُ النِّجادِ، طويلُ العِمادِ   طويلُ القَناةِ، طويلُ السِّنانِ [٧]

حَديدُ اللّحَاظِ، حَديدُ الحِفَاظِ   حَديدُ الحُسَامِ، حَديدُ الجَنانِ [٨]

فالمعنى لا يستقيم إلا على تصور المحذوف "هو" وما شاكلها.

---

(١) الديوان: ج١، ص ٢٧٠/ ٩.

(٢) الديوان: ج٤، ص ٢٥٤/ ١٣. النوبندجان: موضع في الطريق، وقيل بلد بفارس.

(٣) الديوان: ج٣، ص ١٩٨/ ٢٨.

(٤) الديوان: ج١، ص١١١/ ٧.

(٥) الديوان: ج٢، ص ٢٨٩/ ٣٣.

(٦) الديوان: ج٣، ص ٢٧/ ١.

(٧) الديوان: ج٤، ص ١٩٠/ ٥.

(٨) الديوان: ج٤، ص ١٩٠/ ٦.

القطـــع والاســـتئناف مـــن المواضـــع التـــي يطـــرد فيها حذف المبتدأ، يبدأون بذكر الرجل (مـــثلاً) ويقدمـــون بعـــض أمـــره، ثـــم يدعـــون الكـــلام الأول (أي الحديـــث في أمر الرجل هذا) ويســـتأنفون كلامـــاً آخـــر (أي حديـــثاً عـــن غـــيره). وإذا فعلوا أتوا في أكثر الأمر بخبر من غير مبـــتدأ أي حذفـــوا المبـــتدأ، نحـــو الحمـــد لله أهـــل المـــدح، أو في الذم نحو: مررت بزيد الفاسق. أو تـــرحم نحـــو: مـــررت بـــبكر المســـكين [1]، فذكـــروا القطـــع في حالات ثلاث هي المدح والذم والـــترحم. وأضـــاف صـــاحب الكافـــية حالـــة التشـــنيع نحـــو مـــررت بـــزيد الغاصب حقي [2]. ويـــتراءى لـــي أن حالـــة التشـــنيع هـــذه قـــد تنضـــوي تحت الذم، لأن المشنع به "الغاصب حقي" هـــو المخصـــوص بالـــذم. والقطـــع فـــي رأي الأزهـــري على تقدير سؤال سائل يقول: من هو؟ أو مـــن تعنـــي؟ [3] فمـــا كـــان يصـــح فـــيه القطـــع إلـــى النصب التزموا إضمار الناصب إمارة على أنهـــم قصـــدوا إنشـــاء المـــدح، أو الـــذم أو الـــترحم، كمـــا فعلـــوا فـــي النداء، ومن أجرى الرفع مجرى النصب أي قطعه إلى الرفع كان على تقدير مبتدأ محذوف وجوباً.

ويؤكـــد الســـيوطي الـــتزام النحوييـــن بحـــالات القطـــع الـــثلاثة أو الأربعـــة. وفي خلاف ذلك يجوز لك أن تقطع فتحذف المبتدأ، ولك أن تذكره [4].

ويـــرى كمـــال بشـــر "أن النعـــت المقطـــوع ليس جزءاً من جملة محذوف جزؤها الآخر، وإنمـــا هـــو فـــي رأيـــه جملـــة بذاتهـــا، ولكـــنها جملة ذات طرف واحد، وذلك قولنا: مررت بزيد الكـــريم، أمـــا كـــون كلمـــة الكـــريم فـــي مثالنا جملة فلأنها وحدة لغوية بها يتم الكلام في الموقف المناسب، مع تحديدها أو إمكانية تحديدها بوقف سابق ولاحق" [5].

وأود هـــنا أن أقـــف علـــى مـــا قالـــه كمـــال بشـــر، إذ أن كلمة "الكريم" من خلال المثال الـــذي ســـاقه هـــي فـــي واقـــع الحـــال جملة، حسب ما تفرضه القواعد النحوية من ضرورة وجود

---

(١) دلائل الإعجاز: الجرجاني، ١١٣، أوضح المسالك: ابن هشام ١/١٥٣.

(٢) شرح الكافية: الرضي ١/١١٧.

(٣) شرح التصريح على التوضيح: الشيخ خالد الأزهري ٢/١١٧.

(٤) همع الهوامع: السيوطي ١/١٠٤.

(٥) علم اللغة العام –الأصوات–: د. كمال بشر، دار المعارف بمصر، الطبعة السابعة، ١٩٨٠م، ص١٩٣.

جزأيــن فــي تركيـب الجملــة العربـية، وأركــان ثلاثــة فــي العمل النحوي، بحيث إذا لم يوجد ســوى أحـد ركنـــي الجملــة وجــب تقديـر الركن الآخر منها، وكذلك إذا فقد أحد أطراف العمل لــزم تقديــره حــتى تلتقــي أطــراف المثلــث. أمـــا أن تكون كلمة "كريم" وحدها جملة، فإن لدى فــي ذلــك وجهــة نظــر، وإلاّ فمـــا الــذي جعل كمال بشر أن يضع تحديداته في النص. فالموقف المناسب، والوقف السابق واللاحق كلّها مؤشرات سياقية تفرض تقدير المحذوف.

وفــي موطــن آخــر يــرى الدكــتور كمـــال بشــر أنه لا يجوز أن يكون الكلام نعتاً على الحقــيقة فقــط فــي موقــع معيــن، ويكــون نعتا مقطوعاً فقط في سياق آخر، ولا يصح النعت أو القطــع فــي آن واحــد [1]، وهــنا أثنــي علــى ما ذهب إليه من أن الموقف النفسي هو الفيصل في الأمر.

٢. الحذف في سياق المدح والذم.

ورد هــذا الضــرب مــن الحــذف فــي شــعر أبــي الطيب المتنبي بنسب قليلة، فقد جعله مطلعاً يبتدئ به البيت كما في قوله:

بِـئْسَ الليالـــي سَــهِرْتُ من طَرَبي　　　شــوقاً إلـــى مَـــنْ يبيــتُ يَــرقُدُها [2]

"والتقدير: بئس الليالي ليالٍ سهرت فيها".

وقد يطرأ حذفه أيضاً في صدر البيت وعجزه:

غَـــدٌ وأعِدْهـــا فَحَـــبَّذَا تَلَـــفٌ　　　ألصَـــقَ ثَدْيِـــي بِـــثَدْيِهَا الـــنّاهِدْ [3]

ومَكَـــايِدُ السّـــفَهَاءِ واقِعَـــةٌ بِهِـــمْ　　　وعَــدَاوةُ الشّــعَراءِ بِــئْسَ المُقْتَنَى [4]

يَـــا حَــبّذَا المُــتَحَمِّلُون وحَـــبّذَا　　　وادٍ لَثَمْـــتُ بِـــه الغَـــزَالَةَ كَاعِــبا [5]

والتقدير في الأول (هو...) وفي الثاني (هي....) وفي الأخير (هم...، هو...).

---

(١) علم اللغة العام: د. كمال بشر، ص١٩٥.
(٢) الديوان: ج١، ص٢٩٨ / ١١.
(٣) الديوان: ج٢، ص ٧٠ / ٣.
(٤) الديوان: ج٤، ص ٢٠٦ / ٣٧.
(٥) الديوان: ج١، ص ١٢٤ / ٦.

وأود أن أؤكد أنّ الغاية من حذف المخصوص بالمدح أو الذم فيما سبق، هو علم السامع به من الكلام المتقدم عليه، وقصد صونه عن الابتذال والاستهلاك،صوناً لهذه الرخصة وتكريماً لها. وأسلوب المدح أو الذم كما هو واضح يقوم على عناصر ثلاثة ما يهمنا منها، هو المخصوص بالمدح أو الذم، والذي يقصد به الاسم الخاص المعين المذكور بعد الاسم العام (الفاعل)، الذي تمدحه الجملة أو تذمه، وغرضه في التركيب تقوية الحكم وتوكيده، وفي إعرابه أوجه:

الوجه الأول: وهو أن تجعل المخصوص بالمدح أو الذم مبتدأ خبره جملة المدح أو الذم المتقدمة عليه، وفي هذه الحالة كأنك قلت: عبد الله نعم الرجل، لكن الذي يشكل هنا هو أن جملة الخبر ليس فيها ما يعود على المبتدأ، ويرد هذا بقولنا: إن الألف التي تستغرق الجنس قامت مقام العائد. وهذا هو مذهب سيبويه، ولا يجيز غيره[1].

الوجه الثاني: المخصوص بالمدح أو الذم مبتدأ خبره محذوف وجوباً، وهو مذهب ابن عصفور، قال في شرح التسهيل: "وهو غير صحيح، لأن هذا الحذف لازم، ولم نجد خبراً يلزم حذفه إلا ومحله مشغول بشيء يسد مسده"[2].

الوجه الثالث: وهو الوجه الذي يتسق مع ما ذكرناه عن حالة حذف المبتدأ، ويكون بتقدير المبتدأ وحذفه واجباً والمخصوص خبر عنه[3]. وهذا مذهب أبي علي

---

(١) الأصول في النحو: أبو بكر محمد بن سهل بن السراج البغدادي، تحقيق عبد الحسنين المفتي، مؤسسة الرسالة- بيروت، ط١، ١٩٨٥، ١/ ١١٢.

(٢) حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، الصبان، دار إحياء الكتب العربية- عيسى البابي وشركاه، ٣/ ٣٧.

(٣) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، ج٢، ص١٦٧.

والسيرافي والصيمري[1]، ويرى ابن هشام أنه إذا حصل حذف في هذا المقام فإنه من باب حذف المبتدأ[2].

الوجه الرابع: المخصوص بالمدح أو الذم بدل من الفاعل، وهذا مذهب ابن كيسان، وليس البدل بلازم، ثم لأنه لا يصلح لمباشرة "نعم أو بئس"[3]. ونرى أن البدل هنا فيه نظر، لأنه يحدث خللاً في تركيب أسلوب المدح أو الذم، وقد يخرجه عن الغرض الذي جاء من أجله.

فهذه الوجوه الأربعة التي تناولت المخصوص بالمدح أو الذم لا تقل من حيث الأهمية بعضها عن بعض، ولك أن تختار ما شئت من هذه المذاهب دون أن تحذف أياً منها.

ويرى الباحث أنه يذهب إلى ما ذهب إليه ابن عقيل في أن أحسن الآراء وأقربها إلى اليسر هو أن تجعل المخصوص بالمدح أو الذم مبتدأ -تأخر أو تقدم- وخبره الجملة الفعلية المكونة من فعل المدح وفاعله.

٣. في جملة الجزاء الاسمية المقترنة بالفاء.

فاء الجزاء هي فاء الربط التي جاء بها النحاة لربط جواب الشرط بالشرط المتقدم، لأنّه لا يصلح أن يكون شرطاً، وقد حدد النحاة هذه المواضع في الآتي[4]:

١. الجملة الاسمية.

٢. الجملة الطلبية "الأمر، النهي، الاستفهام".

٣. الفعل الجامد "عسى، ليس، بئس، نعم".

---

(١) كتاب الجمل في النحو: أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي، تحقيق د. علي محمد، مؤسسة الرسالة ودار الأمل، ط١، ١٩٨٤م، ص ١٠٨.

(٢) أوضح المسالك: ابن هشام ١/١٥٤، ٢/٢٨٨.

(٣) شرح التصريح على التوضيح: الشيخ خالد الأزهري، ١/١٧٧.

(٤) المعجم الوافي في النحو العربي، صنفه د. علي الحمد، ويوسف جميل الزعبي، منشورات دائرة الثقافة والفنون، عمان- الأردن، ١٩٨٤، ص ٣٢٠.

٤. الفعل المقترن بقد، حرف تنفيس، ما، لن، كأنما، ربما.

٥. الفعل الماضي.

وفي شعر أبي الطيب المتنبي ورد هذا الضرب من الحذف بنسب قليلة، إذ تطالعنا الفاء فيه مقترنة بمفرد نكرة كما في قوله:

وإذا خَفَيْتُ على الغَبيّ فَعَاذِرٌ	أن لا تَرَاني مُقْلَةٌ عَمْيَاءُ [1]
إنْ تَرَيْنِي أدُمْتُ بَعْدَ بَيَاضٍ	فَحَمِيدٌ مِنَ القَنَاةِ الذُّبُولُ [2]
فإن تُعْطِهِ مِنْكَ الأمَانَ فَسَائِل	وإنْ تُعْطِهِ حَدَّ الحُسَامِ فأخْلَق [3]
أمَّا بَنُو أوْسِ بنِ مَعْنِ بن الرِّضَا	فأعَزّ مَنْ تُحْدَى إليه الأنْيُقُ [4]

ففي البيت الأول حذف المبتدأ من صدر جملة الجزاء، والتقدير: (فأنا عاذرٌ...)، وفي البيت الثاني حذف أيضاً وتقديره: (فأنا حميدٌ..)، وفي البيت الثالث تقديره: (فأنت سائل..). أما في البيت الأخير فقد دخلت الفاء على اسم التفضيل، والتقدير: (فهم أعزّ....).

٤. في صدر جملة صلة الموصول.

أجاز النحويون [5] حذف عائد الموصول المرفوع إن كان مبتدأ، أما إذا كان فاعلاً أو ما ينوب عنه أو خبراً لمبتدأ أو ناسخ فلا، وقيّدوا حذفه إذا كان مبتدأ بقيود[6]. حيث ورد هذا الضرب من الحذف في شعر أبي الطيب المتنبي بكثرة، إذ نلتمس هذه الظاهرة في قوله:

---

(١) الديوان: ج١، ص ٨/١٥.

(٢) الديوان: ج٢، ص ٩/١٥٠.

(٣) الديوان: ج٢، ص ٣٢/٣١٣.

(٤) الديوان: ج٢، ص ١٦/٣٣٦.

(٥) همع الهوامع، السيوطي، تحقيق عبد العال سالم، دار البحوث العلمية، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت، ٣١١/١.

(٦) المرجع السابق: ٣١١/١.

هُمَامٌ إذا مـا فَـارقَ الغمْـدَ سيفُهُ ... وعاينْـتَهُ لـمْ تَـدرِ أيّهُمَـا النّصلُ [1]

أأنْطِـقُ فِـيكَ هَجْـراً بَعـدَ عِلْمِي ... بـأنّكَ خَـيْرُ مَـن تَحْـتِ السّـمَاءِ [2]

أحَـقّ دَارٍ بـأن تُسْـمَى مُـبَارَكَةً ... دَارٌ مُـبَارَكَةُ المَلْـكِ الـذي فـيها [3]

ففـي البيـت الأول جـاءت أي مبنـية علـى الضـم على أنها اسم موصول حذف صدر صـلته، والـتقدير أيهمـا هـو النصـل، فـتكون في موضع نصب على المفعول به للفعل (لم أدرِ) وهـو مذهـب سـيبويه[4]. وفـي البيـت الثانـي يكون التقدير (من هو تحت المساء)، وفي البيت الأخير (الذي هو فيها). ويصادف أن نجد هذا الضرب من الحذف في صدور الأبيات:

ذَكَـرْتَ جَسِـيمَ مَـا طَلَبِـي وأنّـا ... نُخَاطِـرُ فِـيه بـالمُهَجِ الجِسَـامِ [5]

يَـا مَـنْ يَسِـيرُ وحُكمِ النّاظِرِينَ لَه ... فِـيمَا يَـرَاهُ وحُكْـمُ القَلْـبِ فـي الـجَذلِ [6]

كـأنّكَ أبْصَـرتَ الـذي بِي وخِفتَهُ ... إذا عِشْـتُ فاخْـتَرْتَ الحِمَـامَ علـى الثُكلِ [7]

الـتقدير فـي البيـت الأول (مـا هـو...) وفـي البيـت الثانـي (من هو....) وفي البيت الأخير (الذي هو....).

والاسـم الموصـول كمـا هـو واضـح له صـلة تتصـل به، تُبيّن المقصود منه، وتحدد معـناه، وتشـتمل علـى ضـمير يـربطها بالاسـم الموصـول، وقد اشترط النحاة على أن تكون جملـة الصـلة هـذه جملـة خـبرية، وقـد تأتـي شبه جملة (جاراً ومجروراً أو ظرفاً) وهنا كما

---

(١) الديوان: ج٣، ص ١٥/١٨٦.

(٢) الديوان: ج١، ص ٢/٩.

(٣) الديوان: ج٤، ص ١/٢٦٧.

(٤) انظر: الكتاب: سيبويه (مطبعة بولاق) ١/٣٩٧.

(٥) الديوان: ج٤، ص ٢/٤٥.

(٦) الديوان: ج٣، ص ٢٤/٤١.

(٧) الديوان: ج٣، ص ٢/٤٣.

يـرى بعـض الـنحاة لابـدّ لهـا مـن مـتعلق بفعـل محـذوف تقديره (استقر) والفعل مع فاعله يشكلان جملة الصلة [1].

والـذي يـراه البحـث -تيسـراً واختصـاراً للوقت والجهد- أنه يمكن مع التسامح اعتبار شبه الجملة "الجار والمجرور، والظرف" نفسها الصلة ولا داعٍ إلى التخييل والتقدير.

٥. هناك مواطن ورد حذف المبتدأ فيها بنسب قليلة، وهي:

- فيما يسمى بالتبيين:

ذكـر صـاحب المغنـي أن مـن معانـي الـلام التبييـن، وأن النحاة لم يوفّوها حقها من الشرح، وهي عنده ثلاثة أقسام [2]:

أحدهـا: مـا تبيـن المفعـول مـن الفـاعل، وهذه تتعلق بمذكور، وضابطها: أن تقع بعد فعـل تعجـب أو اسـم تفضـيل مُفْهِميـن حـباً أو بغضـاً، تقـول: (مـا أحبني، وما أبغضني)، فالفاعل (أنت) إن قلت: (لفلان)، وإن قلت: (إلى فلان)، فالأمر بالعكس.

الثانـي: مـا يبيـن فاعلـية غـير ملتبسـة بمفعولـية، كقولـنا: (تـباً ليزيد، وويحاً لـه) فإنهمـا فـي معـنى خسـر وهلـك، فـإن رفعـتهما بالابـتداء، فاللام ومجرورها خبر، ومحلهما الرفع، ولا تبيين، لعدم تمام الكلام.

الثالـث: مـا يبيـن مفعولـية غـير ملتبسـة بفاعلية، كقولنا: "سقياً لزيد وجدعاً له" فاللام فـي القسـمين الثانـي والثالـث تـتعلق بمحـذوف، وهـذا المحذوف لا يصح عند ابن هشام كما يزعم ابن عصفور أن يكون (أعنى) لأنه يتعدى بنفسه، وتقدير الكلام عنده: إرادتي لزيد.

وأمـا ابـن مـالك فقـد ذهـب إلـى أن الـلام فـي "سـقياً لزيد" متعلقة بالمصدر، وهي للتبيين، وهذا في عرف ابن هشام غير صحيح لأنها تتعلق بمحذوف استؤنف للتبيين [3].

---

(١) حاشية الصبان: ١/١٦٣، الأصول: ابن السراج - ١/٢٢٣.

(٢) مغني اللبيب: ابن هشام، ج١، ص ٢٢٠.

(٣) مغني اللبيب: ابن هشام، ص ٢٢١-٢٢٢.

ومصطلح التبيين ورد في شعر أبي الطيب المتنبي، ولقد استطعت أن أصل إلى ستة مواقع ورد فيها الحذف، وطرأ في جميع أجزاء البيت:

كَفَى عَجَباً أن يَعْجَبَ النَّاسُ أنَّهُ   بَنَى مَرْعَشاً تَبّاً لآرَائِهِم تَبّا [١]

هَنِيئاً لَكَ العِيْدُ الذي أنتَ عِيدُهُ   وَعِيْدٌ لِمَنْ سَمَّى وضَحَّى وَعَيَّد [٢]

قُبْحاً لِوَجْهِكَ يَا زَمَانُ فإنَّهُ   وَجْهٌ لَهُ مِن كُلِّ لُؤْمٍ بُرقُعُ [٣]

إنَّ النُّفُوسَ عَدَدُ الآجَالِ   سَقْياً لِدَشْتِ الأرْزَنِ الطِّوَالِ [٤]

فاللام في كل من التراكيب التالية "تباً لآرائهم، قبحاً لوجهك، سقياً لدشت الأرزن، وهنيئاً لك..." تتعلق بمحذوف استؤنف للتبيين، وهو موضع شاهدنا "المبتدأ".

- بعد القول:

ورد حذف المبتدأ في هذا المقام خمس مرات، وطرأ في عجز البيت الشعري:

وأنّكَ إنْ قُويسْتَ صَحَّفَ قَارِئٌ   ذئاباً ولم تُخْطِئْ فقال: ذُبابُ [٥]

أُخْتُ أبي خَيْرِ أميرٍ دَعَا   فَقَالَ: جَيْشٌ للقَنَا لِبَّيهِ [٦]

جَوْعَانُ يَأكُلُ مِن زَادِي ويُمْسِكُني   لِكَي يُقَالَ عَظِيمُ القدْرِ مَقْصُودُ [٧]

وَجَادَ فَلَوْلا جُودُه غَيْرُ شَارِبٍ   لَقِيلَ كَرِيمٌ هيَّجَتْهُ ابنَةُ الكَرْمِ [٨]

ففي البيت الأول يقدر المبتدأ بعد فقال: "هم..." وفي البيت الثاني: "هو..."، وفي البيت الثالث: "هو..."، أو ما شاكلها، وفي البيت الأخير: "هو...".

---

(١) الديوان: ج١، ص ٦٧/ ٣٢.
(٢) الديوان: ج١، ص ٢٨٥/٢١.
(٣) الديوان: ج٢، ص ٢٧٥/٢٨.
(٤) الديوان: ج٣، ص ٣١٥/١٨. دشت الأرزن: كلمة فارسية تعني الصحراء، وهو الموضع الذي كان فيه الصيد.
(٥) الديوان: ج١، ص ١٩٩/ ٣٩.
(٦) الديوان: ج١، ص ٢١٤/ ٢٤.
(٧) الديوان: ج٢، ص ٤٤/٣٣.
(٨) الديوان: ج٤، ص ٥٦/٣٠.

- **فيما كان ظاهره من باب لغة (أكلوني البراغيث).**

جـاء الحـذف فـي هـذا المقـام فـي موقعيـن مـن شـعر المتنبي، وقد وردا في عجز البيت:

نَفْديـكَ مِـن سَـيْلٍ إذا سُئِلَ النّدَى   هَـولٍ إذا اخْـتَلَطا دَمٌ ومَسِـيحٌ [1]

لا يَسْـتَحِي أحَـدٌ يُقَـالُ لَـهُ   نَضَـلوكَ آلُ بُويـهِ أو فَضَـلُوا [2]

الأصـل فـي اللغـة المشـتركة أن تـبقى العـامل مفرداً دائماً فلا يثنى ولا يجمع، سواء كـان الفـاعل مفـرداً أم مثـنى أم مجموعـاً، وهكـذا وردت النصـوص اللغويـة التي يعتد بها شـعراً ونـثراً، لكـن يـبدو أن الخطـأ فـي مـنهج جمع اللغة حيث أخذت عن قبائل شتى قد كان له أثر في الاستدراك على هذه الفكرة.

قـال ابـن هشـام: وحكـى البصـريون عـن "طيـئ" وبعضـهم عـن "أزْد شنوءة" نحو (ضربوني قومك وضربتني نسوتك وضرباني أخواك).

ومعـنى هـذا أن بعـض القـبائل كانـت تلحـق علامـات التثنـية والجمع بعامل الفاعل المثنى أو المجموع وما جاء عند أبي الطيب المتنبي فيما سبق هو شاهد على ذلك.

خرّج النحاة هذه المسألة في أربعة أوجه وهي[3]:

الأول: أن يكون الضمير المتصل بالفعل علامة للجمع إن كان ضمير جمع كعلامة التأنيث.

الثانـي: أن يكـون المـرفوع الثانـي كمـا هـو فـي بيتي المتنبي "دمٌ ومسيحٌ، آلُ بويهِ" بدلا من الضمير المتصل بالفعل.

الثالـث: أن يكـون الضـمير فـي الفعليـن عـائداً علـى ما تقدم، والمرفوع الثاني هو خبر لمبتدأ محذوف يقدر حسب الموقع.

الرابع: أن تكون الجملة الفعلية المتقدمة خبراً وما بعدها مبتدأ لأن الفعل مسند إلى آخر.

---

(١) الديوان: ج١، ص ٢٥٣/ ٢٨.

(٢) الديوان: ج٣، ص ٣٠٩/ ٤٣.

(٣) شرح ابن عقيل: ج١، ص ٤٦٨.

وبناء على ذلك فإن الوجه الثالث هو الذي ينسجم والحالة التي أشرنا إليها في بيتي المتنبي، ويكون التقدير في البيت الأول (هما دمٌ ومسيحٌ)، وفي البيت الثاني:(هم آل بويه).

والذي أراه أن هذه اللغة رديئة، بدليل أنه لا يستعملها إلا الصبيان الصغار الذين لم يتمرسوا الفصاحة، وكذلك عوام الناس في اللهجة الدارجة، والأمثلة عليها كثيرة منها (ضربوا أبوك)، (ناموا الأولاد، ...).

- في صدر جملة الحال.

ورد حذف المبتدأ في هذا الموطن في شعر أبي الطيب المتنبي مرة واحدة، وقد جاء في عجز البيت:

تَـراهُ أصْـغَرَ مَـا تَـرَاهُ نَاطِقَـاً وَيَكُـونُ أكْـذَبَ مَـا يَكُـونُ ويُقْسِمُ [١]

فالتقدير: "وهو يقسم".

ثانياً: حذف الخبر:

الخبر هو الجزء الذي نحصل به أو بمتعلقه الفائدة التامة مع المبتدأ، غير رافع لمعمول سدّ مسدّ الخبر[٢].

ويرى ابن جنّي في اللمع أن حدّه: "كلّ ما أسندته إلى المبتدأ أو حدّثت به عنه، وذلك على ضربين مفرد وجملة"[٣].

وكما حذفت العرب في كلامها المبتدأ فهي، أيضاً، حذفت الخبر، ودوّن النحويون في مظانهم المواضع التي حذف فيها.

وحذف الخبر أيضاً من الأساليب التي يعمد إليها المتنبي كثيراً في شعره، فحسب الاستقراء فقد ورد في زهاء (١٦٤) مائة وأربعة وستين موقعاً[*]، وقد قمت باستقصاء شامل لهذه المواضع التي حذف فيها، فوجدتها تنحصر فيما يلي:

---

(١) الديوان: ج٤، ص ١٢٩/ ٢٤.

(٢) شرح التصريح على التوضيح: الأزهري، ١/ ١٥٩-١٦٠.

(٣) اللمع في العربية: ابن جني، ص٢٦، المقتضب: المبرد، ٤/١٢٦.

(*) انظر الملحق ص١٥٨.

١. حذف الخبر بعد لولا:

يعمد المتنبي إلى حذف الخبر في هذا المقام كثيراً، ويطرأ هذا الحذف في أي موطن من البيت دون تميز، فقد تلتمسه في صدور الأبيات كما في:

وَلَوْلا أيَادِي الدّهْرِ في الجَمْعِ بَيْنَنَا   غفَلْنَا فَكَمْ نَشْعُرْ لَهُ بِذُنُوبِ [1]

وَلَولا قُدْرَةُ الخَلاّقِ قُلْنَا   أعَمْداً كَانَ خَلْقُكَ أم وِفَاقَا [2]

لَوْلا المَشَقّةُ سَادَ النّاسُ كلّهُمُ   الجُودُ يُفْقِرُ والإقْدامُ قَتّالُ [3]

فكل مطلع في هذه الأبيات جاء متصدراً بـ"لولا"، والتي نسميها حرف امتناع لوجود، حيث وقع بعدها مبتدأ خبره محذوف تقديره موجود أو حاصل، وبناء عليه فإن التقدير في البيت الأول يكون لولا أيادي الدهر موجودة أو حاصلة، وفي البيت الثاني: "لولا قدرة الخلاق موجودة أو حاصلة، وفي البيت الثالث: "لولا المشقة موجودة أو حاصلة...".

وقد يشيع هذا الضرب من الحذف في عجز البيت:

كَفَى بِجِسْمِي نُحُولاً أنّنِي رَجُلٌ   لَوْلا مُخَاطَبَتِي إيّاكَ لَمْ تَرَنِي [4]

إذا مَاسَتْ رَأَيْتَ لَهَا ارْتِجَاجاً   لَهُ لَوْلا سَوَاعِدُها نُزُوعَا [5]

التقدير في البيت الأول: (لولا مخاطبتي إياك حاصلة...)، وفي البيت الثاني: (لولا سواعدها موجودة أو حاصلة...).

قال صاحب الكتاب: "الاسم بعد لولا في قولك: لولا عبد الله لكان كذا وكذا ارتفع بالابتداء، كما يرتفع بالابتداء بعد ألف الاستفهام، غير أن ذلك استخبار وهذا خبر. وكان

---

(١) الديوان: ج١، ص ٥٢، ١٧٥.

(٢) الديوان: ج٢، ص ٣٣، ٣٩.

(٣) الديوان: ج٣، ص ٢٨٧، ٤٣.

(٤) الديوان: ج٤، ص ١٨٦/ ٣.

(٥) الديوان: ج١، ص ٢٥١/٦.

المبنى عليه الذي في الإضمار كان في مكان كذا وكذا، فكأنه قال: لولا عبد الله كان بذلك المكان، ولكنّ هذا حذف حين كثر استعمالهم إياه في الكلام كما حذف الكلام من إما لا" [١].

ويبدو لي من كلام سيبويه أنه لجأ إلى التيسير والتسهيل والإيجاز، إذ لم يقيد هذه المسألة بشروط، كما جرى عند غيره من النحاة، وإنما جعل الحذف في هذا المقام نظراً لكثرة استعمالهم له.

وذكر السيوطي [٢] أن الجمهور على وجوب حذف الخبر بعد لولا إن وجد عليه دليل، وقيل أنه يجب ذكره إذا لم يدل عليه دليل إن كان مقيدا،ويقصد بالدليل تعين المحذوف من السياق، فلا أحد يشك بأن المعنى المقصود بقولنا: لولا زيد لأكرمتك، وهو: لولا زيد موجود، لأن الدلالة مستوحاة من السياق نفسه، وقد كثر وفشا بين النحويين والمتكلمين حذف الخبر، إلى درجة صاروا يلحنون كل من يذكر خبر المبتدأ بعد لولا [٣].

وذهب فريق من النحاة ومنهم الفراء إلى أن الاسم الواقع بعد لولا ليس مبتدأ بل هو مرفوع بها كما يرتفع الفاعل بفعله وهذا مردود لعدم الاختصاص. وذهب الكسائي إلى أن الاسم بعد لولا مرفوع بها لنيابتها مناب الفعل، وتقديره: "لولا وجد زيد" ويرى فريق آخر أن الخبر بعد (لولا) غير مقدر، وأنه الجواب[٤]، وهو المختار لدى الباحث، لأنه لا يترتب على ذلك الحذف شيء، ويريح من التأويل والتقدير الذي يتعب ويجهد الفكر. وأما البصريون فيرون أن الاسم الواقع بعد لولا مبتدأ، في حين يرى الكوفيون أنه فاعل لفعل محذوف.

ومجمل القول في هذه المسألة هو الإجماع على أن الاسم الواقع بعد لولا مبتدأ وخبره محذوف وجوباً إن دلّ على كَونٍ عام، والمراد بالكون الوجود، والعام عدم التقيد نحو قولنا: (لولا زيد لأكرمتك) فالإكرام ممتنع لوجود زيد، وإن كان الخبر كوناً خاصاً،

---

(١) الكتاب: سيبويه، ج٢، ص ١٢٩.

(٢) همع الهوامع: السيوطي، ج٢، ٤٢/٢، وانظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ٢٢٠/١- ٢٢٣.

(٣) همع الهوامع: السيوطي، ج١، ص ١٠٤.

(٤) المرجع السابق، ١٠٥/١..

ولـم يـدل علـيه دلـيل فذكـره واجـب نحو: "لولا والدي مسافر ما جلست مكانه، لأن عدم ذكره قـد يُفسـد المعـنى ويغـيّره، وإن دل علـيه دلـيل فذكـره جائـز. "وقال الجمهور لا يكون خبر المبتدأ بعد (لولا) كوناً خاصاً، وما ورد في ذلك فهو شاذ أو مؤول" [١].

٢. إذا كان المبتدأ نصّاً في اليمين.

ورد حـذف الخـبر فـي هـذا المقـام فـي شـعر أبي الطيب المتنبي سبع مرات، ويطرأ الحذف في جميع أجزاء البيت، فقد يكون في الصدارة مثل قوله:

إلـيّ لَعَمْـري قَصْـدُ كُـلّ عجيبةٍ   كأنّـي عَجِيـبٌ فـي عُيونِ العَجَائِبِ [٢]

ولَعَمْـري لَقَـد هُـزِزْتُ بِمَـا قِيـ   ـلَ فألْفِيْـتَ أوْثَـقَ الأطْـوَادِ [٣]

وقد يكون في عجز البيت كما في قوله:

وَتَعْلُـو الـذي زُحَـلٌ تَحْـتَهُ   مُحَـالٌ لَعَمْـرُكَ مـا تُسْـألُ [٤]

الـتقدير: "لعمـرك أو لعمـري قسـمي أو يمينـي" [٥]، وهـو مـن المواضـع التي ذكر الـنحويون أن الحـذف فـيها واجـب لكونـه معلومـاً، وقـد سد الجواب مسده، ويجوز أن يكون خبر مبتدأ محذوف [٦].

٣. يحذف الخبر بعد لو.

جـاء الخـبر محذوفـاً بعـد (لـو) بنسـب قلـيلة، إذ بلغ اثنتي عشرة مرة، في شعر أبي الطيب المتنبي، وألفيته يطرأ بكثرة في عجز البيت الشعري، ومثاله:

وأصْـبَحَ مِصْـرٌ لا تَكُـونُ أمِـيرَهُ   ولَـو أنّـهُ ذُو مُقْلَـةٍ وفَـمٍ بَكَـا [٧]

---

(١) المعجم الوافي في النحو العربي، صنفه د. علي الحمد ويوسف جميل الزعبي، ص ٢٩٢.

(٢) الديوان: ج١، ص ١٥١/ ١٥.

(٣) الديوان، ج٢، ص ٣٢/ ٦.

(٤) الديوان، ج٣، ص ٦٧/ ٣.

(٥) البحر المحيط، ٤٦٢/٥.

(٦) أوضح المسالك: ٢٢٣/١- ٢٢٤.

(٧) الديوان، ج٢، ص ٣٨٢/ ٤.

وَمَــــا أهْـــدَاكِ للجَـــدْوَى عَلَـــيْه   لَـــوْ أنَّـــكِ تَقْدِرِيـــنَ عَلَـــى فِعَـــال [1]

ولَّـــنَا عَـــادَةُ الجَمِـــيلِ مِـــنَ الصَبْــ   ـرِ لَـــو أنّـــا سِـــوَى نَـــوَاكِ نُسَـــامُ [2]

وقد يطرأ أيضاً هذا الحذف في صدور الأبيات:

ولَـــو أنّ الـــذي يخِـــرّ مِنَ الأفْــــ   ـوَاهِ فِـــيها مِـــن فِضّـــةٍ بَيْضَـــاء [3]

ولـــــو أنّ الحَـــيَاةَ تَـــبقَى لِحَــــيٍّ   لعَدَدْنـــــا أضَــــلَّنَا الشّـــــجْعَانَا [4]

المصـــدر المـــؤول مـــن "أن" ومـــا فـــي حـــيّزها فـــي موضـــع رفع على أنّه فاعل لفعل محـــذوف، أي: "لـــو ثبـــت..." وهـــو قـــول المـــبرد والزجاج والكوفيين، وقد رجح هذا الرأي لأن فـــيه إبقـــاء (لـــو) علـــى الاختصـــاص بـــالفعل، وذهب سيبويه [5] إلى أن المصدر المؤول مرفوع علـــى الابـــتداء مـــن غـــير حاجـــة إلـــى الخـــبر، وقيل إنّ الخبر محذوف، فهو إما أن يقدر مقدماً أي: "لـــو ثابـــتة قدرتهـــا". وإمـــا أن يقـــدر مؤخـــراً، وهـــو قول ابن عصفور [6]، أي: "لو قدرتها ثابتة".

٤. فيما ظاهره الابتداء بالنكرة.

ورد حـــذف الخـــبر فـــي هـــذا الســـياق بكـــثرة، وقد طرأ في جميع أجزاء البيت الشعري، فتارة نراه يتصدر المطالع كما في قوله:

جِـــيَادٌ تَعْجَـــزُ الأرْسَـــانُ عَـــنْهَا   وفُرْســـانٌ تَضِـــيقُ بِهَـــا الدّيَـــارُ [7]

مَرَاتِـــبٌ صَـــعِدَتْ والفِكْـــرُ يَتْـــبَعُهَا   فَجَـــازَ وَهُـــوَ عَلَـــى آثَارِهَا الشّهْبَاءُ [8]

---

(١) الديوان، ج٣، ص ١٥/ ٢١.

(٢) الديوان، ج٣، ص ٣٤٦/ ٨.

(٣) الديوان، ج١، ص ٣٢/ ٤.

(٤) الديوان، ج٤، ص ٢٤١/ ٨.

(٥) مغني اللبيب، ج١، ص ٢٦٩- ٢٧٠.

(٦) المرجع السابق، ج١، ص٢٦٩-٢٧٠.

(٧) الديوان: ج١، ص ١٠١/ ٩.

(٨) الديوان: ج١، ص ١١٩/ ٣٠.

مَحَـامِدٌ نَزَفَـتْ شِـعْرِي لِـيَمْلأَها   فـآل مَـا امْـتَلأتْ مِـنْهُ ولا نَضَبَا [1]

الـتقدير فـي البيـت الأول: (لـه جـياد... ولـه فرسـان....) وفـي البيـت الثاني: (له مراتب...) وفي البيت الأخير: (له محامدٌ...).

وتارة نلمحه في أعجاز الأبيات كما في قوله:

شَـرَفٌ يَـنْطَحُ الـنُّجُومَ بِرَوْقَـيْـ   ـهِ وَعِـزٌ يقَلْـقِـلُ الأجْـبَالا [2]

فُـؤَادٌ تُسَـلِّيه المُـدَام   وعُمْـرٌ مِـثْلُ مَـا تَهِـبُ اللـئَام [3]

الخـبر محـذوف دل علـيه السـياق، فهـو فـي البيـت الأول يقـدر: (وله عزٌ...) وفي البيت الثاني: (وله عمرٌ...).

وقـد يظهـر هـذا الحـذف فـي البيـت كلـه، وهذه الحالة ضعيفة الأثر، وتمثلت بالبيت التالي:

على ذا مضى الناسُ: اجتمعٌ وفُرقةٌ   وميْتٌ ومولُدٌ وقالٍ ووامقٌ [4]

فالتقدير: (لهم اجتماع وفرقة، ومنهم ميت ومولود، ومبغضٌ وعاشق).

وإنمـا مـنع الابـتداء بالـنكرة، لأن الـنفس تتنـبه بالمعـرفة على طلب الفائدة، وإذا كان المخـبر عـنه مجهـولاً كـان المخـبر حقـيقاً بإطـراح الإصـغاء إلى خبره، لأنه لا يعرف من أخـبر عـنه، وشـرط الكـلام إذا كـان المبـتدأ نكـرة أن يتضمن الخبر اسماً معرّفاً، أو أن يتقدم الخـبر كمـا هـو واضـح مـن خـلال مـا سـبق، لأن الغـرض فـي كل خبر أن يتطرق إليه بالمعرفة، ويصدر الكلام بها.

٥. من المواضع التي ظهر فيها حذف الخبر بعد مذ ومنذ.

ورد حـذف الخـبر فـي شـعر أبـي الطيـب المتنبـي بعـد مذ ومنذ ثماني مرات، وقد ألفيناه في جميع أجزاء البيت، فمرة نراه مطلعاً لصدور الأبيات كما في:

---

(١) الديوان: ج١، ص ١١٩/ ٣١.

(٢) الديوان: ج٣، ص ١٣٤/ ٢.

(٣) الديوان: ج٤، ص ٦٩/١.

(٤) الديوان: ج٢، ص ٣٤٢/ ٤.

مُـنذُ احتَبَيْـتُ بأنطَاكِـيَةَ اعتَدَلَـت   حـتى كـأنَ ذَوِي الأوتَـارِ فـي هُدَنِ [1]

ومُـذْ مَـرَرْتَ علَـى أطْوَادِهَا قُرِعَتْ   مِـنَ السّـجُودِ فَـلا نَبْـتٌ عَلَى القُنَنِ [2]

والتقدير: (منذ زمن احتبيت...)، (ومذ زمن مررت....).

ومرة أخرى نلمسه في الأعجاز كما في قوله:

فاللّـيلُ حِيـنَ قَدِمْـتَ فِـيها أبْـيَضٌ   والصّـبْحُ مُـنذُ رَحَلْـتَ عَـنْهَا أسْـودُ [3]

وإنّـي أهـتَدِي هَـذَا الرّسُولَ بأرْضِهِ   ومَـا سَـكَنَتْ مُـذْ سِـرْتَ فيها القَسَاطِلُ [4]

إلـى الـيَومِ مَـا حَـطّ الفِداءُ سُرُوجَه   مُـذْ الغَـزْوُ سَـارٍ مُسْـرِجُ الخَيْلِ مُلْجِمُ [5]

الخـبر بعـد مـذ ومـنذ هـنا يقـدر -حسب أحد التأويلات- بـ"زمن" يضاف إلى الجملة التـي بعـده، وقـد تكـون جملـة فعلـية أو اسـمية، وعلـيه يكون التأويل في البيت الأول: (منذ زمـن رحلـت عـنها"، وفـي البيـت الثانـي: "مذ زمن سرت....)، وفي البيت الثالث: (مذ زمن الغزو واقعٌ...).

٦. حذف الخبر بعد حيث.

ورد حـذف الخـبر بعـد حيـث فـي شـعر أبي الطيب المتنبي في أربعة مواضع، وطرأ الحذف في جميع أجزاء البيت عنده:

تَشْـتَكِي مَـا اشْـتَكَيْتُ مِـنْ طَرَبِ الشّوْ   قِ إلَـيْهَا والشّـوقُ حَيْـثُ الـنّحولُ [6]

إنّمَـا الـنّاسُ حَيْـثُ أنْـتَ ومَـا الـنّا   سُ بِـنَاسٍ فـي مَوْضِـعٍ مِـنْكَ خَالِـي [7]

---

(١) الديوان: ج٤، ص ٢١٩/ ٣٠.

(٢) الديوان: ج٤، ص ٢١٩/ ٣١.

(٣) الديوان: ج١، ص ٣٣٤/ ٢٠.

(٤) الديوان: ج٣، ص ١١٢/ ٣.

(٥) الديوان: ج٤، ص ٨٧/ ٢٨.

(٦) الديوان: ج٣، ص ١٤٩/ ٤.

(٧) الديوان: ج٣، ص ٢٠١/ ٣٧.

وَكَـانَ بَـنُو كِـلابِ حَيْـثُ كَعْـبٌ   فَخَـافُوا أن يَصِـيرُوا حَيْـثُ صَـارُوا (١)

اقْصِـرْ فَلَسْـتَ بِمُقْصِـرٍ جُـزْتَ المَدَى   وبَلَغْـتَ حَيْـثُ الـنَّجْمُ تَحْـتَكَ فَأرْبَعـاً (٢)

الـتقدير فـي البيـت الأول: (حيـث الـنحول موجـود) وفـي البيـت الثاني: (حيث أنت موجـودٌ)، وفـي البيـت الثالـث: (حيـث كعـب موجود)، وفي البيت الرابع: (حيث النجم موجود تحتك).

٧. **وقـد يـنال هـذا الضـرب مـن الحـذف مواضع أخرى**، ولكن حالات ذلك نادرة جداً فنكتفي بالتمثيل عليها:

ألا لَيْـتَ شِـعْرِي هَـلْ أَقُـولُ قَصِـيدَةً   فَـلا أشْـتَكِي فِـيها ولا أتَعَتَّـبُ (٣)

فَكَانَـتْ وكُـنَّ فِـدَاءَ الأمِـيْرِ   وَلا زَالَ مِـنْ نِعْمَـةٍ فـي مَـزِيدِ (٤)

قَالَـتْ وقَـد رَأَتْ اصْـفِرَارِي: مَـنْ بِهِ؟   وتَـنَهَّدَتْ فأجَبْـتَها المُتَـنَهِّدُ (٥)

فـي البيـت الأول حـذف فـيه خـبر (ليـت)، وغالـباً ما يقع بعد (ليت) لفظة (شعري) وليـت شـعري بمعـنى ليـت علمـي، أو ليتنـي أعلـم، وهي عبارة تذكر عند التعجب من أمر، فشـعري اسـمها، وخـبرها محـذوف، أو جملـة الاسـتفهام، المقترنة بها دائماً تسد مسده، وعليه يكـون الـتقدير (ليـت شـعري حاصـل)، وفـي البيـت الثاني حذف خبر كان لدلالة الثاني عليه، والـتقدير: (فكانـت نفسـي فـداء الأمـير)، أمـا فـي البيـت الأخـير فقد حذف الخبر في سياق الإجابة عن سؤال، وكان التقدير: (فأجبتها: المتنهد قاتلي أو فعل بي ذلك).

وهكـذا وبعـد أن استقصـى الباحـث حـالات حـذف المبتدأ والخبر في شعر أبي الطيب المتنبـي يـرى أن المـتكلم قـد يلجـأ إلـى الحـذف لمعنى مستقر في ذهنه، يلجأ إليه ليعبر عن

---

(١) الديوان: ج٢، ص ١٠٢/ ١٣.
(٢) الديوان: ج٢، ص ٢٦٥/ ٢٥.
(٣) الديوان: ج١، ص ١٨١/ ١٥.
(٤) الديوان: ج٢، ص ٣٤٣/ ٧.
(٥) الديوان: ج١، ص ٣٢٨/ ٤.

استحقاقه الوصف الذي جعل له، بحيث يعلم بالضرورة أن ذلك الوصف ليس إلا له، وقد مثّل سيبويه بقول الشاعر:

اعْتَادَ قَلْبَكَ مِن لَيْلَى عَوَائِدُه ... وَهَاجَ أَهْوَاءَكَ المَكْنُونَةَ الطَّلَلُ

رَبْعٌ قَواءٌ أَذَاعَ المُعْصِرَاتِ به ... وَكُلُّ حَيرَانَ سَارٍ مَاؤُه خَضِلُ

أراد: ذاك ربع قواء أو هو ربع قواء[1].

ومضى الجرجاني يؤكد ما سبق، فيقول: "وإن أردت ما هو أصدق في ذلك شهادة، وأدل دلالة فانظر إلى قول عبد الله بن الزبير (ت نحو ٧٥ هـ) يذكر غريماً له قد ألح عليه:

عرضتُ عَلَى زَيْدٍ لِيَأْخُذَ بعضَ ما ... يُحَاوِلُهُ قَبْلَ اعْتِرَاضِ الشَّوَاغِلِ

فَدَبَّ دَبِيبُ البَغْلِ يَألَمُ ظَهْرُهُ ... وَقَالَ: تَعَلَّمْ، إنَّنِي غَيرُ فَاعِلِ

تَثَاءَبَ حَتَّى قُلْتُ: داسِعٌ نفسَه ... وأَخْرجَ أنياباً لَه كالمَعَاوِلِ [2]

الأصل: حتى قلت "هو داسع نفسه" أي حسبته من شدة التثاؤب، ومما به من الجهد، يقذف نفسه من جوفه، ويخرجها من صدره، كما يدسع البعير جرّته (أي ما يجتره)، ثم أنك ترى نَصْبَةَ الكلام وهَيْئَتَه (شكله وصورته) تروم منك أن تنسى هذا المبتدأ، وتباعده عن وهمك،وتجتهد أن لا يدور في خلدك، ولا يعرض لخاطرك، وتراك كأنك تتوقاه توقى الشيء يُكره مكانه والثقيل يُخْشَى هجومه"[3].

وهنا أود أن أقول ما قاله رجاء عيد بأنه "لا يمكن فنياً حصر مواضيع هذا الحذف لأنها ليست تقعيداً منطقياً مقنناً، وإنما هي مواقف فنيّة ندركها من الموقف كله، فقد تكون

---

(١) الكتاب: سيبويه ١/١٤٢، وفيه سلمى بدلاً من ليلى، وانظر: دلائل الإعجاز، عبد القاهر: ١٧٠.

(٢) الأغاني: أبو الفرج الأصفهاني، ط دار الكتب، ١٤/٢٤٠، ودسع البعير بجرّته: دفع الطعام فأخرجه من جوفه، ومضغه مرة أخرى.

(٣) دلائل الإعجاز: الجرجاني، ص١٧٠.

هنالك أغراض أعمق وأدق من تلك التي حصرها البلاغيون، وعلينا أن نستشف العطاء الفني لنسق التركيب من داخل العمل نفسه، ومن بنيته الخاصة به" [١].

وعبارة عبد القاهر الجرجاني المشهورة في الحذف: "باب دقيق المسالك، لطيف المأخذ، فإنك ترى فيه ترك الذكر أفصح من الذكر، والصمت عن الإفادة أزيد للإفادة، وتجدك أنطق ما تكون إذ لم تنطق، وأتم ما تكون بياناً إذا لم تبن" [٢]، كانت كافية لإبراز القيمة الفنيّة التي نستشفها من النسيج اللغوي نفسه، لكن عبد القاهر بعودته إلى طريقة التحديد وإصدار الأحكام كما رأينا نحس أن تركها بدون تقسيمات أجدى وأنفع [٣].

ويستمر الجرجاني في عرضه لنماذج يرى أنها تمثّل حذف أحد طرفي الجملة، ومعللاً سبب هذا الحذف، "ولو أن عبد القاهر وغيره من البلاغيين اكتفوا ببيان أن المسند أو المسند إليه من الممكن أن يوجد أحدهما وكأنه بما فيه من دلالة منبثقة من السياق يحمل في كينونته الطرف الغائب لكان ذلك أجدى من وضع تعقيدات نقول إنه قد يحذف لكذا ولكذا، فالفن أشد رحابة من كل قانون، وليس له سوى قانونه نفسه، ما دام الفنان يجيد فنّه" [٤].

ومن الذين تنبهوا الى قيمة هذا الحذف أيضاً، كونه عنصراً من عناصر التعبير والإفادة، وعنصراً من عناصر التحويل، خليل عمايرة -رحمه الله- وفيه يقول: "ونقصد بالحذف عنصراً مهماً من عناصر التحويل، نقيضاً للزيادة عنصراً من عناصر التحويل، فكما أن الزيادة هي أية زيادة على الجملة التوليدية النواة لتحويلها إلى جملة تحويلية، لغرض في المعنى، فإن الحذف يعني أي نقص على الجملة النواة التوليدية الاسمية أو الفعلية لغرض في المعنى" [٥].

---

(١) في البلاغة العربية: رجاء عيد، دار غريب للطباعة (بدون تاريخ)، ص ٨٣.

(٢) دلائل الإعجاز: عبد القاهر الجرجاني، ص ١٧٠.

(٣) في البلاغة العربية: د. رجاء عيد، ص ٨٤.

(٤) في البلاغة العربية، د. رجاء عيد، ص ٨٦.

(٥) في نحو اللغة وتراكيبها، خليل عمايرة، ص ١٣٤.

فالزيادة والحذف عنده يجب أن يكونا طارئين على الجملة في تركيبها الأول، فالجمل الاسمية المكونة من المبتدأ والخبر هما اللذان يخضعان لعملية الحذف قبل أن يطرأ عليهما زيادة كلامية، وأحدهما هو المحذوف لا محالة،وهذا الكلام يصعب التسليم به، فالمتكلم قد يركب زيادة على زيادة ليضيف معنى جديداً، وقد يحذف بعضاً من الزيادات ليسلب الجملة أو أحد معانيها أو دلالاتها المستفادة من تلك الزيادة المحذوفة، دون الرجوع إلى حذف أصلها، والحذف كذلك لا يكون إلا لغرض في المعنى، فعندما تسمع كلمة (مسافر) بعد أن تسأل: "أين محمود"؟ ستعرف أن هذه الكلمة إخبار عن مكان محمود، وأنها مسندة إلى المسؤول عنه، وأن عدم ذكر كلمة (محمود) وهي (المبتدأ). لا يعني أي التباس لشخص آخر غير موجود، بل إن المعنى يكون كلاماً تبعاً لاكتمال الجملة التي لم يذكر أحد ركنيها ألا وهو المبتدأ [1].

ثالثاً: حذف المفعول به:

المفعول به هو ما وقع عليه فعل الفاعل، ويصفه النحاة بأنه فضلة [2]، وعدّوه من الفضلات ليس لأنه فضلة عن المعنى، وإنما لأنه فضلة على المنظومة الإسنادية، فلا يقع مسنداً ولا مسنداً إليه، ولكن لا يخفى أن له دوراً في توضيح المعنى أو تعيينه أو تبيينه [3].

ويقول ابن يعيش: "المفعول به وكل المنصوبات فضلة، يجوز الاستغناء عنها، اعلم أنه قدم الكلام في الإعراب على المرفوعات لأنها اللوازم للجملة والعمدة فيها، والتي لا تخلو منها، وما عداها فضلة يستقل الكلام دونها" [4].

---

(١) بناء الجملة الفعلية في المعلقات السبع: فريد العمري، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، ١٩٨٨، ص٢٤١-٢٤٢.

(٢) شرح ابن عقيل: ج١، ص ٦٦٣.

(٣) حاشية الصبان: ج٢، ص ٩٣.

(٤) شرح المفصل: ابن يعيش، ج١، ص ٧٤.

وجــاء فــي شــرح التصــريح علــى التوضــيح: "يجــوز حــذف المفعول به لغرض إما لفظــي كتناسـب الفواصــل، جمــع فاصــلة والمــراد بها رؤوس الآي، وذلك في نحو: "ما ودعك ربــك ومــا قلــى" والأصــل ومــا قــلاك، فحــذف المفعول ليناسب سجى والأولى...(وكالإيجاز والاختصــار وذلــك فــي نحــو (فــإن لــم تفعلــوا ولن تفعلوا) والأصل فإن لم تفعلوه ولن تفعلوه أي الإتــيان بســورة مــن مــثله، وإمــا لغــرض معــنوي كاحــتقاره نحو (كتب الله لأغلبن) أي الكافريــن فحــذف المفعــول لاحــتقاره، أو لاســتهجانه أي لاســتقباح التصــريح بذكــره كقــول عائشــة رضــي الله عــنها: "مــا رأى منــي ولا رأيــت مــنه، أي العورة" [١]. وذكر ابن جنى في خصائصه أنه يجوز حذف المفعول به، يقول: "وقد حذف المفعول به" [٢].

ويتضــح مــن خــلال مــا تقــدم ذكــره أن مــن الــنحاة مــن يرى أن المفعول به فضلة ويجــوز الاســتغناء عــنها، ومــنهم مــن يــرى أن هــذه الفضــلة تلعب دوراً في توضيح المعنى وتعيينــه، وبــناء علــيه يــرى الباحــث أنــه وعلــى الرغم من أن المفعول به فضلة فقد تشتد إليه الحاجــة، فــلا يمكــن الاســتغناء عــنها فــي بعــض المواضع ولا يصح حذفها. لهذا نرى النحاة يقررون أن حذف المفعول به يكون ممتنعاً حيناً، وجائزاً حيناً، وواجباً أحياناً.

وعليه فإن المفعول به يمتنع حذفه في المواضع التالية [٣]:

١. إذا ناب عن الفاعل، لأنه صار عمدة في الكلام.
٢. إذا وقع متعجباً منه نحو: ما أحسن زيداً!
٣. إذ وقع جواباً نحو "المسيرة" في إجابة سؤال: ماذا رأيت؟
٤. إذا كان محصوراً كما في: ما أخذت إلا الكتاب.
٥. إذا حذف عامله نحو: خيراً لنا وشراً لهم.

---

(١) شرح التصريح على التوضيح: الشيخ خالد الأزهري، ج١، ص ٣١٤.
(٢) الخصائص: ابن جني، ج٢، ص ١٥١.
(٣) الجملــة الفعلية: زين الدين الخويسكي، مؤسسة شباب الجامعة للطباعة والنشر، ١٩٨٧م، ص ١٩٥، نقلاً عن همع الهوامع، ج١، ص ١٦٧.

٦. إذا كان المبتدأ غير (كل) والعائد المفعول، نحو: محمد أكرمته، إذ لو حذف المفعول به لوجب نصب محمد. وقد أجاز سيبويه في الشعر (زيد ضربت)، ومنع ذلك الكسائي والفراء وأصحاب سيبويه [١].

ويرى صاحب همع الهوامع أن الدليل على حذف المفعول قد يكون ضرورياً في مواضع وغير ضروري في مواضع أخرى، ويقول: "إذا حذف المفعول نوي لدليل عليه، نحو قوله تعالى: (فعّال لما يريد) أي يريده، وقد لا ينوى إما لتضمين الفعل المتعدي معنى يقتضي اللزوم، وإما للتعميم (يحي ويميت) بمعنى يصل ويقطع، وإما لبعض الأغراض السابقة في حذف الفاعل كالإيجاز، والمشاكلة، والعلم، والجهل، وعدم قصد التعين، والتعظيم، والخوف، نحو أبغضت في الله، ولا تذكر المبغوض خوفاً منه" [٢].

ونرى المرادي في شرحه لم يشترط الدليل في حذف المفعول به، يقول: "ويحذف المفعول لغير دليل، وكذلك (أعطيت) يجوز حذف مفعوليه معاً اقتصاراً" [٣].

وعلى الرغم من أن ما سبق يؤكد وجود حذف المفعول به في الكلام إلا أن الباحث يرى أنه لا يتفق مع ما جاء حول قضية الدليل أو القرينة، ويؤكد أن في وجود الدليل أهمية بالغة على هذا الحذف، وإلا لصار الكلام ضرباً من التعمية والألغاز.

عرض النحويون بالتفصيل مواضع حذف المفعول به في الجملة الفعلية، التي يتعدى فعلها إلى مفعول به واحد، أو مفعولين، أو ثلاثة مفاعيل، ولكن ما يهمنا من ذلك هو أن هذا اللون من الحذف قد جاء في شعر أبي الطيب المتنبي بكثرة بالغة، وحسب استقراء الباحث فقد ورد في زهاء (٩٢) اثنتين وتسعين مرة [*]، وقام باستقصاء شامل للمواقع التي جاء فيها الحذف، فوجد أنها تتمثل الحالات الآتية:

---

(١) همع الهوامع: السيوطي، ٣/ ١٢- ١٣.

(٢) همع الهوامع: السيوطي، ١٤/٣.

(٣) شرح ألفية ابن مالك: ٥٦/٢.

(*) انظر: الملحق ص١٥٩.

١. حذف المفعول به في الفعل المتعدي إلى واحد:

مـــن ألـــوان الحـــذف الطـــريفة فـــي شـــعر أبي الطيب المتنبي حذف المفعول به بعد فعل مـــتعد إلـــى مفعـــول فـــي الأصـــل، لإبـــراز الحـــدث ذاته دون نوعه أو موضوعه، وقد ورد في شعر المتنبي بكثرة بالغة، وجاء في مواطن مختلفة وهي:

أ- بعد أفعال المشيئة:

حَـــذْفُ المفعـــول بـــه بعـــد أفعـــال المشـــيئة مـــن العادات اللغوية الشائعة، وجاء في شعر المتنبي في ثماني عشرة مرة، وقد يطرأ هذا الحذف في عجز البيت كما في قوله:

وإنّ الـــذي حـــابى جَديلـــةَ طَـــيّءٍ　　　بـــه الله يُعْطِـــي مَـــنْ يَشَـــاءُ ويَمْـــنَعُ [١]

أخَـــذْتَ عَلَـــى الأعْـــدَاءِ كـــلَّ ثنيّةٍ　　　مـــن العَـــيْشِ تُعْطـــي مَـــنْ تَشَاءُ وتَحْرِمُ [٢]

كَبَـــنَانِ عَـــبدِ الواحِـــدِ الغَـــدَقِ الذّي　　　أرْوَى وآمـــنَ مَـــنْ يَشَـــاءُ وأفْـــزَعَا [٣]

ففـــي البيـــت الأول يكـــون مفعـــولا "يشـــاء" و"يمـــنع" محذوفين، دلّ عليهما مفعول يعطى، ويكـــون الـــتقدير بـــناء علـــى ذلـــك: "يعطـــي الله به من يشاء أن يعطيه، ويمنع من يشاء أن يمنعه والضـــميران يعـــودان للممـــدوح. وفـــي البيـــت الثانـــي حـــذف المفعول لفعلي "تشاء، وتحرم" دلّ علـــيهما الســـياق، ويكـــون الـــتقدير: "تعطـــي مـــن تشـــاء أن تعطيه، وتحرم من تشاء أن تحرمه" أمـــا البيـــت الأخـــير فقـــد حـــذف فـــيه مفعولا "يشاء، وافزعا" دل عليهما السياق، ويكون التقدير: "وآمن من يشاء الإيمان، وأفزع من يشاء الفزع".

وألفيناه يطرأ في صدور الأبيات كما في قوله:

كَـــذَا أنَـــا يَـــا دُنْيا إذا شِئْتِ فاذْهَبِي　　　وَيَـــا نَفْـــسُ زِيـــدِي فـــي كَرَائها قُدْما [٤]

(١) الديوان: ج٢، ص ٢٣٩/ ١٢.

(٢) الديوان: ج٣، ص ٣٦١/ ٤١.

(٣) الديوان: ج٢، ص ٢٦١/ ١٢.

(٤) الديوان: ج٤، ص ١٠٩/ ٣٣.

بَقَائِي شَاءَ لَيْسَ هُمُ ارْتِحَالاً   وحُسْنُ الصَّبْرِ زَمّوا لا الجِمَالا [(١)]

وكأنّهُ مَا لا تَشَاءُ عَدَاتُهُ   مُتَمَثّلاً لِوُفُودِهِ مَا شَاءُوا [(٢)]

أفعالُ المشيئة هي أفعال مستعدية، تأخذ مفعولها، لكن الشاعر هنا استعملها قاصرة على الفاعل، فنجده قد حذف مفعول "شئت" في الأبيات السابقة، وتقديره في البيت الأول: "إذا شئت الذهاب...."، وفي البيت الثاني: "شاء الارتحال..."، وفي البيت الثالث: "مالا تشاؤه...، وما شاؤه".

فالشاعر حذف المفعول، وتجنب التعيين لإحاطة المعنى بنوع من الإبهام والتعميم، بحيث تصلح كل الإمكانيات المتصورة من نوعه للوقوع موقع المفعول، الأمر الذي يثير فضول القارئ أو السامع ويجعله متطلعاً إلى معرفة المفعول، ويضفي على الأسلوب حركية وحيوية تشد الانتباه.

والحذف بعد فعل المشيئة جائز عند النحاة، أما إذا كان مفعول المشيئة أمراً عظيماً أو بديعاً غريباً كان الأحسن أن يذكر ولا يضمر وفي خلاف ذلك يصح حذف مفعول المشيئة [(٣)].

ب- أن يكون عائداً وذلك في صلة الموصول:

ورد حذف المفعول العائد على الاسم الموصول بنسبة عالية في شعر أبي الطيب المتنبي، وجاء في خمس وأربعين مرة، وكان غالباً ما يطرأ في عجز البيت كما في قوله:

فِي كُلّ مُعْتَرَكٍ كُلىً مَفْرِيّة   يَذْمُمْنَ مِنْهُ مَا الأسِنّةُ تَحْمَدُ [(٤)]

جَرّبْتُ مِنْ نَارِ الهَوَى مَا تَنْطَفِي   نَارُ الغَضَى وَتَكِلّ عَمّا تُحْرِقُ [(٥)]

---

(١) الديوان: ج٣، ص ٢٢١/ ١.

(٢) الديوان: ج١، ص ٢٦/ ٢٩.

(٣) المثل السائر: ابن الأثير، ٢/٢٩٣-٢٩٥.

(٤) الديوان: ج١، ص ٣٣٣/ ١٥.

(٥) الديوان: ج٢، ص ٣٣٣/ ٤.

دُعيـتُ بتقْريظَـيك فـي كُلِّ مجلسٍ وظَـنَ الـذي يَدْعُـو ثَنَائي عَلَيْكَ اسْمَى [1]

وتَعْلُـو الـذي زُحَـلٌ تَحْـتَه مُحَـالٌ لَعَمْـرُكَ مـا تُسْـأَلُ [2]

العـائد علـى الاسـم الموصـول وموقعـه المفعولـية جـاء فـي هذه الأبيات محذوفاً، ويقدر في البيـت الأول (مـا الأسـنة تحمـده)، وفـي البيـت الثاني: (وتكلّ عما تحرقه)، وفي البيت الثالث: (الذي يدعوني....)، وفي البيت الأخير: (لعمرك ما تسأله).

وتارة أخرى لمحناه في صدور الأبيات:

نَفَـذَ القَضـاء بمـا أردتَ كأنَّـه لـك كلّمـا أزْمَعْـتَ شـيئًا أزمعا [3]

عَرَفْـتُ الليالـي قَـبْلَ ما صَنَعَتْ بنَا فلمّـا دَهَتْنِـي لـم تَزِدْنـي بها عِلْمًا [4]

التقدير في البيت الأول: (بما أردته...)، وفي البيت الثاني: (ما صنعته...).

ويـبدو لـي ومـن خـلال استقصـاءِ مواضـع هذا الضرب من الحذف، أنَ جُلّ مواضعه جـاءت فـي العجـز، وربمـا أن الاختصـار واحـترام الـوزن والقافـية، والدوافع النفسية التي تخـتلج صـدر الشـاعر، والتـي وظـف هـذا الحذف للكشف عنها، جعلت الشاعر ينحو إلى هذا الاتجاه.

ج- حذف المفعول به في حال كونه معمولاً لاسم مشتق:

وقـع هـذا الضـرب مـن الحـذف فـي موقعين، ولكن جاء بنسب قليلة جداً في شعر أبي الطيب المتنبي:

الأول: بعد اسم الفاعل:

حـذف المفعـول بـه بعـد اسـمِ الفـاعل المصـاغ من فعل متعد في شعر المتنبي بنسبة قليلة جداً، إذ جاء في أربع مرات:

---

(١) الديوان: ج٤، ص ٥٧/ ٣٣.

(٢) الديوان: ج٣، ص ٦٧/ ٢.

(٣) الديوان: ج١، ص ٢٦٥/ ٢٨.

(٤) الديوان: ج٤، ص ١٠٤/ ٨.

إنْ تَلْقَــــه لا تَلْــــقَ إلا قسْـــــطلاً   أو جحفــلاً أو طاعــناً أو ضـــارباً [١]

أو هاربــــاً أو طالــــباً أو راغـــباً   أو راهـــباً أو هالكـــاً أو نادبـــاً [٢]

الـتقدير فــي البيــت الأول: (طاعــناً رمحـــاً...)، (ضــارباً أحــداً)، أو ما شاكلهما، وفي البيت الثاني: (طالباً شيئاً، رفداً)....."، (نادباً حظاً...).

الثاني: بعد المصدر:

جـاء حـذف المفعـول بــه بعـد المصـــدر فــي شعر أبي الطيب المتنبي في موقع واحد، وهو:

وتكثــــيرُ قـــــومٍ وتقلـــــيلُهم   وتقْريــــبُهم بينـــــنا والجنــــب [٣]

فمفعولا (تكثير)، (وتقليل) محذوفان، والتقدير: (تكثيرهم معايبنا، وتقليلهم مناقبنا).

د- حَذْفُ المفعول به إذا دلّ عليه لفظٌ متقدمٌ:

ورد هــذا الضــرب مــن الحــذف فــي شــعر أبي الطيب المتنبي، وجاء في ثماني عشرة مرة، وطرأ حذفه في جميع أجزاء البيت:

إذا لــم تَــنُطْ بــي ضَيْعَةً أو ولايَةً   فجُــودُكَ يَكْسُــوني وشُــغْلكَ يَسْلُبُ [٤]

وهَــولٍ كَشَــفْتَ ونَصْــلٍ قَصَــفْتَ   ورُمــــحٍ تَرَكْــــتَ مُــــبَاداً مبــــيدا [٥]

ومـــالٍ وَهَبْــــتَ بِـــلا مَوْعِــــدٍ   وقَــــرْنٍ سَــــبقْتَ إلــــيه الوَعِــــيدا [٦]

---

(١) الديوان: ج١، ص ١٢٦/ ١٨.
(٢) الديوان: ج١، ص ١٢٧/ ١٩.
(٣) الديوان: ج١، ص ٩٧/ ٤.
(٤) الديوان: ج١، ص ١٨٢/ ٢٤.
(٥) الديوان: ج١، ص ٣٦٨/ ١٠.
(٦) الديوان: ج١، ص ٣٦٨/ ١١.

التقدير في البيت الأول: (وشغلك يسلبها "الكسوة"..)، وفي البيت الثاني: "وهولٍ كشفته، ونصلٍ قصفته، ورمح تركته"، وفي البيت الأخير: (ومالٍ وهبته...)، (وقرن سبقته...)،

والشاعر هنا لجأ إلى استعمال هذه الأفعال قاصرة على الفاعل، لتحقيق ميزة الإيجاز والاختصار والذي ربما يقتضيها الوزن والإيقاع من جهة، ومن جهة أخرى التركيز على الحدث نفسه، لا على العنصر المحذوف.

هـ- **وقد ينال هذا اللون من الحذف سياقات أخرى**، لكن حالات ذلك كانت نادرة جداً، فنكتفي بالتمثيل عليها:

وأكْـثَرُ مَـا تَلْقَـى أبـا المِسكِ بِذْلةِ	إذا لَـمْ تَصُـنْ إلا الحَديـدَ ثِـيَابُ [(١)]
يَعلَمْـنَ حيـنَ تُحـيِّ حُسْنَ مَبْسَمِها	ولَـيْسَ يَعلَـمُ إلا الله بالشَّـنَبِ [(٢)]

ففي البيت الأول حذف المفعول به في سياق الاستثناء وتقديره: (إذا لم تصن الأبدان ثياب إلا الحديد). وفي البيت الثاني حذف بعد نفي العلم والتقدير: (وليس يعلم ما وراء شفتيها إلا الله).

و- **ومما وجدناه عرضة للحذف في شعر أبي الطيب المتنبي في هذا المضمار، وتمرّد فيه على القواعد التي أشرنا إليها سابقاً**، هو حذفه للمتعجب منه في سياق التعجب، فقال:

فَـيَا لَـيْلَةً مَـا كَـانَ أطْـولَ بِـتُّها	وَسُـمُّ الأفَاعِـي عَـذْبٌ مَـا أتَجَـرّع [(٣)]
فَـيَا شَـوقُ مَـا أبْقَى ويَا لي مِنَ النَّوَى	ويَـا دَمْـعُ مَـا أجْرَى ويَا قَلْبُ مَا أصْبَى[(٤)]

---

(١) الديوان: ج١، ص ١٩٤/ ٢٢.

(٢) الديوان: ج١، ص ٨٩/ ١٦.

(٣) الديوان: ج١، ص ٢٣٨/ ٩.

(٤) الديوان: ج١، ص ٥٩/ ١٠.

التقدير في البيت الأول (ما كان أطولها)، وفي البيت الثاني : (ما أبقاك...)، (وما أجراك...)، (وما أصنَبَاك).

والحذف في هذه المواطن لا تجيزه القواعد النحوية، وهو من الحالات التي يمتنع فيها الحذف، لكن صاحبنا تمرد على ذلك وأجاز لنفسه الحذف في هذه الحالة، والتي ربما تكون الضرورة الشعرية سمحت له بذلك.

ثانياً: حذف المفعول الثاني في الفعل المتعدي إلى مفعولين:

ورد حذف المفعول الثاني في الفعل المتعدي إلى مفعولين في شعر أبي الطيب المتنبي، وجاء في ستة مواقع، وطرأ الحذف في جميع أجزاء البيت:

أتُنكِرُ يا بْنَ اسحقٍ إخائي	وتَحْسَبُ مَاءَ غيْري مِن إنائِي [1]
لَوْ كَانَ مَا تُعْطِيهِمُ مِن قبْلِ أن	تُعْطِيهِمِ لَمْ يَعْرِفُوا التأمِيلا [2]
إذا نَحْنُ سَمَّيْنَاكَ خِلْنَا سُيُوفَنَا	مِنَ التّيهِ في أغْمَادِهَا تَتَبَسَّمُ [3]
جَزَى الله عَنّي سَيْفَ دَوْلَةِ هاشمٍ	فإنّ نَدَاهُ الغَمْرَ سَيْفِي ودَوْلَتِي [4]

فالأفعال: "تحسب، تعطي، سمّى، جزى" أفعال متعدية، تتعدى إلى مفعولين، لكنها هنا نزلت منزلة الفعل المتعدي إلى واحد، فحذف المفعول الثاني للعلم به، تقديره في البيت الأول: (وتحسب ماء غيري جارياً)، وفي البيت الثاني: (وتعطيهموه... أن تعطيهم إياه....)، وفي البيت الثالث: (سميناك سيفاً...)، وفي البيت الرابع: (جزى الله عني سيف دولة هاشمٍ خيراً).

إنّ لحذف المفعول به أصداء واسعة في نفس الجرجاني، لذا نراه يفصّل القول في أنواعه ويستعرض أساليبه، ومن خلال وقفته الطويلة مع هذه الأساليب تجلى لنا نهجه

---

(١) الديوان: ج١، ص ٩/ ١.

(٢) الديوان: ج٣، ص ٢٤٤/ ٤٦.

(٣) الديوان: ج٣، ص ٣٦١/ ٣٩.

(٤) الديوان: ج١، ص ٢٢٢/ ٣.

المغاير لمسار أهل النحو، فهو لا يتناول هذا الحذف كما عالجه النحاة لأن المعنى هنا يفرض على التركيب نوعاً من العلاقات يتحكم السياق في شدة ترابطها وتماسكها، فلم يعد ارتباط الفعل بفاعله هو العمدة وباقي الأجزاء فضلة يمكن الاستغناء عنها [1]، لأن السياق قد يعطي ترابط الفعل مع مفعوله أهمية أكبر من ترابطه مع فاعله، (فحال الفعل مع المفعول الذي يتعدى إليه حاله مع الفاعل)[2].

ونرى صاحب الإيضاح يتحدث بشيء من الإسهاب عن حذف المفعول به، وأغراض حذفه، يقول: "الفعل المتعدي إذا أسند إلى فاعله ولم يذكر له مفعول، فهو على ضربين:

الأول: أن يكون الغرض إثبات المعنى في نفسه للفاعل على الإطلاق أو نفيه عنه كذلك، أي من غير اعتبار عمومه وخصوصه، ولا اعتبار تعلقه بمن وقع عليه، فيكون المتعدي حينئذ بمنزلة اللازم، فلا يذكر له مفعول، لئلا يتوهم السامع أن الغرض الإخبار به باعتبار تعلقه بالمفعول ولا يقدر، أيضاً، لأن المصدر في حكم المذكور.

الثاني: أن يكون الغرض إفادة تعلقه بمفعول تقديره بحسب القرائن، ثم حذف المفعول من اللفظ، إما للبيان بعد الإبهام كما في فعل المشيئة إذا لم يكن في تعلقه غرابة، وإما لدفع أن يتوهم السامع في أول الأمر إرادة شيء غير المراد، وإمّا للقصد إلى التعميم في المفعول، وإما لاستهجان ذكره، وإما لمجرد الاختصار كقولك أصغيت إليه أي أذني، وأغضيت عليه أي بصري، وإما للرعاية على الفاصلة" [3].

ونجد صاحب البرهان قد تحدث أيضاً عن حذف المفعول وقيمته وهو عنده ضربان":

---

(١) البلاغة والأسلوبية: د. محمد عبد المطلب، ١٩٨٤، ص ٢٣٨.

(٢) دلائل الإعجاز: عبد القاهر الجرجاني، تحقيق د. محمد رضوان الداية، د. فايز الداية، دار قتيبة، دمشق، ط١، ١٩٨٣، ص ١٠٩.

(٣) الإيضاح: الخطيب القزويني ٢/١٣٩- ١٥٩.

الضرب الأول: أن يكون مقصوداً مع الحذف فينوى لدليل، ويقدر في كل موضع يليق به.

الضرب الثاني: ألا يكون المفعول مقصوداً أصلاً، وينزل الفعل المتعدي منزلة الفعل القاصر، وذلك عند إرادة وقوع نفس الفعل فقط، وجعل المحذوف نسياً منسياً، كما ينسى الفاعل عند بناء الفعل، فلا يذكر المفعول، ولا يقدر غير أنه لازم الثبوت عقلاً لموضوع كل فعل متعدٍ، لأن الفعل لا يدرى تعيينه وبهذا يعلم أنه ليس كل ما هو لازم من موضوع الكلام مقدراً منه، كقوله تعالى: "كلوا واشربوا" لأنه لم يرد الأكل من معين وإنما أراد وقوع هذين الفعلين، ويسمى المفعول حينئذ (مماتاً)، ولما كان التحقيق أنه لا يعد هذا من المحذوف، وتوجد هذه الحقيقة إيهاماً للمبالغة بخلاف لا حذف فيه بالكلية، ولكن تبعناهم في العبارة ما يقصد فيه تعميم الفعل نحو: "هو يعطي ويمنع" فإنه أعم تناولاً من قولك يعطي الدراهم ويمنعه"[1].

ويرى خليل عمايرة في المفعول به "أنه الركن الرئيسي الثالث في الجملة التوليدية الفعلية، ويرتبط ببؤرة الجملة "بالفعل" ارتباط الفاعل بها"[2]، ويذكر في معرض حديثه عن حذفه "أن هذا الركن في حالة حذفه تتحول الجملة التوليدية إلى جملة تحويلية، ويكون الحذف لأغراض منها الإطلاق في الحدث الذي يشير إليه الفعل وربطه بالفاعل"[3]، ثم يسهب في الحديث عن حذف المفعول وحالات حذفه، ويذكر ما قاله الأوائل في وجوب امتناع حالات الحذف، لكنه لا يتفق معهم في بعض منها، إذ يخرج المفعول الذي سد مسد الفاعل، ومفعول جملة التعجب، والمفعول الذي حذف عامله من كونها مفاعيل يمتنع حذفها، وأما الحالات التي يجوز فيها الحذف فيذكر ما قاله صاحب التصريح على

---

(١) البرهان في علوم القرآن، الزركشي، ج٣، ص ١٩١ وما بعدها.

(٢) في نحو اللغة وتراكيبها: د. خليل عمايرة، ص ١٤٤.

(٣) المرجع السابق، ص ١٤٥.

التوضيح في ذلك التي يجوز فيها الحذف للإيجاز والاحتقار، والاستهجان، والازدراء، ويرى أن البناء الجملي يهدف لتحقيقها عند المتكلم والسامع [١].

ويؤكد سعد أبو الرضا أن أثر حذف المفعول في إثراء الدلالة قائم على أساس اهتمام المتلقي في هذه الحالة ينصب على الفعل نفسه وتأمله وإدراك أثره من خلال العلاقة أو العلاقات التي يقيمها المبدع بين هذا الفعل وما ارتبط به من ألفاظ، وما يستثيره من دلالات في نفس المتلقي في ضوء هذا السياق [٢].

أما الباحث فيرى أن حذف المفعول به كما رأينا سابقاً ظاهرة موجودة في لغة العرب، ذلك إذا دلّ عليه دليل، والأدلة متنوعة منها اللفظية أو المعنوية أو الحالية، وهو فضيلة للبناء اللغوي، يثير الانتباه، ويضيف للمعنى أغراضاً نفسية بلاغية يمليها الموقف المقامي، ويقصدها السامع.

رابعاً: حذف الحال:

يطلق الحال [٣] لغة على ما عليه الإنسان من خير أو شر، ويطلق على الوقت الذي يعيش فيه الإنسان.

وهو في اصطلاح علماء النحو: "وصف فضلة منصوب يبين هيئة صاحبه من فاعل أو مفعول به، أو هما معاً، أو غير ذلك" [٤]. نحو جئت راكباً، ضربت اللص مكتوفاً.

والمراد بالوصف: الاسم المشتق الذي يدل على معنى وذات، كاسم الفاعل، واسم المفعول، والصفة المشبهة، وأفعل التفضيل، وصيغ المبالغة وغيرها.

والمراد بالفضلة: ما ليس ركناً أساسياً في الإسناد، وإن كانت لازمة لصحة المعنى نحو قوله تعالى: "وإذا قاموا إلى الصلاة قاموا وهم كسالى". فلو حذفت كلمة (كسالى) لا يفهم للجملة معنى، وما يبين الحال هيئته من فاعل أو مفعول أو هما معاً، أو غير ذلك يسمى (صاحب الحال).

---

(١) في نحو اللغة وتراكيبها: د. خليل عمايرة، ص ١٤٦.

(٢) افي البنية والدلالة: د. سعد أبو الرضا، ص ١٢٤.

(٣) لفظ الحال من غير تاء صالح للتذكير والتأنيث فنقول حال حسن، وحسنة، وقد يؤنث لفظه فيقال "حالة".

(٤) الهادي إلى النحو: د. عبد العاطي مصطفى وآخرون، المطبعة العربية الحديثة- العباسية، ط١، ١٩٧١، ص ١٣٣.

وعلى الرغم من كون الحال فضلة إلا أنها تلعب دوراً في بيان حال صاحبها أو هيئته، وتضيف، أيضاً، دلالات لطيفة هامة له، وقد ورد حذفها في شعر أبي الطيب المتنبي ولكن في حالات لطيفة قليلة، منها:

وَمَا زَالَ أَهْلُ الدَّهْرِ يَشْتَبِهُونَ لِي ... إِلَيكَ فَلَمَّا لُحْتَ لِي لاحَ فَرْدَه [1]

أَتَتْ زائراً ما خامَرَ الطِّيبُ ثَوْبَها ... وكالمِسْكِ مِنْ ارْدَانِها يتضوَّعُ [2]

ويجْهلُ أنِّي مالِكُ الأرضِ مُعسِرٌ ... وأنِّي على ظهرِ السماكين راجِلُ [3]

فَخْرُ الفتى بالنفسِ والأفْعالِ ... مِن قَبْلِهِ بالعَمِّ والأخْوالِ [4]

الحال في البيت الأول محذوف وتعلق بـ(إليك)، وتقديره: (سائراً إليك أو قاصداً إليك) وفي البيت الثاني: (أتت خيالاً...)، وفي البيت الثالث: (راكباً ظهر السماكين...)، وفي البيت الرابع: (كائناً بالعم...)، والذي دلّ على الحال المحذوفة هو المعنى، وتقديرها يرفد المعنى وضوحاً ودقة وتحديداً.

والأقوال في حذف الحال أنه لا يحسن حذفه [5]؛ لأن الحال إمّا أنْ تكون مؤسسة بمعنى لا يستفاد معناها بدونها -أو مؤكدة- بمعنى تقوي معنى موجوداً في الجملة قبل مجيئها، والتأسيس يكون بالذكر كالتوكيد [6]، وما طريقه طريق التوكيد غير لائق به الحذف، لأنه ضد الغرض ونقيضه [7]، ويبدو أن الحال لا تقل أهميتها عن غيرها في التركيب السياقي، وحذفها قد يحرم السياق الكثير من الميزات البلاغية التي تلعب دوراً في توضيح المعنى أو تبينه أو تخصيصه.

---

(١) الديوان: ج٢، ص ٢٧/ ٣٣.

(٢) الديوان: ج٢، ص ٢٣٧/ ٦.

(٣) الديوان: ج٣، ص ١٧٥/ ٤.

(٤) الديوان: ج٣، ص ٣٢٤/ ٦١.

(٥) الخصائص: ابن جني، ج٢، ص ١٥٥.

(٦) تهذيب النحو: عبد الحميد سيد طلب، مكتبة الشباب، القاهرة، ٢/ ٢٣.

(٧) الخصائص: ابن جني، ج٢، ص ١٥٥.

وقد يحذف الحال إذا دل عليه دليل أو قرينة، لكن ثمة حالات ذكرها النحاة لا يجوز فيها حذف الحال إذا كانت عمدة في الكلام ومنها [١]:

- أن يكون الحال مقصوراً على عامله، نحو قولك: ما سافرت إلا راكباً، وهنا وجب منع حذف الحال، لأنها جاءت مقتصرة على صاحبها فقط، بمعنى حصرت في صاحبها.
- أن ينوب الحال عن عامله كقولك لمن شرب: هنيئاً مريئاً، أي اشرب هنيئاً مريئاً، فالعامل في الحال هنا هو الفعل، وهو المحذوف، فإذا حذف الحال لحق المعنى الغموض والإبهام.
- أن يتوقف عليه صحة الكلام كقوله سبحانه وتعالى: "**وما خلقنا السَّمَاواتِ والأرضَ وما بَيْنَهما لاعبين**" [الأنبياء: ١٦]
- أن يكون الحال جواباً، كقولك: بلى مسرعاً، جواباً لمن قال لك: ألم تسر؟
- أن يكون الحال ساداً مسد الخبر أو نائباً عنه كقولك: ضربي زيد مسيئاً، فمسيئاً حال سدت مسد خبر المبتدأ المحذوف وجوباً والأصل "ضربي زيداً إذا كان مسيئاً" فلا يجوز ذكره لئلا يلزم الجمع بين العوض والمعوّض عنه، وفي خلاف ذلك يصح لك أن تحذف الحال، إذ بان المقصود، ودل عليه دليل.

خامساً: حذف التمييز:

التمييز [٢] في الأصل مصدر ميّز الشيء إذا خلصه من شيء آخر، وهو في اللغة تخليص شيء من شيء، ثم أطلق على الاسم المميز مجازاً، ويسمى أحياناً التفسير أو التبيين أو المفسر أو المميز.

---

(١) شرح ابن عقيل "الحاشية": ج١، ص ٦٦١.

(٢) لسان العرب، ابن منظور، مادة "ميز".

ومعناه في الاصطلاح:

اسـم نكـرة يتضـمن معـنى "مـن" البيانـية يرفع إبهام اسم سابق عليه أو إبهام نسبة [١]، والمـراد بالاسـم الصـريح، لأنـه لا يكـون جملـة ولا لفظـاً مؤولاً، فهو يزيل الإبهام عن كلمة واحـدة سـابقة علـيه وفـي هـذه الحالـة يسـمى تمييزاً مفرداً، وقد يزيل الإبهام والغموض عن المعـنى العـام بيـن طرفـي جملـة وفـي هذه الحالة يسمى تمييز نسبة، ومن خلال هذا التعريف يتبيـن لـنا أنـه يـرجع إلـيه فضـيلة رفـع الإبهـام، وحذفـه يزيد في الإبهام والعموم، ولذا قلّ حذفه.

والألفـاظ المـبهمة التـي تحـتاج إلـى توضـيح ورفـع الإبهـام عنها كثيرة في اللغة، فمـنها الأعـداد ووحـدات الكـيل والمسـاحة والـوزن وما يشبهها، وفي شعر أبي الطيب المتنبي وردت ألفاظ مبهمة دون أن يذكر تمييزها، لأن القرائن دلت عليه، جاز حذفه.

جـاء حـذف التمييـز فـي شـعر أبي الطيب المتنبي بعد العدد، ولقد استطاع الباحث بعد استقصـاء شـامل أن يصـل إلـى "١٢" اثنـي عشـر موضعاً[*]وقع بها الحذف، وهي نسبة قليلة إذا مـا قورنـت بظواهـر الحـذف الأخـرى عـنده، ولعـل السبب في ذلك كما أشرت إليه سابقاً هـو أن مـن أغـراض التميـيز هـو رفـع الإبهـام والغمـوض الـذي يكتنف الأسماء المبهمة، وحذفه يزيد من ذلك، لهذا كان من المفروض أن تكون نسبته قليلة عند الشاعر.

وهـذا اللـون مـن الحـذف لـم يقتصـر على جزء معين من البيت، بل نراه يطرأ في أي موطن من البيت دون تمييز، فقد نلمسه في صدور الأبيات:

فَلَـو سِـرْنا وَفِـي (تِشْـرِين) خَمْـسٌ ... رَأوْنِـي قَـبْلَ أنْ يَـرَوُا السِّـمَاكَا [٢]

يَمْشِـي بأرْبَعَـةٍ علَـى أعقابِـه ... تَحْـتَ العُلُـوجِ ومِـن وَرَاءِ يُلْجَـمُ [٣]

---

(١) تهذيب النحو، ٢/ ٣١٥.

(*) الملحق: ص١٥٩.

(٢) الديوان: ج٢، ص ٣٩٥/ ٣٩.

(٣) الديوان: ج٤، ص ١٢٧/ ٢٠

وأسْـــمَرَ ذِي عِشـــرِيْنَ تَرْضَـــاهُ وَارِداً   وَيَرْضَـــاكَ فــي إيــرَادِهِ الخَـــيْلِ سَاقِيا [1]

تَـــنَفّسُ والعَوَاصِـــمُ مِـــنكَ عَشْـــرٌ   فـــيُعْرَفُ طِيـــبُ ذَلـــك فـــي الهَـــواءِ [2]

الأبـــيات الســـابقة جـــاء التميـــيز فـــيها محذوفـــاً لوجـــود دلـــيل، فهـــو فـــي البيت الأول يقدربـــــ: (خمـــس لـــيالٍ)، وفـــي البيـــت الثانـــي: (بأربعة أرجل...)، وفي البيت الثالث: "عشرين كعباً أو ذراعاً ...."، وفي البيت الرابع: "عشر ليالٍ....".

وألفيناه يطرأ في عجز البيت عند المتنبي:

أيّ يـــــومٍ ســـــررتَني بوصـــــالٍ   لـــم تَرُعْنـــي ثلاثـــةً بصـــدود [3]

ســـريت إلـــى جـــيحان من أرض آمدٍ   ثلاثـــاً لقـــد أدنـــاك رَكْضٌ وابعَدا [4]

كَـــأنَ الصّـــبْحَ يَطْـــرُدُها فَـــتَجْري   مَدَامِعُهَـــا بأرْبَعـــةٍ سِـــجَام [5]

الـــتقدير فـــي البيـــت الأول: "ثلاثـــة أيـــام..."، وفـــي البيـــت الثاني: "ثلاث ليالٍ..."، وفي البيت الثالث: "بأربعة ذات سجام".

وحـــذف التميـــيز يكـــون لغـــرض بلاغـــي "وإذا لـــم يرد ذلك وأراد الألغاز وحذف جانب البيان لم يوجب على نفسه ذكر التمييز، وهذا إنما يصلحه ويفسده غرض المتكلم [6].

سادساً: حذف المنادى:

الأصـــل فـــي المـــنادى أن يكـــون مذكـــوراً، لكـــنه ورد محذوفـــاً في كلام العرب، وجاء حـــذف المـــنادى فـــي شـــعر المتنبـــي فـــي (١٦) ســـتة عشر موضعاً، ومن خلال هذا الاستقصاء استطاع الباحث أن يصل إلى الحالات التالية:

---

(١) الديوان: ج٤، ص ٢٩٢/ ٣٩.

(٢) الديوان: ج١، ص ٤٥/ ٤.

(٣) الديوان: ج١، ص ٣١٩/١٧.

(٤) الديوان: ج١، ص ٢٨٣/ ١٢.

(٥) الديوان: ج٤، ص ١٤٦/٢٥.

(٦) الخصائص، ج٢، ص ١٥٥.

الأولــى: حــذف المنادى بسبب دخول حرف النداء على حرف. دخل حرف النداء في شعر أبــي الطيــب المتنبــي علــى الحروف التالية: (ليت، ربّ، اللام) وقد شكّلت نسبة دخوله على هذه الحــروف نسبة غير قليلة، بالمقارنة مع الحالات الأخرى، إذ بلغ ورودها (١٠) عشر مرات. ويطرأ هــذا الحذف في جميع أجزاء البيت الشعري، وأكثر ما كان منه في صدور الأبيات، ومما ورد لذلك الشواهد التالية:

فَـيَا لَيْـتَ مَـا بَيْنــي وَبَيْنَ أَحِبتِي — مِــن الــبُعْدِ مَــا بَيْنِي وَبَيْنَ المَصَائِبِ [١]

يَـا لَيْـتَ بِـي ضَـرْبَةً أُتِـيحَ لَهَا — كَمَــا أُتِيحَــتْ لَــه مُحَمَّدُهَــا [٢]

يَـــا رُبَ لُــجٍّ جُعِلَــتْ سَــفِينَهْ — وعَــازِبِ الــرَوْضِ تَوَفَّــتْ عُونَــهُ [٣]

فَـيَا لَــكَ لَـيْلاً عَلَــى أَعْكُــشٍ — أَحَـمّ الـبِلادِ خَفِــيَّ الصُــوَى [٤]

وقــد يــرد هــذا الحــذف وبهــذا الشــكل كذلك في صدور الإعجاز، ولكن بدرجة أقل مما هو عليه في صدور الأبيات:

لقَـدْ حَازَنــي وجْـدٌ بمن حازَهُ بُعْدُ — فَـيا ليتنــي بُعْـدٌ ويـا ليْتَه وَجْدا [٥]

أبَـداً تَسْـتَرِدُ مَـا تَهَـبُ الدّنــــــ — ـيـا فَـيَا لَيْـتَ جُودَهَـا كَانَ بُخْلا [٦]

الأبــيات الســابقة جمــيعها جــاءت فــيها الــياء داخلــة علــى حرف، وهو: "ليت، رب، الــلام"، فلمــا لــم يــألفِ الــنحاة دخــول هــذه الأداة على الحرف، وأنّها مختصة بالأسماء قدروا المــنادى المحــذوف لغــرض بلاغــي قــد يكــون للتعظــيم أو للصون لــه من الابتذال. دل عليه حرف النداء.

---

(١) الديوان: ج١، ص ١٤٩/ ٥.
(٢) الديوان: ج١، ص ٣٠٧/٢٦.
(٣) الديوان: ج٤، ص ١٧٢/ ٥.
(٤) الديوان: ج١، ص ٤٠/ ١٥.
(٥) الديوان: ج٢، ص ٣/ ١.
(٦) الديوان: ج٣، ص ٣٠/٢٨.

الثانية: حذف المنادى إذا جاء بعد حرف النداء فعل.

ورد حذف المنادى في حالة دخول حرف النداء على فعل في شعر أبي الطيب المتنبي خمس مرات،وقد جاء الحذف في جميع أجزاء البيت، ومما ورد لذلك الشواهد التالية:

يا حَبّذا المُتَحَمِّلون وحَبّذا   وادٍ لثمْتُ بهِ الغَزالَة كَاعِبَا [١]

أيا خَدّدَ اللهُ وِرْدَ الخُدُودِ   وقَدَّ قُدُودَ الحِسَانِ القُدودِ [٢]

يا أفْخَرْ فإنّ النّاسَ فيكَ ثَلاثةٌ   مُسْتَعْظِمٌ أو حَاسِدٌ أو جَاهِلُ [٣]

حرف النداء في الأبيات السابقة دخل على فعل، فهو في البيت الأول (يا حبذا، وحبذا...) وفي البيت الثاني: (أيا خدّد... وقدّ...)، وفي البيت الثالث: (يا أفخر....دخل على فعل الأمر) وكون الياء لا تدخل إلا على اسم قدر المنادى فيها جميعاً.

الثالثة: حذف المنادى في الاستغاثة.

يقول ابن هشام: "من أقسام المنادى المستغاث به، وهو كل اسم نودي ليخلص من شدة أو يعين على دفع مشقة" [٤].

جاء حذف المنادى في هذا السياق في شعر أبي الطيب المتنبي مرة واحدة، وقد تمثلت هذه الحالة في البيت الشعري الآتي:

فَيَا شَوْقُ ما أبْقَى ويالي من النَوَى   ويا دَمْعُ ما أجرَى ويا قَلْبُ ما أصبَى [٥]

موطن الشاهد هو (ويالي)، فاللام هنا يحتمل أن يكون الشاعر قد أرادها المفتوحة التي للاستغاثة، فيصبح المعنى وكأنه استغاث بنفسه لدفع المشقة عنه من جراء النوى،

---

(١) الديوان: ج١، ص ١٢٤/ ١٣.

(٢) الديوان: ج١، ص ٣٤١/ ١.

(٣) الديوان: ج٣، ص ٢٥٩/ ٣٤.

(٤) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: ابن هشام الأنصاري، تحقيق محيي الدين عبد الحميد، منشورات المكتبة العصرية، صيدا- بيروت، ج٤، هامش ص ٤٦.

(٥) الديوان: ج١، ص ٥٩/ ١٠.

ويحتمل أن يكون الشاعر أرادها اللام المكسورة التي للمستغاث من أجله، وهنا كأنه قال: يا قوم، اعجبوا لي من النوى.

الرابعة: حذف المنادى في حالة دخول ياء النداء على الظرف.

جاء حذف المنادى في هذا المقام في شعر أبي الطيب المتنبي مرة واحدة، وقد تمثلت هذه الحالة في البيت الشعري التالي:

أنت يا فوقَ أن تُعَزَّى عن الأحـ ... ـباب فوقَ الذي يُعَزِّيك عقلا [1]

موطن الشاهد هو (يا فوق) حيث دخلت الياء على الظرف، وفي هذه الحالة فإن أحد التأويلات يكون المنادى محذوفاً، وتقديره: (أنت يا سيف الدولة فوق أن تعزى....)، ويقول الشارح: (ومثله كثير في الشعر).

وأما حذف المنادى ففيه خلاف بين النحويين من حيث الحذف وعدمه، يقول ابن يعيش: "اعلم أنهم كما حذفوا حرف النداء لدلالة المنادى عليه، كذلك قد يحذفون المنادى لدلالة حرف النداء عليه[2]، ومن شواهد الحذف عندهم قوله تعالى: ﴿**ألا يا اسجدوا لله الذي يُخْرِجُ الخَبْءَ في السموات والأرض**﴾ [النمل، آية ٢٥]وهي قراءة الكسائي . فقد قدّروا المنادى: "يا هؤلاء اسجدوا"، لأن حرف النداء يدخل على الاسم، أما وقد دخل على الفعل فلابد من تقدير[3].

وأما صاحب التسهيل فقد رأى أنه "يحذف المنادى قبل الأمر والدعاء فتلتزم (يا)، وإن وليها (ليت)، أو(ربّ)، أو (حبذا) فهي للتنبيه لا للنداء"[4].

---

(١) الديوان: ج٣، ص ١٢٣/ ٢.

(٢) شرح المفصل: ابن يعيش، ٢/ ٢٣٧.

(٣) معاني القرآن، الفراء ٢٠/٢٩٠، وانظر: إعراب القرآن: الزجاج ٢/٦٥٠.

(٤) تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد: أبو عبد الله جمال الدين محمد بن عبد الله بن مالك (ت ٦٢٧ هـ)، تحقيق محمد كامل بركات، دار الكتاب العربي، القاهرة، ١٩٦٧، ص ١٧٩.

"والذي يقتضيه النظر أنه لا يجوز"، والعلة عنده "أن الجمع بين حذف فعل النداء، وحذف المنادى إجحاف"[1].

ويتضح لي من خلال ما سبق أن جعل هذه الحروف -أقصد حروف النداء- للتنبيه والتي تفيد توجيه عناية السامع ليتلقى الحكم من المتكلم وهي ليست ببعيدة عن ياء النداء، التي تؤدي الغرض نفسه يبعدنا عن التقدير والتأويل ونتخلص منها فنريح ونستريح، نعم إن النداء موضع حذف وتخفيف، لكن كثرة الحذف في الموضع الواحد جعله عرضة للخلل والضعف.

سابعاً: حذف المضاف والمضاف إليه:

الإضافة في اللغة[2]: مطلق الإسناد والضم، فنقول في حياتنا العادية (أضفت اللبن إلى الشاي) بمعنى ضممته إليه وخلطته به، ومن ذلك، أيضاً، (الضيف)، لأنه حين ينزل بالقوم ينضاف إليهم وينضم إلى جمعهم، ويقول امرؤ القيس يصف بيتاً استضافه وأصحابه فأسندوا ظهورهم فيه إلى مساند مخططة:

فلَمّا دَخلْناه أضفْنَا ظُهُورَا   على كلّ جاريّ جَديدٍ مُشطّبِ[3]

أما في اصطلاح النحويين :"فهي ضم اسم إلى آخر مع تنزيل الثاني من الأول منزلة تنوينه أو ما يقوم مقام تنوينه، بحيث لا يتم المعنى المقصود إلا بالكلمتين المركبتين معاً"[4].

إذاً، فالإضافة عادة تكون في شيئين متلازمين كالمضاف والمضاف إليه، والعلاقة بينهما وثيقة الصلة، وفي الإضافة لابدّ من توافر عنصريها (المضاف والمضاف إليه) إلا

---

(1) البحر المحيط: ٢/٢٩٢.

(2) لسان العرب، ابن منظور، مادة (ضاف).

(3) ديوان امرئ القيس: شرح محمد بن إبراهيم بن محمد الحضرمي، تحقيق د. أنور أبو سويلم، وآخرين، دار عمار- عمان، ط١، ١٩٩١، ص ١٣٦.

(4) النحو المصفى: د. محمد عيد، مكتبة الشباب- القاهرة، د.ت، ص ٥٤٥.

أن العــرب جــاء فــي لغــتهم الحــذف فــي كلــيهما، ووجد أن الاسم المضاف قد يحذف إذا دل عليه دليل.

والمتنبــي واحــد مــن أولــئك الأفــذاذ الذيــن ورد في لغتهم الحذف، وحذف المضاف في شــعر أبــي الطيــب المتنبــي واحــد مــن مظاهر الحذف لديه، وقد جاء هذا الحذف في هذا المقام فــي اثنيــن وأربعيــن موضــعاً(*)، جــاءت موزعــة علــى جميع أجزاء البيت الشعري، فقد يرد في صدور الأبيات، وكانت نسبته عالية جداً، ومما ورد لذلك الشواهد التالية:

تَــنَفَّسُ والعَوَاصِــمُ مِــنْكَ عَشْــرٌ فَــيُعرَفُ طِيــبُ ذَلــكَ فــي الهَــوَاءِ (١)

قَــبَائِعُها تَحــتَ المَــرافِقِ هَيْــبَةً وأنْفَــذُ ممّــا فــي الجُفُــونِ عَزَائِمُه (٢)

فلــو طُرِحَــتْ قُلُــوبُ العِشْقِ فيها لمَــا خَافَــتْ مِــنَ الحَــدَقِ الحِسَــانُ (٣)

إنّــي نَزَلْــتُ بِكَذّابِيــنَ ضَــيفُهُم عــن القِــرَى وعــن التّرْحَالِ مَحْدودُ (٤)

الأبــيات الســابقة جــاء فــيها المضــاف محذوفــاً في صدور الأبيات، وتقديره في البيت الأول: "علــى مســيرة عشــر..." فحــذف الشــاعر هــنا حــتى أخــلّ باللفظ، وفي البيت الثاني: (قــبائع ســيوف الملــوك...)، وفــي البيــت الثالــث: (قلــوب أهل العشق...)، وفي البيت الأخير: (بدار كذابين...). فكان أثر المحذوف في السياق ظاهراً.

وقد يرد حذف المضاف في الأعجاز، ومما ورد لذلك الشواهد التالية:

أيــا أسَــداً فــي جِسْمِهِ رُوحُ ضَيْغَمٍ وكَــمْ أسَــدٍ أرْواحُهُــنّ كِــلابُ (٥)

أكُلّمــا اغْــتَالَ عَــبْدُ السّــوءِ سَيّدَهُ أو خَانَــهُ فَلَــهُ فــي مِصْــرَ تَمْهِيدُ (٦)

(*) انظر: الملحق، ص١٦٠.

(١) الديوان: ج١، ص ٤٥/ ٤.

(٢) الديوان: ج٣، ص ٣٣٦/ ٢٦.

(٣) الديوان: ج٤، ص ٢٦٠/ ٣٦.

(٤) الديوان: ج٢، ص ٤١/١١.

(٥) الديوان: ج١، ص ١٩٦/ ٢٦.

(٦) الديوان: ج٢، ص ٤٢/ ١٥.

يَجْمَـعُ الـرّومَ والصَـقَالِبَ والبُلْـ غَـرَ فـيها وتَجْمَـعُ الآجَـالا [١]

كـأنّ الصّـبْحَ يَطْـرُدُها فَـتَجْرِي مَدَامِعُهـا بأربَعَـةٍ سِـجَامِ [٢]

الـتقدير فـي البيـت الأول: (أرواحهـن أرواح كـلاب)، وفـي البيت الثاني: (فله في أهل مصـر....)، وفـي البيـت الثالـث: (فـي نواحـيها وجوانـبها...)، وفي البيت الأخير: (بأربعة ذات....).

وقد لمحناه أيضاً في حشو البيت، لكن كان نادراً:

حُسْـنُ الحَضَـارَةَ مَجْلُـوبٌ بِتَطْرِيَةٍ وفـي الـبَدَاوةِ حُسْـنٌ غيرُ مَجْلُوبِ [٣]

الـتقدير: (حُسـن أهـل الحضـارة... وفـي أهـل البداوة...)، فالمعنى لم يتضرر لسهولة حضور محذوف الكلام في ذهن العارف بكلام العرب.

وحـذف المضـاف كثـير فـي لغـة العـرب، وفيه يقول ابن يعيش: "اعلم أن المضاف قد حـذف كثـيراً مـن الكـلام، وهـو سـائغ في سعة الكلام وحال الاختيار إذا لم يشكل، وإنما سوغ ذلـك الـثقة بعلـم المخاطـب إذ الغـرض مـن اللفـظ الدلالـة على المعنى، فإذا حصل المعنى بقريـنة حـال أو لفـظ آخـر، اسـتغنى عـن اللفـظ الموضـوع بإزائـه اختصاراً، وإذا حذف المضـاف أقـيم المضـاف إلـيه مقامـه، وأعـرب إعرابه، والشاهد المشهور في ذلك قوله تعالى: "**واسأل القرية**". [يوسف ٨٣]"[٤].

ويعلـق صـاحب أسـرار الـبلاغة علـى الشـاهد الذي ساقه ابن يعيش، فينظر إليه على أنـه نـوع مـن المجـاز، وأنـه يكمـن في "نقل الكلمة من حكم كان لها إلى حكم ليس هو بحقيقة فـيها"[٥]. ويـرفض أن يكـون مجـاز حـذف بـل المجاز في نقل الحركة الإعرابية من المضاف

---

(١) الديوان: ج٣، ص ١٣٧/ ١٢.

(٢) الديوان: ج٤، ص ١٤٦/ ٢٥.

(٣) الديوان: ج١، ص ١٦٨/ ١٢.

(٤) شرح المفصل: ابن يعيش، ٣/٢٣.

(٥) أسرار البلاغة: عبد القاهر الجرجاني، ص ٣٨٣.

إلـــى المضـــاف إلــيه، والأصـــل (واســـأل أهــل القــرية) بمعـــنى "أن الحكم الإعرابي للقرية في الأصل هو الجر، أما النصب فهو المجاز"[١].

ويتضـــح مــن خـــلال كــلام الجرجانـــي أنـــه يــرفض أن يكون المجاز هنا في الحذف، وبرهـــن علـــى هـــذا بأسـلوب نحـــوي خـــالص، فيقول: "زيد منطلق وعمرو حذف الخبر هنا ولم تسمّ الكلام مجازاً لأنه لم يؤد إلى تغير حكم فيما بقي من الكلام"[٢].

ومـــن هـــنا فقـــد اســـتطاع الجرجانـــي أن يـــتخطى بالمنهج النحوي حدود الدراسة الشكلية التـــي كانـــت تقـــوم أساســـاً علـــى نظـــرية العـــامل والموقـــع الإعرابي، وينبه إلى أهمية الدراسة التحليلـــية للجملـــة ممـــا مكـــنه الوقـــوف عـــند كثـــير من الحالات التعبيرية ليدرسها دراسة أقرب إلـــى الدراســـة الأســـلوبية الحديـــثة، مشـــيراً إلـــى ما يرافق التراكيب من إيحاءات ومواقف نفسية، وذلك عن طريق ربط الوظائف النحوية بسياقها المعنوي واللغوي[٣].

أمـــا ســـيبويه وفـــي بـــاب "اســـتعمال الفعـــل في اللفظ لا في المعنى لاتساعهم في الكلام، والإيجـــاز والاختصـــار". فقـــد أعطـــى حـــذف المضـــاف دوراً أكبر في الدلالة على المجاز عندما رأى أنه أداة للاتساع والاختصار[٤].

ويـــرى صـــاحب الخصـــائص أن هـــذا الضـــرب من الحذف فيه باب من الاتساع والتشبيه والتوكـــيد، ففي قوله: "واسأل القرية" المثال الذي ساقه ابن يعيش، وعلق عليه الجرجاني، فيه المعاني الـــثلاثة، أما الاتساع فلأنه استعمل لفظ السؤال مع ما لا يصح في الحقيقة سؤاله، وأما التشبيه فلأنها شـــبهت بمـــن يصح سؤاله لما كان بها، ومؤلفاً لها. وأما التوكيد فلأنه في ظاهر اللفظ إحالة السؤال علـــى مـــن ليس من عادته الإجابة، فكأنهم تضمنوا لأبيهم عليه السلام أنه إن سأل الجمادات والجبال

---

(١) أسرار البلاغة: عبد القاهر الجرجاني، ص ٣٨٣.

(٢) المصدر السابق، الصفحة نفسها.

(٣) دلائل الأعجاز: المقدمة، ص ١١.

(٤) الكتاب: سيبويه، ج١، ص ٢١٢- ٢١٣.

أنبأته بصحة قولهم، وهذا تناه في تصحيح الخبر، أي لو سألتها لأنطقها الله بصدقنا، فكيف لو سألت مَنْ مِن عادته الجواب(١).

أما حذف المضاف إليه فهو أقل استعمالاً من حذف المضاف، وقد ورد حذفه على ثلاثةِ أقسامٍ(٢):

الأول: مع ياء المتكلم مضافاً إليها المنادى نحو قوله تعالى: "**ربِّ اغفر لي**" [نوح ٢٥].

الثاني: مع كل ما قطع عن الإضافة مما وجبت إضافته معنى لا لفظاً، كقوله تعالى: "**للّه الأمْرُ مِنْ قَبْلُ ومِنْ بَعْدُ**" [الروم ٤٢]. والتقدير من قبل ذلك ومن بعده.

الثالث: حذف المضاف إليه في أي، وكل، وبعض وغير بعد ليس.

وفي شعر أبي الطيب المتنبي فقد ورد حذف المضاف إليه بنسبة أقل مما هي عليه في حذفِ المضاف، وجاء حذفه في خمس وعشرين مرة، وبعد الاستقصاء الشامل لجميع مواقع هذا الضرب من الحذف وجدتها تتمثل الحالات التالية:

- ما قطع عن الإضافة مما وجبت إضسافته معنى لا لفظاً. جاء حذف المضاف إليه في هذا المقام في شعر أبي الطيب المتنبي قليلاً جداً، وقد لمحته في عجز البيت:

عَزيـزٌ أسـىً مَـنْ داؤهُ الحدقَ النُّجلُ ... عَـيَاءٌ بـه مَـاتَ المُحبّون من قَبلُ (٣)

يَمْشِـي بأرْبَعَـةٍ علـى أعقَابِـهِ ... تَحْـتَ العُلـوجِ ومـنْ وَرَاءِ يُلجَمُ (٤)

---

(١) الخصـائص: ابن جني، ج٢، ص ١٤٢، وأنظر: المزهر في علوم اللغة وأنواعها: جلال الدين السيوطي، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط١، ١٩٩٨، ج١، ص ٢٨٣.

(٢) أنظر: - الهادي إلى النحو: د. عبد العاطي مصطفى وآخرون، ص ٢٦٥.
- البرهان في علوم القرآن: الزركشي، ج٣، حذف المضاف والمضاف إليه.
- المغني: ابن هشام، ٢/٦٢٤-٦٢٥.

(٣) الديوان: ج٣، ص ١٨٠/ ١.

(٤) الديوان: ج٤، ص ١٢٧/ ٢٠.

التقدير في البيت الأول: (من قبلنا أو من قبل ذلك)، وفي البيت الثاني: (ومن وراء ذلك...)، والظروف إذا حذفت منها المضافات بنيت على الضم، كقبل وبعد، وفوق وتحت، وإنما بنيت لأن المضاف إليه مقدر عندهم، حتى إنها متعرّفة به محذوفاً، فلما اقتصروا على المضاف جعلوه نهاية، فصار كبعض الاسم، وبعض الاسم لا يعرب، فإن نكروا شيئاً منها أعربوه، فقال: جئت قبلاً، ومن قبل، وبعداً، ومن بعد.

- حذف المضاف إليه في كلّ. ورد حذف المضاف إليه في هذا المقام في ست مرات وجاءت موزعة ما بين صدر البيت وعجزه:

وكلٌّ يَرَى طُرقَ الشَجَاعَةِ والنّدَى	ولكنَّ طبعَ النَفْسِ للنفس قائدُ [1]
كدَعْواكِ كلٌّ يَدّعي صحةَ العقْلِ	ومن ذا الّذي يدْري بما فيه مِنْ جَهْلِ [2]
وما كُلٌّ بمَعْذُورٍ بِبُخْلٍ	ولا كُلٌّ على بُخْلٍ يُلامُ [3]
كَفَى بأنّك مَنْ قَحْطَانَ في شرفٍ	وإنْ فَخَرْتَ فَكُلٌّ مِنْ مُوَاليكا [4]

المحذوف في الأبيات هو المضاف إليه، فقد جاء في مطلع البيت الأول، وتقديره: (وكلّ أحد يرى..."، وفي البيت الثاني جاء في حشو صدر البيت وتقديره: (وكل أحد يدعي دعواك...)، وفي البيت الثالث جاء في صدر العجز ويقدر: (ولا كلّ أحدٍ...)، وفي البيت الأخير نراه قد جاء في حشو العجز وتقديره: (فكل بني قحطان.....).

- ومن اللافت أن حذف المضاف إليه ورد بكثرة بعد العدد في شعر أبي الطيب المتنبي، وجاء هذا الحذف موزعاً في أجزاء البيت الشعري.

أيَّ يومٍ سَرَرْتَني بوصالٍ	لم تَرُعْني ثلاثةً بصدود [5]

(١) الديوان: ج١، ص ٢٧٦/ ٣٦.
(٢) الديوان: ج٣، ص ٢٨٩/ ١.
(٣) الديوان: ج٤، ص ٧٣/ ١٤.
(٤) الديوان: ج٢، ص ٣٧٩/ ١٢.
(٥) الديوان: ج١، ص ٣١٩/ ١٧.

فلــو سِــرْنَا فــي (تِشْــرينَ) خَمْسٌ   رأونَـــي قَــبل أن يَــروا السِّــماكا [١]

يَمْشـــي بأرْبَعَـــةٍ علـــى أعقَابِـــه   تَحْـتَ العُلــوجِ ومِــن ورَاءِ يُلْجَــمُ [٢]

الــتقدير فــي البيــت الأول: (ثلاثــة أيــام...)، وفــي البيت الثاني: (خمس ليال...)، وفي البيت الرابع: (بأربعة أعضاء...).

ويصـــادف الباحــث أن يحــذف المضـــاف والمضـــاف إلــيه معاً في التركيب، ولكن حالات ذلك قليلة، ومما ورد لذلك الشواهد التالية:

جِــيرانُها وَهُــمْ شَــرُّ الجِــوَارِ لها   وصَــحْبُها وَهُــم شَــرّ الأصَــاحِيبِ [٣]

فلَــو طُرِحَــتْ قُلــوبُ العِشْقِ فيها   لمَــا خَافَــتْ مِــن الحَــدَقِ الحِسَانُ [٤]

وقَــبْل يَــرى مِــن جُــودِهِ ما رَأيته   ويَسْــمَعَ فــيه مــا سَمِعْتَ مِنَ العَذْلِ [٥]

حــذف المضـــاف والمضـــاف إلــيه فــي الأبيات السابقة، والتقدير في البيت الأول: (وهم شــرّ أهــل الجــوار...)، (وهــم شــر أهــل الأصـــاحيب)، وفــي البيــت الثانـــي: (قلــوب أهل العشق...)، وفي البيت الثالث: (ما رأيته من جودك....).

وحـــذف المضاف إليه في شعر أبي الطيب المتنبي أقلّ من حذف المضاف، وهذا منسجم مع مـــا يقولــه اللغويــون وأهــل النحو بأن المضاف إليه أقل استعمالاً من المضاف، لأن الغرض منه التعريف والتخصيص، وحذفه يكون نقضاً للغرض وتراجعاً عن المقصود.

ثامناً: حذف الاسم المجرور:

وكمـــا هـــي العلاقــة بيــن المضـــاف والمضـــاف إليه وثيقة الصلة، فهي كذلك بين الجار والمجــرور العلاقــة بيــنهما تلازمــية، ومــع هــذا كلــه فقـد ورد حذفــه فـــي القرآن الكريم، والعرب، أيضاً، لم يغفلوا عن حذفه في لغتهم.

---

(١) الديوان: ج٢، ص ٣٩٥/ ٣٩.
(٢) الديوان: ج٤، ص ١٢٧/ ٢٠.
(٣) الديوان: ج١، ص ١٦٨/ ٩.
(٤) الديوان: ج٤، ص ٢٦٠/ ٣٦.
(٥) الديوان: ج٣، ص ٥٠/ ٢٤.

وعَدّوا من حذف الاسم المجرور ما جاء بعد أفعل التفضيل كقوله تعالى: "**فإنَّهُ يَعْلَمُ السِّرَّ وأخْفَى**" [طه ٧] أي: من السر.

أما في شعر أبي الطيب المتنبي فقد ورد حذف الاسم المجرور بكثرة، إذ بلغ تردده ثلاثاً وستين مرة[*]، وقد جاءت موزعة على جميع أجزاء البيت لديه، فتارة نلتمسه في صدور الأبيات كما في قوله:

تَجِفُّ الأرْضُ مِنْ هَذا الرَّبَاب ... وتخلق ما كَسَاها من ثِياب [١]

أيْنَ المَعِيزُ مِنْ الآرام ناظرةً ... وغَيْرَ ناظرةٍ في الحُسْنِ والطِّيبِ [٢]

وقد استفدت من الهوى وأذقتهُ ... من عِفّتي ما ذقت من بلباله [٣]

المحذوف في هذه الأبيات هو الاسم المجرور، وتقديره في البيت الأول: (من مطر هذا الرباب...)، وفي البيت الثاني: (من حسن الآرام...)، وفي البيت الثالث: (من ذات الهوى....).

وتارة أخرى يطرأ الحذف في أعجاز الأبيات:

وخَيلٌ بَراها الرَّكْضُ في كلّ بَلْدَةٍ ... إذا عَرّسَتْ فيها فَلَيْسَ تَقِيلُ [٤]

أطْلَعْتُ الغَواني قَبلَ مَطْمَعِ نَاظِري ... إلى مَنْظَرٍ يَصْغُرْنَ عنه ويَعْظُمُ [٥]

أحَادٌ أمْ سُداسٌ في أحَادِ ... لُيَيْلَتُنا المَنُوطَةُ بالتَّنادِ [٦]

التقدير في البيت الأول: (فليس تقيل فيها)، وفي البيت الثاني: (ويعظم عنهن)، وفي البيت الثالث: (بيوم التناد).

(*) انظر: الملحق ص١٦١.

(١) الديوان: ج١، ص ٤٦/ ٣.

(٢) الديوان: ج١، ص ١٦٨/ ١٣.

(٣) الديوان: ج٣، ص ٥٦/ ٩.

(٤) الديوان: ج٣، ص ١٠٠/ ١٨.

(٥) الديوان: ج٣، ص ٣٥٠/ ٣.

(٦) الديوان: ج١، ص ٣٥٣/ ١.

وألفيناه مرة ثالثة في الصدر والعجز في آن واحد لكنه قليل:

إنْ تَلْقَــه لا تَلْــقَ إلا قَسْــطَلاً أو جَحْفَــلاً أو طَاعِــناً أو ضَــارِباً [1]

أو هَارِبــاً أو طَالِــباً أو راغِــباً أو رَاهِــباً أو هَالِكــاً أو نَادِيــاً

بِــئْسَ الليالــي سَــهِرَتْ مِنْ طَرَبي شَــوقاً إلــى مَــنْ يَبِيــتُ يَــرقُدُها [2]

الــتقدير فــي البيــت الأول: (هاربــاً مــن سـيفه)، (راغباً في مسألة)، (راهباً من بأسه)، وفي البيت الثاني : (سهرت فيها....)، (ويرقد فيها).

تاسعاً: حذف المنعوت وإقامة النعت مقامه:

النعــت والمــنعوت مــن المــتلازمات فــي اللغــة، والعلاقــة بيــنهما قائمة على التبعية والــتطابق مــن وجــوه عــدة: الــتعرف والتنكــير، والتذكــير والتأنيث، والإفراد والتثنية والجمع وعلامــة الإعــراب، ومــع هــذا كلــه فقــد ورد حذف المنعوت في اللغة، مع أن بعض النحويين يــرى فــي حذفــه قــبحاً [3]، وذكــر صــاحب البرهان [4]، شروط حذف المنعوت التي تمثلت في أمرين:

الأول: أن تكــون الصــفة خاصــة بالموصــوف، لكــي يحصــل العلــم به، ويمتنع حذف الموصوف إذا كانت الصفة عامة.

الثاني: أن يعتمد على مجرد الصفة من حيث هي لتعلق غرض السياق.

أمــا مــا جــاء بــه ابــن عقــيل حــول شرط حذف المنعوت فقد اكتفى بالدليل نحو قوله تعالى: **"أن اعمل سَابِغَاتٍ"** [سبأ ١١] أي: دورعاً سابغات [5].

---

(١) الديوان: ج١، ص ١٢٦/ ١٨ + ١٩.

(٢) الديوان: ج١، ص ٢٩٨/ ١١.

(٣) الكتاب، ٢/٢١، المقتضب، ٤/٢٩٣، الخصائص، ٢/١٤٦..

(٤) البرهان، ج٣، ص ١٢٥.

(٥) شرح ابن عقيل، ج٢، ص ٢٠٥.

وفي شعر أبي الطيب المتنبي فقد ورد حذف المنعوت وأقيم محله النعت، وجاء في اثنتي عشرة مرة(*)، فحيناً نلمسه في صدور الأبيات كما في قوله:

بَيْضَاءُ تُطْمِعُ فِيمَا تَحتَ حُلَّتِها ... وَعَزَّ ذلك مَطْلوباً إذا طُلِبا (١)

متعوداً لُبْسَ الدُّرُوعِ يَخَالُهَا ... في البَرْدِ خَزّاً والهَوَاجِرِ لاذَا (٢)

كَصِفَاتِ أوحَدِنَا أبي الفَضْلِ التي ... بَهَرَتْ فأنْطَقَ وَاصِفِيهِ وأفْحَمَا (٣)

هنا في هذه الأبيات جاء موطن الشاهد في مطلع الصدور، فتقديره في البيت الأول: (لأعرابية بيضاء...)، وفي البيت الثاني: (لم يجد إنساناً قبلك متعوداً...)، وفي البيت الثالث: (الكاف في "كصفات" في موضع نصب، صفة لمصدر محذوف، تقديره لم تجمع جمعاً مثل صفات....).

وقد يطرأ هذا الضرب من الحذف في أعجاز الأبيات، ومما ورد لذلك الشواهد التالية:

وإنّ مِنَ العَجَائِبِ أن تَرَاني ... فتعْدِلَ بي أقَلَّ مِنَ الهَبَاءِ (٤)

هو الأميرُ الذي بادَتْ تميم به ... قِدماً وساق إليها حَيْنُها الأجلا (٥)

دَعَتْهُ بِمَوْضِعِ الأعْضَاءِ مِنْها ... لِيَومِ الحَرب بِكْرٍ أو عَوانِ (٦)

فالمنعوت جاء محذوفاً في أعجاز هذه الأبيات وأقام مقامه النعت، تقديره في البيت الأول: (شيئاً أقلّ.....)، وفي البيت الثاني: (زماناً قدماً...)، وفي البيت الثالث: (ليوم الحرب حرب بكرٍ....).

(*) أنظر: الملحق (١٦١).

(١) الديوان: ج١، ص ١١١/ ٨.

(٢) الديوان: ج٢، ص ٨٥/ ١٦.

(٣) الديوان: ج٤، ص ٢٩/ ٩.

(٤) الديوان: ج١، ص ١١/ ٩.

(٥) الديوان: ج٣، ص ١٦٨/ ١٥.

(٦) الديوان: ج٤، ص ٢٥٧/ ٢٤.

ومما ناله الحذف في شعر أبي الطيب المتنبي في هذا المقام مظاهر أخرى، لكن حالات ترددها كانت نادرة ونكتفي بالتمثيل عليها:

ثِقَالٍ إذا لاقُوا خِفَافٍ إذا دُعوا كَثيرٍ إذا شَدّوا قَليلٍ إذا عُدّوا [(١)]

جَزَى الله المَسِير إليه خَيْراً وإن تَركَ المَطَايا كالمَزَادِ [(٢)]

ففي البيت الأول حذف المبدل منه وعوض عنه بالبدل، ودل السياق على المحذوف دلالة كافية، فيصبح التقدير: (ومشايخ ثقالٍ...)، وفي البيت الثاني حذف النعت استغناء بالموصوف، وتقديره: (كالمزاد البالي).

---

(١) الديوان: ج١، ص ٣٧٣/ ٣.

(٢) الديوان: ج١، ص ٣٥٧/ ١١، ج٢، ص ٢٣٧/ ٦.

الفصل الثالث

حذف الفعل والجملة

الحذف من سنن العرب، وهو عندهم مؤشر لجمال في الأسلوب وقوة في المعنى، وغناءٍ في البيان.

وعلى الرغم من أن الفعل عمدة في الكلام وأساس في التركيب – يتحقق من خلاله الكشف عن الزمن، ويشير إلى الفاعل، ويوصل للمتلقي ما يدور في خلده من استفهام، إلاّ أنّه ليس مبرءاً من الحذف اقتضاء للمعنى أو الموقف، فقد يحذف كغيره من عناصر الجملة مع قرينة دالة عليه.

لقد تتبع النحاة مواطن حذف الفعل وقسّموها إلى حذف جائز –قد يذكر المحذوف فيها– وحذف واجب –يمتنع فيه إظهار المحذوف– لما يحدثه من خلل في القاعدة النحوية.

ويذكر ابن هشام بعض هذه المواطن التي يحذف فيها الفعل، قائلاً: "يطرد حذفه مفسراً، نحو: "**وإن أحد من المشركين استجارك فأجره**"، و"**إذا السماء انشقت**"، قال الزمخشري وأبو البقاء وأهل البيان، وعن البصريين أنّه لا يجوز "لو زيد قام" إلاّ في الشعراء الندور، نحو: "لو ذات سوار لطمتني"، ويكثر في جواب الاستفهام نحو: ليقولن الله أي ليقولن خلقهن الله. وأكثر من ذلك كلّه حذف القول، نحو: "**والملائكة يدخلون عليهم من كل باب: سلام عليكم...**"[1].

وفي ألفية ابن مالك يقول ابن عقيل: "يجوز حذف ناصب الفضلة إذا دلّ عليه دليل، نحو أن يقال: "من ضربت؟، فتقول: "زيداً" التقدير: "ضربت زيداً" فحذف ضربت لدلالة ما قبله عليه، وهذا الحذف جائز"[2].

ويؤكد هذا صاحب الكافية. إذ يقول: "وقد يحذف الفعل لقيام قرينة جوازاً في مثل (زيداً) لمن قال: من أضرب؟ ووجوباً في مثل: "وإن أحد من المشركين استجارك"، وقد يحذفان معاً مثل "نعم" لمن قال: أقام زيدٌ؟ قوله (لقيام قرينة جوازاً) لا يحذف شيء من الأشياء إلاّ لقيام قرينة سواء كان الحذف جائزاً أو واجباً"[3].

---

(١) مغني اللبيب: لابن هشام، ج٢، ص٦٣٢.

(٢) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: ج١، ص٥٤٤.

(٣) شرح الكافية: الرضي، ج١، ص٧٥-٧٦، ١٢٩.

أمّا حذف الفعل وحده فمن الحذوفات البارزة في شعر أبي الطيب المتنبي. وحسب الاستقراء فقد جاء في "٧٦" ستة وسبعين موقعاً، وبعد الاستقصاء الشامل لجميع مواطن الحذف، رأيت أن هذه المسألة باتت تنحصر في شعره في المواقع التالية:

أ. حذف الفعل بعد إذا:

تردد حذف الفعل بعد إذا في شعر أبي الطيب المتنبي بكثرة، وقد بلغ حذفه أربعاً وأربعين مرة، وجاءت موزعة في مختلف أجزاء البيت، فتارة نلتمسه في صدر البيت –وهو كثير– ومما ورد لذلك الشواهد التالية:

إذا الجَودُ لَمْ يُرْزَقْ خَلاصاً من الأذى ... فَلاَ الحَمْدُ مَكْسُوباً ولا المالُ باقيا[١]

وإذا الخميسُ أبى السجود له ... سَجَدَتْ له فيه القَنا الذُبُل[٢]

شَمْسٌ إذا الشَّمْسُ لاقته على فَرَسٍ ... تَردَّدَ النُّورُ فيها من تردده[٣]

ففي هذه الأبيات جاء الفعل محذوفاً بعد إذا، وتقديرهُ في البيت الأول: (إذا لم يرزق الجود...)، وفي البيت الثاني: (إذا أبى الخميس...)، وفي البيت الثالث: (إذا لاقته الشمس...).

وقد يطرأ هذا اللون من الحذف في الأعجاز كما في قوله:

فَتى غَيْرُ مَحْجُوبِ الغِنَى عَنْ صَدِيقِه ... ولا مُظْهِرُ الشَّكْوَى إذا النَّعْلُ زَلَّتِ[٤]

فِيهِنَّ مَنْ تَقْطُرُ السُّيوفُ دَمَا ... إذا لِسَانُ المُحِبِّ سَمَّاهَا[٥]

كُلُّ ما لم يَكُنْ من الصَّعْبِ في الأنـ ... ـفُسِ سَهْلٌ فيها إذا هو كانا[٦]

التقدير في البيت الأول: (إذا زلّتْ النَّعْلُ)، وفي البيت الثاني: (إذا سمّاها لسانُ المحبِّ)، وفي البيت الثالث: (إذا وقع....) [٧].

---

(١) الديوان: ج٤، ص٢٨٣/٩.

(٢) الديوان: ج٣، ص٣٠٧/٣١.

(٣) الديوان: ج٢، ص٨١/٤.

(٤) الديوان: ج١، ص٢٢١.

(٥) الديوان: ج٤، ص٢٧٢/١٢.

(٦) الديوان: ج٤، ص٢٤١/١٠.

(٧) انظر: حاشية ديوان أبي الطيب المتنبي "شرح العكبري، ج٤/٢٤٢.

و(إذا) وصفها سيبويه بقوله: "قلما يستقبل من الدّهر، وفيها مجازاة، وهي ظرف"[١].

ويبدو أن معظم النحاة لم يتجاوزوا وصف سيبويه هذا عند الحديث عنها. وكثير منهم لم يوردهـا عند الحديث عن أدوات الشرط، وهي عندهم "تكون" ظرفاً للزمان المستقبل في معنى الجزاء، ولا بدّ لها من جواب، كقولك:

إذا جاءنـي زيـد فأكـرمه

معناه: إذا يجيء"[٢].

وقـال ابن هشام "والثاني من وَجْهي إذا": أن تكون لغير مفاجأة، فالغالب أن تكون ظرفاً للمسـتقبل مُضـَمنة معـنى الشرط، وتختص بالدخول على الجملة الفعلية، عكس الفجائية، وقد اجـتمعا فـي قوله تعالى: **﴿فإذا أصَابَ بِهِ مَنْ يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ إذَا هم يستبشرون﴾**، ويكون الفعل بعدها ماضياً كثيراً ومضارعاً دون ذلك، وقد اجتمعا أيضاً، في قول أبي ذُؤيب الهذلي:

والـنَّفسُ راغِـبَةٌ إذا رَغّبـتها   وإذا تُـرَدُّ إلـى قلـيل تَقْـنَعُ[٣]

وقد لاحظ العلماء أن (إذا) ترد في مواضع الشرط الواجب، أي الشرط اليقيني الذي لابُدّ أن يتحقق، أمّا (إن) فإنها تكون في مواضع الشك والظن، قال عبد القاهر الجرجاني: "إن الجزم يكون في المعاني التي ليست بواجبة الوجود لِمَا تقدّم من أنّ موضوع المجازاةِ بأنْ هي أم الباب، وأصـله علـى أن يكون الفعل المجازي به مما يترجّحُ بين أنْ يوجد وأن لا يوجد، فأمَّا ما كان واجـب الوجـود فلا يجوز إنْ ولا الأسماء الجازمة فيه، وأما إذا فيجازى بها الواجب الوجود كقولك: إذا طلعت الشمس خرجت[٤].

ومجمـل القول حول (إذا) أنّها ظرف لما يستقبل من الزمان، خافض لشرطه، منصوب بجوابـه، وهي مع أفادتها الشرط، فإنّها اسم بمعنى حين، وهي منصوبة على الظرفية، ومعناها في المستقبل سواء تبعها ماضياً أم مضارعاً أم جاء الجواب أمراً.

---

(١) الكتاب: سيبويه، ٢٣٢/٤.

(٢) الأزهـية فـي علـم الحروف: علي بن محمد النحوي الهروي، تحقيق عبدالمعين الملّوحي، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق، ١٩٨١، ص٢٠٢.

(٣) مغني اللبيب: ابن هشام، ج١، ص٩٣.

(٤) المقتصـد في شرح الإيضاح: عبد القاهر الجرجاني، تحقيق د. كاظم بحر المرجان، منشورات وزارة الثقافة والإعلام، الجمهورية العراقية، ١٩٨٢م، ج٢، ص١١٩.

فإن وقع بعدها مباشرة اسم أو ضمير أُعرب الاسم فاعلاً أو نائب فاعل أو مفعولاً به[1] لفعل محذوف وجوباً، يفسره الفعل المذكور، أمّا الضمير الواقع بعدها مباشرة فيعرب توكيداً لفاعل الفعل المحذوف وجوباً المفسر بما بعده، كقوله تعالى: ﴿**إذا هم يقنطون**﴾[الروم٢٥].

ب. حذف الفعل بعد "إنْ":

ورد حذف الفعل بعد "إنْ" الشرطيّة قليلاً جداً في شعر أبي الطيب المتنبي، وجاء حذفه في ثلاثِ مرات، موزعة ما بين الصدر والعجز في البيت:

إذَا أنْتَ أكْرَمْتَ الكَرِيمَ ملكته	وإنْ أنتَ أكْرَمْتَ اللئيمَ تَمَرَّدَا[2]
ويا فِرَاقَ الأَمِيرِ الرَّحْبِ مَنْزِلُه	إنْ أنْتَ فارقتنا يوماً فلا تعد[3]
وإن جُنحُ الظَّلامِ إنْجَابَ عنهم	أضَاءَ المَشْرَفِيَّةَ والنَّهار[4]

الفعل في الأبيات السابقة جاء محذوفاً بعد إنْ الشرطية، وتقديره في البيت الأول: (وإنْ أكرمت أنت...)، وفي البيت الثاني: (إنْ فارقتنا أنت...)، وفي البيت الثالث: (إنْ إنجاب جنح الظلام...).

ولعل شدّة التركيز والعناية الفائقة بالفاعل أو نائبه دون الفعل، لأهميته في ذهن السامع أو المتلقي هو السبب في حذف الفعل بعد (إن) الشرطية.

إنْ حرف شرط جازم، وهي أم الجزاء كما سمّاها سيبويه[5]، واعتنى النحاة بعده بهذا المعنى، فقال المبرد: "فحرفها في الأصل (إنْ)، هذه كلّها دواخل عليها لاجتماعها[6]، وقال ابن

---

(١) انظر: همع الهوامع، ٥/١٦٠؛ أجاز الأخفش أن يكون الاسم بعدها مبتدأ، وردّ عليه بأنه إذا لم يكن في الجملة فعل قدرت كان.

(٢) الديوان: ج١، ص٢٨٨/٢٩.

(٣) الديوان: ج٢، ص١٦/٣.

(٤) الديوان: ج٢، ص١٠٥/٢٥.

(٥) الكتاب: سيبويه، ج١، ١٣٤.

(٦) المقتضب: المبرد، ج٢/٤٦؛ وهو يريد لاجتماعها في المعنى.

جني: "وحرفه المستولي عليه (إنْ) وتُشبّه به أسماءٌ وظروف"[١]. وقال عبد القاهر الجرجاني "إن الجــزم يكون في المعاني التي ليست بواجبة الوجود لِما تقدم من أنَّ موضوع المجازاة بإن التي هــي أم الــباب..." [٢]. وقد أجمع النحاة على حرفية (إن) وأن لا يليها إلاّ الفعل، وقال سيبويه: "واعلم أنه لا ينتصب شيء بعد "إنْ" ولا يرتفع إلاّ بفعلٍ، لأن (إنْ) من الحروف التي يبني عليها الفعل، وهي أن المجازاة، وليست من الحروف التي يبتدأ بعدها بالأسماء ليبنى الأسماء[٣]، كذلك قــرر الــنحاة أن فعــل الشرط والجزاء لا يكونان إلاّ مستقبلين، قال السيوطي: "ولا يكون فعل الشــرط والجزاء إلاّ مستقبلين، فإن كانا أو أحدهما بلفظ المضارع تخلّص للاستقبال، أو أحدهما انصرف إلى الاستقبال وكان الماضي مجزوماً تقديراً"[٤].

والفصل بين (إنْ) وبين الفعل المفسِّر جائز بالاسم، كأن تقول: (إنْ زيدٌ أتاني أكرمته)، وتقديــره: (إن أتانــي زيدٌ...) فأضمر الفعل، وجاء بالفعل الظاهر يفسر ما أضمر. وكذلك إذا فصل بينهما بالاسم المنصوب فهو أيضاً منصوب بالفعل المضمر الذي فسّره ما بعده[٥].

جـ. حذف الفعل بعد (لو):

ورد حذف الفعل بعد (لو) بنسبة لا بأس بها في شعر أبي الطيب المتنبي، وجاء في(١٩) تسع عشرة مرة، موزعة في جميع أجزاء البيت. فمرة نلتمسه في صدور الأبيات، كما في قوله:

ولــو غَــيْرُ الأمــيرِ غَــزَا كِلاَبَــا ... ثَــنَاهُ عَــنْ شُموسِــهِم ضِــبابُ[٦]

حَــتّى انثَــنَوا ولَــو أنّ حَــرَّ قُلوبِهِــم ... فــي قَلْــبِ هَاجِــرَةٍ لَــذَابَ الجَلْمَــدُ[٧]

ولــو أنِّــي اســتَطعتُ خَفَضْتُ طَرْفِي ... فَلَــمْ أُبْصِــرْ بِــهِ حَــتّى أرَاكَــا[٨]

---

(١) اللمع: ابن جني، ص٢١٣.

(٢) المقتصد:الجرجاني ١١٩/٢.

(٣) الكتاب: سيبويه، ج١، ص٢٦٣.

(٤) المطــالع الســعيدة: جــلال الدين عبدالرحمن بن أبي بكر السيوطي، تحقيق وشرح، د. طاهر سليمان حمودة، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، ١٩٨٣، ص٤٤٥.

(٥) المقتضب: المبرد، ج٢، ص٧٤، ٧٦.

(٦) الديوان: ج١، ص٣١/٨٣.

(٧) الديوان: ج١، ص٢٥/٣٣٥.

(٨) الديوان: ج٢، ص١٢/٣٨٨.

الـتقدير في البيت الأول: (ولو غزا غير الأمير...)، وفي البيت الثاني: (ولو ثبت حرُ قلوبهم...)، وفي البيت الثالث: (ولو ثبتت استطاعتي...).

وقد طرأ هذا الحذف في الأعجاز، ومما ورد لذلك الشواهد التالية:

ومَـا أهْـداكِ للجَـدْوَى عَلَـيْهِ ... لـو أنَّـكِ تَقْدِريـنَ علـى فَعـالِ[1]

أمّـا الفِـرَاقُ فإنّـه مـا أعْهَـدُ ... هـو تَوْءَمـي لـو أنَّ بَيْـناً يُولَـدُ[2]

مَوْقِـعُ الخـيلِ مـن نَـدَاكَ طَفِـيفُ ... ولـو أنّ الجِـيَادَ فـيها أُلُـوفُ[3]

موطن الحذف جاء في الأعجاز، وتقديره: (لو ثبت...).

وقد يطرأ هذا اللون من الحذف في أواخر الصدور والأعجاز:

تَحاسَـدَتِ الـبُلْدَانُ حـتى لَـوْ أنَّهـا ... نُفـوسٌ لسـارَ الشّـرقُ والغَرْبُ نحوكا[4]

مـاذا علـى مَـنْ أتـى مَحـارِبَكُمْ ... فَـذَمَّ مـا اخْـتَارَ لـو أَنّـى وَافِـدْ[5]

التقدير: (لو ثبت...).

ويـبدو أنّ الغالب فيما بعد (لو) أنْ تأتي (أنّ) ومعمولاتها، والتي ينبغي أن تفتح الهمزة هنا لكي تكون هي وما في حيزها فاعل فعل مقدر وهو (ثبت)[6].

والحديث عن (لو) طويل في كتب النحو، فقد ذكرت في كتاب سيبويه كثيراً وفي مواقع مخـتلفة، وممـا قالـه فيها: "(وأمّا (لو)) (فلِما كان سيقع لوقوع غيره)"[7]. ولو أداة شرط غير جازمـة، تـدل على الزمن الماضي[8]. والجاري على ألسنة المعربين، ونصّ عليه جماعة من النحاة أنّها (حرف امتناع لامتناع). توقف ابن هشام عند هذا القول كثيراً وفنّده وأظهر فساده من خلال الأمثلة الدالة على بطلان هذا القول. وبعد عرض مفصل لمعاني (لو) قال: "وقد اتضح أن

---

(١) الديوان: ج٣، ص٢١/١٥.

(٢) الديوان: ج١، ص١/٣٨٤.

(٣) الديوان: ج٢، ص١/٢٨٠.

(٤) الديوان: ج٢، ص٣/٣٨٢.

(٥) الديوان: ج٢، ص٢٥/٧٤.

(٦) شرح الكافية؛ الرضي، ٣٥/٢.

(٧) الكتاب، سيبويه، ٢٢٤/٤.

(٨) حروف المعاني ٣، ومعاني الحروف ١٧٤، ورصف المباني ٣٥٨.

أفسد تفسير (لو) قول من قال: حرف امتناع لامتناع، وأن العبارة الجيدة قول سيبويه رحمه الله: حـرف لمـا كان سيقع لوقوع غيره، وقول ابن مالك، حرف يدل على انتفاء تالٍ، ويلزم لثبوته ثبوت تاليه[1].

لقد أجاز النحاة من الناحية التركيبية ورود أن وجملتها بعد (لو) وأن جوابها يكون مقترناً بـاللام، قـال المبرد: (لو) لا تقع إلاّ على فعل، فإن قدمت الاسم قبل الفعل فيها كان على فعل مضمر[2]. أمّا سيبويه فقد رأى أن (أنّ وجملتها) في موضع رفع مبتدأ وخبره محذوف[3]. وذهب آخـرون إلى أنه لا يحتاج إلى خبر للعلم به[4]. وذهب كثير من النحاة إلى أنّها فاعل لفعل مقدر تقديره (لو ثبت أن) أو (لو كان أن...) [5].

وأقـول: إنّـه نظراً لاختصاص (لو) بالأفعال فلا يليها إلاّ الفعل الظاهر أو المقدر. فإن ورد بعدهـا اسم مرفوع نقدر فعلاً ويصبح الاسم المرفوع فاعلاً للفعل المقدر المحذوف أو اسم (كـان) المحذوفـة. وإن كـان الاسم بعدها منصوباً يقدر أيضاً فعلاً مع فاعله، ويصبح الاسم المنصـوب مفعولاً به لفعل محذوف، وحذف الفعل هنا جاء للاختصار، دلّ عليه دليل جعل من السهولة حضور محذوف الكلام في ذهن العارف بكلام العرب.

د. حذف الفعل بعد "لولا":

ورد حـذف الفعل بعد (لولا) في شعر أبي الطيب المتنبي تسع مرات، وجاءت موزعة فـي جميع أجزاء البيت الشعري، فقد يطرأ في الأعجاز -وهو الأكثر- ومما ورد لذلك الشواهد التالية:

---

(١) مغني اللبيب: ابن هشام، ج١، ص٢٥٩.

(٢) المقتضب: المبرد، ٣/٧٧.

(٣) كتاب سيبويه: ٣/٧٧.

(٤) رصف المباني: ص٣٥٩.

(٥) معانـي الحـروف: أبـو الحسن الرماني، حققه: د.عبدالفتاح شلبي، دار نهضة مصر للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٧٣، ص١٠٢.

ولا فَضْـــلَ فــيها للشَّـــجاعَةِ والـــنَّدَى وَصَـــبْرِ الفَـــتى لـــولا لِقـــاءُ شَـــعُوبِ[١]

وَرُمحِـــي لأنْـــتَ الـــرُّمْحُ لا مـــا تَبُلَّهُ نجـــيعاً ولـــولا القَـــدْحُ لـــم يُثْقِبِ الزَّنْدُ[٢]

الـــتقدير في البيت الأول: (لولا ثبت أو (حدث) لقاء شعوب)، وفي البيت الثاني: (ولولا ثبت أو (حدث) القدح).

وقد نلتمس هذا اللون من الحذف في الصدور كما في قوله:

ولا يَنْـــتَفِعُ الإمْكـــانُ لـــولا سَـــخاؤهُ وهَـــلْ نَـــافِعٌ لَـــوْلا الأكُـــفُّ القَنا السُّمْرُ[٣]

وَمـــا كُنْـــتُ لـــولا أنْـــتَ إلاّ مُهاجِراً لـــه كُـــلَّ يَـــوْمٍ بَلْـــدَةٌ وَصِـــحَابُ[٤]

فالتقدير في البيت الأول: (لولا ثبتً سخاؤه... ولولا ثبت الأكُفُّ...)، وفي البيت الثاني يقدر الفعل: (لولا ثَبَتَ أنت..).

وألفيناه تارة أخرى في الصدر والعجز في آن واحد:

لـــولا ظِـــبَاءُ عـــدىً مـــا شَـــقِيْتُ بِهِمْ وَلاَ بِـــــرَ بـــــرَبَهِمْ لـــــو جـــــآذره[٥]

ولا يَـــنْفَعُ الإمكـــان لـــولا ســـخاؤه وهَـــلْ نَـــافِعٌ لـــولا الأكُـــفُّ القنا السُّمْرُ[٦]

والقول في تقدير المحذوف كسابقيه.

ولولا تحدث عنها سيبويه، فقال: "وكذلك (لوما ولولا) فهما لابتداء وجواب. فالأول سبب ما وقع وما لم يقع[٧]، وقال في موطن آخر: ولولا تُبتدأ بعدها الأسماء، ولو بمنزلة لولا، وإن لم يجز فيها ما يجوز فيما يشبهها[٨].

أمّـــا المـــبرد فقال: "الاسم الذي يأتي بعد (لولا) يرتفع بالابتداء وخبره محذوف لما يدل علـــيه، وذلك قولك: (لولا زيد لأكرمتك)، فزيد ارتفع بالابتداء وخبره محذوف، والتقدير: (لولا

---

(١) الديوان: ج١، ص٥٠/٧.

(٢) الديوان: ج٢، ص٦/١٩.

(٣) الديوان: ج٢، ص١٥٤/٢٢.

(٤) الديوان: ج١، ص٢٠٠/٤٢.

(٥) الديوان: ج٢، ص١١٥/٣.

(٦) الديوان: ج٢، ص١٥٤/ ٢٢.

(٧) الكتاب سيبويه: ٢٣٥/٤.

(٨) السابق: ١٣٩/٣-١٤٠.

زيد بالحضرة، أو لسبب كذا لأكرمتك)، فقولك لأكرمتك خبر معلق بحديث (لولا)، ولولا حرف يوجب امتناع الفعل لوقوع اسم، ولولا في الأصل لا تقع إلاّ على اسم، و(لو) لا تقع إلاّ على فعل[١].

ويبدو أن النحاة قد توقفوا كثيراً عند (لولا)، وناقشوا مسألتين مهمتين في (لولا):

الأولى: معناها: لخّص المالقي ما جاء به النحاة حول هذه المسألة بقوله: "والصحيح أن تفسيرها بحسب الجمل التي تدخل عليها، فإن كانت الجملتان بعدهما موجبتين فهي حرف امتناع لوجوب، وإن كانتا منفيتين فهي حرف وجوب لامتناع، وإن كانتا موجبة ومنفية فهي حرف وجوب لوجوب، وإن كانتا منفية وموجبة فهي حرف امتناع لامتناع"[٢].

الثانية: الاسم المرفوع بعدها: وقد عرض لهذه القضية بالتفصيل ابن هشام في المغنى، ومما قاله في ذلك: "وليس المرفوع بعد (لولا) بفعل محذوف ولا بلولا لنيابتها عنه، ولا بها أصالة كما قال الفراء بل رفعه بالابتداء، ثم قال أكثرهم يجب كون الخبر كوناً مطلقاً محذوفاً، فإذا أريد الكون المقيد لم يجز أن تقول (لولا زيد قائم) ولا أن تحذفه، بل تجعل مصدره هو المبتدأ، فتقول "لولا قيام زيد لأتيتك" أو تدخل أنّ على المبتدأ فتقول: "لولا أنّ زيداً قائم" وتصير أنّ وصلتها مبتدأ محذوف الخبر وجوباً أو مبتدأ لا خبر له، أو فاعلاً بثبت محذوفاً"[٣].

وذهب الكسائي إلى "أن الاسم بعد لولا مرفوع بفعل محذوف تقديره: "لولا وجد زيد" وقيل: مبتدأ خبره محذوف بشرط أن يكون خبره كوناً مطلقاً"[٤]. وهذا هو الوجه الذي ذهبنا إليه في تقدير فعل محذوف بعد (لولا).

وأود هنا أن أقول إنه نظراً لاختصاص (لولا) بالأسماء، فإن ما يأتي بعدها سواء كان اسماً أم مصدراً منسبكاً من أن وصلتها يرتفع بحيث يصبح فاعلاً لفعل محذوف تقديره (ثبت). وحذف الفعل في هذا الضرب لم يكن عبثاً، بل تتعدد دلالاته وتتنوع تبعاً لاختلاف المواقف

---

(١) المقتضب: ٧٦/٣؛ الأزهية في علم الحروف، ص١٦٦، المطالع السعيدة، ص٤٥٩.

(٢) رصف المباني، المالقي، ص٣٦٢.

(٣) مغني اللبيب: لابن هشام، ج١، ص٢٧٣.

(٤) الانصاف في مسائل الخلاف، الأنباري، مسألة ١٠، ص٧٤.

والأحداث، وبناء عليه يكون حذفه من معطيات الأسلوب ليعطي قدرة أكبر على التفكير ومجالاً أخصب في الدلالة، لأنَّ النفس بظاهره لا يعطي تعددية تقديرية، ولا يشغل أبعاد المتلقي الباطنية.

ومما ناله الحذف في هذا المضمار في شعر أبي الطيب المتنبي مظاهر أخرى، لكن حالات ترددها كانت نادرة جداً، نكتفي بالتمثيل عليها:

ما لَبِسْنَا فيه الأكاليلَ حتى ... لَبِسَتْها تلاعُهُ ووِهادُه[1]

ذاتُ فَرْعٍ كأنَّمَا ضُرِبَ العَنْبَرُ ... فيه بماءِ وردٍ وعُودِ[2]

حذف الفعل في سياق العطف الذي لا يصح عطفه على ما قبله لمانع فهو في البيت الأول يقدر بـ (لبستها تلاعه والتحفت بها وهاده). وفي البيت الثاني: (ضرب العنبر فيه بماء ورد ودخّن بعود).

(١) الديوان: ج٢، ص ٤٨/ ٦.

(٢) الديوان: ج١، ص ٣١٦/ ٨.

حـــذف الجملـــة

الجملـــة تركيـــب يتكون من أكثر من عنصر، يعطي معنى ذا فائدة. ونحن عندما نذكر الفعل فإننا نعني الجملة، لأنّه لا بدّ لكل فعل من فاعل، وبالتالي تكوّن لدينا التركيبَ الذي أشارنا إليه سابقاً، وأطلق عليه بـــ (الجملة الفعلية)، لأن الفعل الذي هو مدار الحديث وموضع الاهتمام هو السبب في إنشاء هذه الجملة. وقد تحدث سيبويه عن هذا الفعل فقال: "وأمّا الفعل فأمثلة أخذت مـــن لفظ أحداث الأسماء وبنيت لما مضى، ولما يكون ولم يقع وما هو كائن لم ينقطع، فأمّا بناء مـــا مضى فذهب، وسَمِعَ، ومَكُثَ، وأمّا بناء ما لم يقع فإنّه قولك آمراً: اذهب، واقتل، واضرب، ومخبراً: يذهب، يضرب، يقتل، وكذلك بناء ما لم ينقطع وهو كائن إذا أخبرت"[١].

وأمّـــا إذا كـــان الاســـم مدار البحث وموضع الاهتمام فسيكون السبب في إنشاء تركيب يسمى بالجملة الإسمية.

وقد رصد سيبويه باباً حدد فيه المواطن التي يحذف فيها الفعل لكثرتها في كلامهم، فقال: "هذا باب ما جرى من الأمر والنهي على إضمار الفعلِ المستعمَلِ إظهارُه، إذا عَمِلْتَ أنْ الرجل مســـتغنٍ عن لفظكِ بالفعل، وذلك قولك زيداً، وعمراً، ورأسه. وذلك أنّكَ رأيت رجلاً يضرب أو يشتم أو يقبل، فاكتفيت بما هو فيه من عمله أنْ تلفظَ له بعمله فقلت: زيداً، أي أوقع عملكَ بزيدٍ، أو رأيـــت رجـــلاً يقـــول: اَضرِبُ شرّ الناس، فقلت: زيداً، أو رأيت رجلاً يحدّث حديثاً فقطعه، فقلت: حديثك. استغنيت عن الفعل بعمله، أنّه مستخبرٌ فعلى هذا يجوز هذا وما أشبهه"[٢].

وبناء على ما سبق فإنّ هذا الضرب من الحذف وجد في شعر أبي الطيب المتنبي، وكان حذف المسند والمسند إليه معاً في الجملة الفعلية هو الغالب. وأمّا حذفهما معاً في الجملة الاسمية فقد كان نادراً، وحسب استقراء الباحث لم يأتِ إلاّ في موطن واحد وهو:

وقلـــنا لَهـــا أَيْـــنَ أَرْضُ العِـــرَاقِ ‏ ‏ ‏ ‏ فَقَالَـــتْ ونَحْـــنُ بِـــتُرْبَانَ: هَـــا[٣]

---

(١) الكتاب، سيبويه، ١/١٢.

(٢) الكتاب، سيبويه، ١/٢٥٣.

(٣) الديوان: ج١، ص٣٩/٨.

يــريد قالت: ها: (هي هذه الأرض)، فحذف الجملة الاسمية وأبقى الحرف (ها) هو دالّ عليها.

وأمّا أشكال حذف الجملة الفعلية في شعر أبي الطيب المتنبي فقد تمثلت بما يلي:

١. حذف الفعل والفاعل:

يعمد المتنبي إلى حذف المسند والمسند إليه معاً في الجملة الفعلية بكثرة بالغة، ويقتصر على المفعول به من دون بقية العناصر، وحسب الاستقراء فقد ورد حذف هذا الضرب في زهاء (٢١٩) مائتيــن وتسعة عشر موضعاً. وقد قمت باستقصاء شامل لجميع هذه المواضيع فوجدت أنّها تمثلت الحالات التالية:

أ. الحذف في سياق النداء

ورد هــذا الضــرب مــن الحذف في شعر أبي الطيب المتنبي بكثرة بالغة، فقد استخدم الشــاعر أســلوب الــنداء كثيراً، إذ بلغ مائة وخمساً وثلاثين مرة[*]، وجاءت موزعة في جميع أجــزاء البيــت الشــعري. فتارة جعله مطلعاً يبتدئ به البيت –وهو الغالب–، ومما ورد لذلك الشواهد التالية:

يــا مُــزِيلَ الظَّــلامِ عَنِّــي، وَرَوْضِي ... يَــوْمَ شُــرْبي، ومَعقِلــي فــي الــبِرَازِ[١]

يــا أحسنَ الصَّبرِ زُرْ أوْلَى القُلوبِ بها ... وَقُــلْ لِصَــاحبه يــا أنْفَــعَ السُّــحُبِ[٢]

يَــا مَــاءُ هَــلْ حَسَــدْتنا مَعِيــنَهُ ... أمِ اشْــتَهَيْتَ أنْ تُــرَى قرِيــنَهُ[٣]

الجزء المحذوف في الأبيات السابقة هو التركيب المكوّن من الفعل والفاعل، وعليه يكون التقدير: أنادي أو أدعو: (مزيل الظلام...، أحْسَنَ الصَّبرِ....، ماء....).

وقد تلمسناه أيضاً في الأعجاز كما في قوله:

(*) أنظر: الملحق، ص ١٦٢.

(١) الديوان: ج٢، ص١٧٥/٨.

(٢) الديوان: ج١، ص٩٣/٢٩.

(٣) الديوان: ج٤، ص١٧١/٢.

أتُرى القيادةَ في سواكَ تَكَسُّباً ... يابْنَ الأُعَيْزِرِ وهي فيك تَكَرُّمُ[1]

لَقَدْ رَفَعَ اللهُ مِنْ دَوْلَةٍ ... لها منك يا سَيْفَها مُنْصُلُ[2]

ما الدَّهْرُ عِنْدَكَ إلاّ رَوْضَةٌ أُنُفٌ ... يا مَنْ شَمائِلُهُ في دَهْرِهِ زَهَرُ[3]

فالتقدير في الأبيات السابقة كسابقيه.

وقد يستخدم الشاعر هذا الأسلوب في جميع أجزاء البيت في آن واحد كما في قوله:

يَا بَدْرُ يا بَحْرُ يا غَمامَةُ يا ... لَيْثَ الشَّرَى يا حَمامُ يا رَجُلُ[4]

فَيَابْنَ كَرَوَّسٍ يَا نِصْفَ أعْمَى ... وإنْ تَفْخَرْ فيا نَصْفَ البَصيرِ[5]

فَيَا شَوْقُ ما أبْقَى ويالي مِنَ النَّوَى ... ويا دَمْعُ ما أجرَى ويا قَلْبُ ما أصبَى[6]

العامل في المنادى محذوف وجوباً، وذكر الشيخ يس الحمصي أن تقدير (أدعو) أنسب بمقام النداء، وأنسب منه تقدير "أنادي"[7]. وعليه يكون المنادى منصوباً لفظاً أو محلاً عند سيبويه، على أنه مفعول به وناصبه الفعل المقدر، فأصل "يا بدر" أدعو بدراً أو "أنادي بدراً"، فحذف الفعل لكثرة الاستعمال ولدلالة حرف النداء عليه وإفادته فائدته.

وذهب المبرد وآخرون "إلى أن الناصب حرف النداء لسدّه مسدّ الفعل، وهو رأي بعيد عن التكلف والتمحل، لأن العرب نصبت الاسم بـ (أنَّ) وأخواتها وغير ذلك من الحروف"[8].

ويؤكد ابن الأنباري أن الياء تقوم مقام الفعل، وتعمل عمله، والذي يدل على أنها قامت مقامه من وجهين":

---

(١) الديوان: ج٤، ص١٣٠/٢٨.

(٢) الديوان: ج٣، ص٧١/٢٢.

(٣) الديوان: ج٢، ص٩٧/٣.

(٤) الديوان: ج٣، ص٢١٥/٢٧.

(٥) الديوان: ج٢، ص١٤٤/١٤.

(٦) الديوان: ج١، ص٥٩/١٠.

(٧) حاشية يس الحمصي على شرح الفاكهي على شرح قطر الندى وبل الصدى: ٦٨/٢.

(٨) الحذف في المثل العربي، د. عبدالفتاح الحموز، دار عمار للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، ١٩٨٤م، ص٢٤١.

الأول: أنهـا تدخلهـا الإمالة، (يا زيد ويا عمرو) والإمالة إنما تكون في الاسم وفي الفعل دون الحرف، فلما جازت فيها الإمالة دلّ على أنّها قد قامت مقام الفعل.

الثاني: أنّ لام الجر تتعلق بها نحو: (يا لزيد) فإنّ هذه اللام لام الاستغاثة، وهي حرف جر، فلو لم تكن (يا) قد قامت مقام الفعل وإلا لما جاز أن يتعلق بها حرف الجر، لأن الحرف لا يـتعلق بالحرف، فدلّ على أنّها قد قامت مقام الفعل. ولهذا زعم بعض النحويين أنّ فيها ضميراً كالفعل(١).

وأمّـا ابن هشام فيرى "أن نصب المنادى ليس بها، ولا بأخواتها أحرفاً، ولا بهنّ أسماءً لأدعو محتملة لضمير الفاعل، خلافاً لزاعمي ذلك، بل بأدعو محذوفاً لزوماً، وقول ابن الطراوة: النداء إنشاء، وأدعو خبر سهو منه، بل أدعو المقدر إنشاء كبِعْتُ وأقسمت"(٢).

وبعـد هـذا العرض أقول: إنّ المنادى نوع من المفعول به على ما يقوله النحاة، لأنهم يجعلونـه منصوباً بفعل محذوف وجوباً. يقول سيبويه: "اعلم أن النداء كلّ اسم مضاف فيه فهو نصـب على إضمار الفعل المتروك إظهاره، والمفرد رفع في موضع اسم منصوب"(٣). وعامل النصـب مختلف فيه، وسواء كان عامل النصب الفعل المقدر أو حرف النداء فإن على المذهبين (يا زيد) جملة وليس المنادى فيها أحد جزأيها بل الفعل والفاعل هما جزآها المقدران، ولا يجوز بأي وجه كان إطلاق الفعل في هذا التركيب، لأن المتكلم لو ذكر ذلك في الكلام لظن السامع أنّه يقصد الإخبار وليس النداء(٤).

ب. حذف الفعل إذا كان عاملاً في مصدر منصوب:

يعـد هـذا الضـرب مـن الحذوفات التي برزت في شعر أبي الطيب المتنبي، وحسب استقراء الباحث فقد ورد في زهاء إحدى وعشرين مرة، وبعد الاستقصاء الشامل لجميع مواطن هذا اللون من الحذف وجده يتمثل الحالات التالية:

---

(١) الإنصـاف في مسائل الخلاف، أبو البركات الأنباري (ت٥٧٧)، قدّم له حسن حمد، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٩٩٨، مسألة ٤٥، ص٣٠٤.

(٢) مغني اللبيب: ابن هشام، ٣٧٣/٢.

(٣) الكتاب: سيبويه، ١٨٢/٢.

(٤) المقتصد: الجرجاني، ٧٥٤/٢.

١. في المصادر التي لا أفعال لها من لفظها: ورد هذا الضرب من الحذف في شعر أبي الطيب المتنبي في أربعة مواقع، ومما ورد لذلك الشواهد التالية:

لَبَيْكَ غَيْظَ الحاسدين الرّاتبا إنّا لَنُخْبَرُ من يديك عجائبا[١]

سبحان مَنْ خارَ للكواكب بالـ بُعْدِ ولو نِلْنَ كُنَّ جَدْواه[٢]

مُلَقَّبٌ بك ما لُقِّبْتَ وَيْكَ به يا أيّها اللَّقَبُ المُلْقَى على اللَّقَبِ[٣]

فالمصدر (لبَيْك) في البيت الأول من المصادر السماعية، ويعنى تلبية بعد تلبية، وكثيراً ما يليه (سعديك) نحو لَبَيْك وسعديك[٤]. وهو من المصادر الملحقة بالمثنى، تلزم حالة النصب لأفعال مهملة وجب حذفها، يُؤتى بها للدلالة على الاستمرارية والديمومة، ويعلل الشريف الرضي حذف الفعل في مثل هذه المصادر قائلاً: "هو القصد إلى الإبانة عن الدوام واللزوم، فحذف ما هو موضوع للحدوث والتجدد، أي الفعل، أو أن يكون الكلام مما يستحسن الفراغ منه بالسرعة، ومثلها دواليك وهذاذيك، وعَدّ منها المبرد سبحان الله، ومعاذ الله، ولا يصلح فيه إلاّ النصب"[٥].

أمّا (سبحان) في البيت الثاني فقد ورد في اللغة مصدراً منصوباً، دون أن يستعمل معه فعل، وقال فيه الفرّاء، وضع موضع المصدر وفي الأصل: سبّحْتُ تسبيحاً وسبحاناً[٦]. وهو ملازم للإضافة إلى اسم ظاهر أو إلى الضمير "إلاّ لضرورة في الشعر"، ويعنى براءة له من كلّ سوء ونقص، وقد استعملته العرب للتعجب دون قياس[٧]. ولم ينطق له بفعل من لفظه[٨]. حذف عامل النصب فيه (الفعل والفاعل) ليراد به الإطالة والامتداد دون انقطاع.

(١) الديوان: ج١، ص١٣٢/٣٦.
(٢) الديوان: ج٤، ص٢٦٥/٧.
(٣) الديوان: ج١، ص٢١٨/٣.
(٤) المعجم الوافي في النحو العربي، صنفه د. علي الحمد، ويوسف الزعبي، منشورات دار الثقافة والفنون، عمان، ١٩٨٤، ص٢٧٦.
(٥) شرح الكافية، الرضي، ١/١١٦؛ وانظر: المقتضب للمبرد، ٢١٩/٣.
(٦) مجالس ثعلب: أبو العباس أحمد بن يحيى، تحقيق عبد السلام محمد هارون، دار المعارف بمصر، ٢١٦/١.
(٧) المعجم الوافي في النحو العربي: صنفه د. علي الحمد، ويوسف الزعبي، ص ١٧٩.
(٨) همع الهوامع: السيوطي، ٩/١.

وفـــي البيت الثالث فالمصدر (ويك) معناه التعجب والإنكار، ولم يأتِ في الكلام الفصيح إلاّ ومعـــه (أن) المخففـــة والثقيلة كقولك: (ويك أنّ الله)، و(ويك إنّه لا يفلح الكافرون)، ووقف الكســـائي بالياء فيهما دون القراء، فكأنه جعلها للتعجب. وورد في شعر أبي الطيب ما هو شاهد على ذلك(١).

وأمّـــا الفـــراء فقال: "ويك: معناه ويلك، فحذف اللام تخفيفاً، وهي كلمة للإنكار، وويح للـــتلطف والـــتوجع والترحم"(٢). وحذف العامل في النصب هنا (الفعل والفاعل) اختصاراً وقام المصدر مقام الفعل وفاعله.

٢. **فـــي المصـــادر التـــي تدل على الطلب**، تكون خطاباً من شخص لآخر يطلب منه شيئاً بواسطة (الأمر أو النهي أو الاستفهام أو الدعاء). ومما ورد في شعر أبي الطيب المتنبي شاهداً على ذلك:

صَـبْرَاً بنـــي إسـحاق عـنه تَكـرُّماً	وإنّ العظـــيمَ علـــى العظـــيم صَــبُورُ(٣)
أكَـيْدَاً لـنَا يابَيْـنُ واصـلتَ وَصـلنا	فـلا دارُنـا تدنـو ولا عيشُـنا يصفو(٤)
إنّ الـــنفُوسَ عَـــدَدُ الآجـــال	سَـــقْياً لِدَشْـــتِ الأَرْزَن الطِّـــوَال(٥)

الـتقدير فـــي البيت الأول: (اصبروا صبراً...)، وفي البيت الثاني نصب، أيضاً، على المصدر بعد الاستفهام، والتقدير: (أتكيدني كيداً...)، وفي البيت الثالث نصب، أيضاً، سقياً على المصدر، وهو دعاء لها أن يسقيها الله سقياً.

٣. **فـــي المصادر التي استعملت في اللغة في أسلوب الخبر منصوبه** –دون أفعالها– ودلّت القرائن على أفعالها. ورد هذا اللون من الحذف في شعر أبي الطيب المتنبي بنسبة كبيرة

---

(١) الديوان: ج٢، ص٢٨٤/٩.

(٢) انظر، حاشية الديوان، "تعليق الشارح"، ج١، ص٢١٨.

(٣) الديوان: ج٢، ص١٣٢/٣.

(٤) الديوان: ج٢، ص٢٨٤/٨.

(٥) الديوان: ج٣، ص٣١٥/١٨.

إذا ما قورنت مع غيرها من النسب في هذا الضرب. وجاء في مواطن مختلفة من البيت، فقد رأينا الشاعر قد جعله مطلعاً يبتدئ به الأبيات -وهو الغالب- كما في قوله:

قَبْحاً لِوَجْهِكَ يَا زَمَانُ فإنّه وَجْهٌ لَهُ مِنْ كُلِّ لُؤْمٍ بُرقُعُ[1]

كَرَماً فَلَو حدّثْتَهُ عن نَفْسِه لِعَظِيمِ مَا صَنَعَتْ لِظَنّكَ كَاذِبَا[2]

أجِدّكَ ما تَنفَكُّ عَانٍ تفكُّهُ عُمَ بنَ سُلَيمانَ ومالاً تُقسّمُ[3]

والتقدير في البيت الأول: (قبح الله وجهه قَبْحاً...)، وفي البيت الثاني يجوز لك النصب إمّا على المصدر فيصبح التقدير: (كرم كرماً). وإمّا بفعل أيْ: (ذكرت كرماً)، والمصدر أحسن. وفي البيت الثالث يكون التقدير: (أتجد جِدّك...) ومعناه أبجدٌ هذا منك.

وقد طرأ هذا اللون من الحذف في جميع أجزاء البيت في آن واحد كما في قوله:

أمَيْناً وإخْلافاً وغَدْراً وخِسّةً وجُبْناً؟ أشخصاً لُحتَ لي أم مخازيا؟[4]

فَهِمْتُ الكِتابَ أَبَرَّ الكُتُبْ فَسَمْعاً لأمْرِ أميرِ العرب[5]

وَطَوْعاً لَهُ وابتهاجاً بِهِ وإنْ قَصَّرَ الفِعْلُ عَمّا وَجَبْ[6]

المصادر التي جاءت في البيت الأول نصبت بأفعال منها فهي: (أتمين ميناً، وتخلف إخلافاً وتغدر غدراً)، وفي البيتين الآخرين دلّت المصادر أيضاً على أفعال منها، فكأنه قال: (سمعت أمرك سمعاً)، (وأطعت أمرك طاعة)، (وابتهجت بكتابك ابتهاجاً).

ج. حذف الفعل وفاعله إذا كان الفعل عاملاً في الحال:

ورد هذا الضرب من الحذف في شعر أبي الطيب المتنبي في ست عشرة مرّة. وقد جعله الشاعر مطلعاً يبتدئ به البيت الشعري:

---

(١) الديوان: ج٢، ص٢٧٥/٢٨.

(٢) الديوان: ج١، ص١٢٦/١٥.

(٣) الديوان: ج٤، ص٨٩/٣٤.

(٤) الديوان: ج٤، ص٢٩٤/٢.

(٥) الديوان: ج١، ص٩٦/٢.

(٦) الديوان: ج١، ص٩٦/٣.

هنيـــئاً لأهــل الـــثَّغْرِ رأيُــك فِـــيهمُ وأنَّــكَ حِــزْبَ الله صِــرْتَ لهــم حزبا[١]

قــياماً لِمَــنْ يشــفي مــن الــداء كيَّه ومَــنْ بيَــنَ أُذْنــي كــلِّ قَــرْمٍ مواسمُه[٢]

الـــتقدير فـــي البيـــت الأول: (ثبت رأيك هنيئاً لهم)، حذف الفعل وأقيمت الحال -وهي مصـــدر- مقامه فعملت فيه عمله. وفي البيت الثاني: (قياماً مصدر لم يذكر فعله، وهو حال من الملوك في البيت السابق. وتقدير العامل (قابلوه قياماً).

وقـــد يحذف عامل الحال من جملة الحال، إذا دلّ عليه دليل حالي أو مقالي. ومما ورد لذلك الشواهد التالية:

صَـــرِيعَ مُقْلَـــتِها ســـآلَ دِمنَـــتِها فَقَـــتِيل تكســـيرُ ذاكَ الجَفْـــنِ واللَّعَـــسِ[٣]

خافِـياتِ الأَلْــوانِ قــد نَسَــجَ الــنقْــ ـــــعُ عَلَـــيْها بَـــراقِعا وجِــــلالا[٤]

مُقَلَّـــداً فَـــوْقَ شُـــكرِ الله ذا شُـــطَب لا تُسْـــتَدامُ بأمْضَـــى مـــنها الـــنِّعَمُ[٥]

التقدير في البيت الأول: (وقفت صَرِيحَ...)، وفي البيت الثاني: (أتتهم خيول سيف الدولة خافيات الألوان...)، وفي البيت الثالث: (فقلت أي رجعت مُقَلَّداً...).

وقد يحذف عامل حال شبه الجملة المصدرة بحرف التشبيه. كما في قوله:

كالـــبَدْرِ مِـــنْ حَيْـــثُ التَفَـــتَّ رأيْـــتَه يَهْـــدي إلـــى عَيـــنِكَ نُـــوراً ثاقِـــبًا[٦]

كَالـــبَحْرِ يَقْـــذِفُ للقريـــب جواهـــراً جـــوداً ويَبْعَـــثُ للبعـــيد ســـحائبا[٧]

كالشَـــمسِ فـــي كَـــبدِ السَّماءِ وضَوْءُها يَغشَـــى الـــبِلادَ مشـــارِقاً ومَغارِبـــا[٨]

(١) الديوان: ج١، ص٢٢/٦٢.

(٢) الديوان: ج٣، ص٢٥/٣٣٦.

(٣) الديوان: ج٢، ص٤/١٨٧.

(٤) الديوان: ج٣، ص٦/١٣٥.

(٥) الديوان: ج٤، ص٤٨/٢٥.

(٦) الديوان: ج١، ص٣١/١٣٠.

(٧) الديوان: ج١، ص٣٢/١٣٠.

(٨) الديوان: ج١، ص٣٣/١٣٠.

حـــذف الشـــاعر الفعـــل مع فاعله في قوله (كالبدر، كالبحر، كالشمس) والتقدير: (بدت كالـــبدر...)، و(كالـــبحر...)، و(كالشـــمس...). ولعل القيمة الفنية للحذف هنا أتاح للتركيب أن يوحـــي بـــدلالات تجعل الصورة أكثر إشراقاً وجمالاً، وأن ذكر الفعل نوع من الاسترسال الذي يسـلب تلـك الـدلالات التـي يضفيها الحذف، إضافة إلى ذلك فإن كثرة الكلام والإغراق في التفاصيل ينسي بعضه بعضاً، لذلك لجأ الشاعر إلى الإيجاز والاختصار لأنه رأى فيهما وبموقف يتطلب استجابة سريعة ما يريد أن يوصله إلى السامع لفهم المراد بدقة.

وأقـــول هـــنا: الأصـــل ألا يحذف من الكلام شيء، وأن تكون كلُّ أجزائه مذكورة لكي يتحقق الغرض منها، لكن في صناعة النحو صحة الحذف، لذلك فإن من الأشياء التي تحذف من جملة الحال عامل الحال، فقد يحذف جوازاً، وقد يعرض له ما يوجب حذفه، وقد يحذف سماعاً، وهذا ما رأيناه في حالة كونه مصدراً.

د. حذف الفعل مع فاعله إذا تعلق بشبه الجملة:

يطلـــق النحويون مصطلح شبه الجملة على الجار والمجرور والظرف، لأنهما يترددان بين المفردات والجمل، وأوجه الشبه بينهما وبين الجملة تأتي من حيث:

١. **التركيب:** فكماً أنّ الجملة تتركب من تركيب عُدّته اللفظية تزيد عن الكلمة الواحدة، كذلك شبه الجملة يتركب من لفظتين في معظم استعمالاتها.

٢. **الدلالة:** شبه الجملة تدل على ما حذف من الأفعال أو أشباهها، وتنوب منابها في المعنى وتغني على ذكر الفعل.

وفـــي شـــعر أبي الطيب المتنبي عمد الشاعر إلى حذف الفعل وفاعله، ودلّ عليه تعلقه بشبه الجملة، وقد ورد هذا الضرب من الحذف في زهاء خمس عشرة مرة، وجاءت موزعةً في جمـــيع أجزاء البيت الشعري. لكن تردّده في مطالع الأبيات هو الغالب. ومما ورد لذلك الشواهد التالية:

بأبــي الشُّمُوسُ الجانحــاتُ غوَاربــا	اللاَّبِسَــاتُ مِــنَ الحَرِيــرِ جَلابِبــا[1]
بِكُتُــــبِ الأَنَـــــامِ كِــــتَابٌ وَرَدْ	فَــدَتْ يَــدَ كاتــبه كُــلُّ يَــدْ[2]
بِفَــرْعٍ يُعِيــدُ اللــيلَ والصُّــبْحُ نَــيِّرٌ	وَوَجْــهٍ يُعِيــدُ الصُّــبْحَ واللــيلُ مُظلِــمُ[3]

شبه الجملة في كل بيت من الأبيات السابقة يتعلق بمحذوف، فهو في البيت الأول: (تُفْدَى بأبــي الشــموسُ...)، ويجــوز أن يقدر (أَفْدِي بأبي الشموسَ)، وفي البيت الثاني: (تُفْدَى بكُتُبِ الأنام..). وفي البيت الثالث: (تسبى أو تقبل بفرع...).

وقــد يأتي هذا اللون من الحذف في الصدر والعجز، ولكن كان ذلك نادراً، وتمثل ذلك بالأبيات التالية:

وعِقَــابُ لبُــنْانٍ وكَــيْفَ بقَطْعِهــا	وهـــو الشِّـــتاءُ وصَـــيْفُهُنَّ شِـــتاءُ[4]
ومــا تــنقِمُ الأَيَّــامُ مِمَّــنْ وجوهُهــا	لأَخْمَصِـــهِ فـــي كُـــلِّ نائِـــبة نَعْــلُ[5]
هَــلاَّ علــى عَقَبِ الوادي وقد صَعِدَتْ	أُسْـــدٌ تَمُـــرُّ فُـــرَادَى لَـــيْسَ تَجْـــتَمِعُ[6]

فشبه الجملة في البيت الأول (بقطعها) متعلق بمحذوف تقديره: (أقوم)، وفي البيت الثاني جاء شبه الجملة (في كلّ نائبة) في عجز البيت، يتعلق بمحذوف تقديره: (يطأ به). أمّا في البيت الثالث فقد تصدر البيت (هَلاّ) أداة التخصيص (طلب بشدّة)، والتي تختص بالدخول على الفعل، لهــذا لا بدّ لها من فعل كونها دخلت على الجار والمجرور. فالجار والمجرور هنا يتعلق بالفعل المحذوف تقديره (صيرتم).

أمّا شبه الجملة الظرفية فقد وردت في شعر أبي الطيب المتنبي، ومما ورد لذلك الشواهد التالية:

---

(١) الديوان: ج١، ص١٢٢/١.

(٢) الديوان: ج٢، ص٥٨/١.

(٣) الديوان: ج٤، ص٨٢/٦.

(٤) الديوان: ج١، ص١٨/١٤.

(٥) الديوان: ج٣، ص١٨٩/٢٥.

(٦) الديوان: ج٢، ص٢٣٠/٣٤.

أيَّـــامَ قـــائم سَـيْفِهِ فـــي كَفِّـــه الــــ ـيُمْـنَى وبـــاعُ المَـوْتِ عــنه قَصيرُ[1]

أيّـــام فــيك شُـموسٌ مـــا انبعثــن لنا إلاّ انبعثـــن دمـــاً بــــاللَّحْظِ مَسْـــفوكا[2]

العـــامل فـــي الظــرف (أيّام) فعل محذوف، فهو في البيت الأول: (تذكرت أو أذكركم أيام...)، وفي البيت الثاني: (أتذكر أيام فيك شموس...).

وأود أن أقـــول: إنّ أشباه الجمل التي وردت في سياق الأبيات السابقة وغيرها في شعر أبي الطيب المتنبي ليس لها معانٍ دون أن يكون الحديث دالاً على شيء محذوف. لهذا لا بدّ لها مـــن عامل كما رأينا يعمل فيه ويحدد معناه، كما وأن العامل أيضاً يحتاج إليها لما لها من أهمية في إتمام معناه وتوضيحه. فهذا الارتباط المعنوي بين العامل وشبه الجملة هو المقصود بالتعليق.

هـــ. حذف الفعل مع فاعله في سياق أسلوب القطع:

ويعنـــي أن يكون الاسم مقطوعاً عمّا قبله، ولولا انقطاعه لكان صفة أو بدلاً أو معطوفاً أو خـــبراً لمـــا قبله "فإذا كان في الاسم المقطوع معنى المدح والتعظيم أو الذم أو الترحم وكان منصـــوباً فهو على تقدير فعل محذوف لا يجوز ذكره، وإن لم يكن فيه أحد هذه المعاني –المدح والذم– وكان منصوباً فهو على تقدير فعل يجوز ذكره"[3]. أمّا النوع الأول فقد ورد في شعر أبي الطيب المتنبي في زهاء عشرة مواضع[*]، جعل الشاعر جلّها مطالع يبتدئ بها أبياته، ومما ورد لذلك الشواهد التالية:

مُبَرْقِعــــي خَـــيْلِهِمْ بالبـــيض مُـــتَّخذي هـــامِ الكُمـــاةِ علـــى أرْواحهـــم عَذَبـــا[4]

أهـــــلَ الحفـــــيظة إلاّ أن تُجَــــرِّبَهُمْ وفــــي الـــتَّجارب بَعْــدَ الغَــيِّ مـــا يَزَعُ[5]

---

(١) الديوان: ج٢، ص١٣٣/٥.

(٢) الديوان: ج٢، ص٣٧٧/٤.

(٣) نظـــام بـــناء الجملـــة عند اللغويين العرب في القرنين الثاني والثالث للهجرة، مصطفى جطل، "د.ت"، ص٥٨٣.

(*) انظر: الملحق، ص ١٦٤.

(٤) الديوان: ج١، ص١١٨/٢٨.

(٥) الديوان: ج٢، ص٢٢١/٢.

الواضـــــحين أُبُـــوات وأجْبِـــنَةً   ووالـــــدات وألْـــبابا وأذْهانــــا[١]

الأسـماء التــي جاءت متصدرة في الأبيات السابقة منصوبة، لأنها مقطوعة عمّا قبلها، وفـيها معنى المدح مرة، كما في (مبرقعى) و(الواضحين)، إذا نصب مبرقعى على المدح، لفعل محذوف تقديره (أمدح مبرقعى خيلهم...)، و(أمدح الواضحين أُبُوات...)، ومرة أخرى معنى الذّم كما في البيت الثاني، وتقديره: (أذم أهل الحفيظة).

وقـد طرأ هذا اللون من الحذف في العجز والصدر في آن واحد، لكن ذلك كان نادراً، ومثاله:

التّاركيـــن مـــن الأشْـــيَاءِ أهْوَنَهـــا   والرّاكبيـــن مِـــنْ الأشْـــيَاء مـــا صـــعبا[٢]

فالشـــاعر نصـــب "التاركين ... والراكبين..." على المدح، والتقدير: (أمدح التاركين... وأمـــدح الراكبيـــن...)، نصـــب على المدح: لأنه موقف فخر وتعظيم لهؤلاء الممدوحين، فهم يتركون ما هان وما سهل، ويطلبون ما صعب منها، فهم أولو همم عالية.

وأمّـــا مـــا كـــان من الأفعال منصوباً على غير معنى المدح والذم في شعر أبي الطيب المتنبـــي فقـــد ورد فـــي أحد عشر مواضعاً[*]، جاءت موزعة في جميع أجزاء البيت، لكن كان تردّدها في مطالع الأبيات هو الغالب، ومما ورد لذلك الشواهد التالية:

ليالـــي عـــند البـــيض فَـــوْداى فتـــنةٌ   وفَخْـــرٌ وذَاكَ الفخـــرُ عِـــندي عـــابَ[٣]

أرَجـــانَ أيَّـــتُها الجِـــيَادُ فإنّـــهُ   عَزْمـــي الـــذي يَـــذَرُ الوشـــيج مُكسّرا[٤]

أهْـــلاً بِـــدَارِ سَـــباكَ أغْـــيَدُها   أبْعَـــدَ مـــا بَـــانَ عـــنك خُـــرَّدُها[٥]

---

(١) الديوان: ج٤، ص٣٣/٢٢٩.

(٢) الديوان: ج١، ص٢٧/١١٨.

(*) انظر: الملحق: ١٦٤.

(٣) الديوان: ج١، ص٢/١٨٩.

(٤) الديوان: ج٢، ص١٥/١٦٤.

(٥) الديوان: ج١، ص١/٢٩٤.

كَتائِب مَا انفكَّتْ تَجُوسُ عَمَائِراً ... مِن الأرض قد جَاسَتْ إليها فَيَافِيا[١]

الاسم المنصوب في الأبيات السابقة جاء متصدراً، وعامله محذوف جوازاً، دلّت عليه القرائن اللفظية والحالية، فهو في البيت الأول (ليالى) نصب بفعل محذوف دلّ عليه (منى) في بيت سابق عليه، وكأنه قال: (تمنيت ذلك ليالى...).

وفي البيت الثاني نصب (أرجان) بفعل محذوف تقديره: (أقصدي أو أطلبي أرجان...)، وفي البيت الثالث: نصب (أهلاً) بفعل محذوف جوازاً تقديره: (جعل الله أهلاً بتلك الدار، فتكون مأهولة)، وفي البيت الأخير نصب (كتائب) بفعل محذوف تقديره: (قُدْتَ إلى الحرب كتائب...)، دُلّ عليه بالقرينة اللفظية في بيت سابق.

وقد لمحناه في حشو البيت، وكان نادراً:

وترى الفضيلة لا تَردُّ فضيلةً ... الشمس تشرق والسحاب كنهورا[٢]

فالشاعر نصب (الشمس والسحاب) بفعل محذوف جوازاً؛ وكأنه قال: وترى برؤية فضائلك الشمس والسحاب.

و. الحذف في سياق الاستثناء:

يعد النحاة المستثنى نوعاً من المفعول به، لأنهم يرون أنّه منصوب بفعل محذوف تدل عليه كلمة الاستثناء، وتقدير هذا الفعل هو (استثني)، فكأن قولك: جاء القوم إلاّ زيداً، معناه: جاء القوم واستثنى زيداً.

ورد حذف جملة الاستثناء في شعر أبي الطيب المتنبي، وجاء في أربع عشرة مرة[*]، موزعة في مواطن مختلفة من البيت، فقد رأيناه في الأعجاز كما في قوله:

وأكْثَرُ ما تَلْقَى أبا المسكِ بِذْلَةً ... إذا لم تَصُنْ إلاّ الحديدَ ثيابُ[٣]

أبناءُ عَمٍّ كُلُّ ذَنْبٍ لامرئٍ ... إلاّ السِّقايَةَ بينهم مَغْفُورُ[٤]

---

(١) الديوان: ج٤، ص٢٩٢/٤٠.

(٢) الديوان: ج٢، ص١٧١/٤٥.

(*) انظر: الملحق: ١٦٤.

(٣) الديوان: ج١، ص١٩٤/٢٢.

(٤) الديوان: ج٢، ص١٣٥/٤.

كُــلُّ جَــرِيحٍ تُــرْجَى سَــلامَتُه إلاّ فــؤاداً دَهَــتْهُ عيــناها[1]

الـتقدير فـي البيت الأول: (استثنى الحديد...)، وفي البيت الثاني: (استثنى السقاية...)، وفي البيت الثالث: (استثنى فؤاداً...).

وقد ألفيناه في صدور الأبيات كما في قوله:

لَحَاهَــا اللهُ إلاّ مَاضَــيِيْها زَمَــانَ اللَّهْــو والخَــوْدِ الشَّــمُوعا[2]

لـم يـتركوا لـي صـاحباً إلاّ الأَسَى وذمــيلَ وعَــبلة كفحــل نعَــام[3]

فالتقدير جاء كما في سابقيه.

وقد لمحناه في العجز والصدر في آن واحد، لكن ذلك كان نادراً. كقوله:

ولَكِــنْ حَمَــى الشِّــعْرُ إلاّ القلــ ـــيل هَــمٌّ حَمَــى الــنَّوْمَ إلاّ غِــرَارا[4]

التقدير كما قلنا سابقاً: (استثنى القليل... استثنى غراراً) على إرادة حذف الفعل والفاعل، والمستثنى منصوب، لكن عامل النصب مختلف فيه.

ذهــب البصــريون إلى أن العامل في المستثنى هو الفعل، أو معنى الفعل بتوسط (إلاّ). وهــذا مرجوح بالفعل اللازم، الذي لا يقتضي مفعولاً[5]. ويبدو أن ما ذهب إليه البصريون، قد جاء منسجماً مع ما يراه سيبويه، إذ يقول: "والوجه الآخر أن يكون الاسم بعدها خارجاً ممّا دخل فــيه مــا قــبله، عــاملاً فيه ما قبله من الكلام كما تعمل عشرون فيما بعدها إذا قلت: عشرون درهماً"[6].

وأمّــا الكوفيون فقد اختلفوا في ناصب المستثنى، فذهب بعضهم إلى أن العامل فيه (إلاّ) وإليه ذهب أبو العباس المبرد، وأبو اسحاق الزجاج من البصريين. وذهب الفرّاء من الكوفيين –

---

(١) الديوان: ج٤، ص٢٧١/٦.

(٢) الديوان: ج٢، ص٢٥٠/٣.

(٣) الديوان: ج٤، ص٩/١١.

(٤) الديوان: ج٢، ص٩٤/٥.

(٥) الانصاف في مسائل الخلاف، الأنباري، مسألة ٣٤، ص ٢٤٣.

(٦) الكتاب، سيبويه، ٣١٠/٢.

وهو المشهور من مذهبهم- إلى أن (إلاّ) مركبة من (إنّ) و(لا) ثم خُفّفت (إنّ) وأدغمت في (لا)، فنصبوا بها في الإيجاب اعتباراً (بأنّ)، وعطفوا بها في النفي اعتباراً بـــ(لا)[١].

وأمّا مذهب الكسائي في ذلك فقد قدّر (أنّ) بعد (إلاّ)، وعليه يكون التقدير في قولنا: (قام القـــوم إلاّ زيداً)، هو (قام القوم إلاّ أنّ زيداً لم يقم): وقد رُدّ بأنّ العرب لا تضمر (أنّ) وأخواتها مع بقاء عملها[٢].

ويـــرى ابـــن عصـــفور أنّه تمام الكلام كما انتصب (درهماً) بعشرين في قولنا: "عندي عشرون درهماً"[٣]. ويبدو أن هذا هو مذهب سيبويه.

والكـــلام في هذه القضية كثير جداً، وللنحاة فيها مذاهب شتى، ويرى الباحث أنّ الأخذ بـــرأي من قال: "ناصب المستثنى هو (إلاّ)، سيبعدنا عن التأويلات والتقديرات التي تجهد الفكر، وتجعل النحو صعباً معقداً غير محبب للدارسين، ناهيك بما تحدثه هذه التأويلات والتقديرات من آثار سلبية تنعكس على اللغة نفسها، مما يجعل أبناءها ينفرون منها ويصدّون عنها.

ز. الحذف في سياق الإغراء والتحذير:

الإغراء لغة مصدر كقولك: أغريت فلاناً بكذا، إذا حملته عليه وألزمته أن يفعله.

أمّا في الاصطلاح فهو تنبيه المخاطب على أمر محمود ليفعله[٤]. وله صور يأتي عليها وهي:

- مـــا يلزم معه الإضمار وجوباً، نحو: أخاك أخاك. حيث ذكر المغرى به اسماً منصوباً ومؤكداً توكيداً لفظياً[٥].
- أن يذكـــر المغـــرى بـــه معطوفاً عليه، نحو المروءة والعدل، والعامل فيه النصب لفعل محذوف مع فاعله وجوباً[٦].

---

(١) الانصاف في مسائل الخلاف، مسألة ٣٤، ص ٢٤٣.

(٢) المرجع السابق، ص ٢٤٣.

(٣) شـــرح جمـــل الزجاجي: ابن عصفور، تحقيق صاحب أبو جناح، الجمهورية العراقية، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، ١٩٨٠، ٢/٢٥٤.

(٤) شرح التصريح على التوضيح: خالد الأزهري، ٢/١٩٥.

(٥) الكتاب: سيبويه، ١/٢٥٦، وانظر: همع الهوامع: السيوطي، ٣/٢٨؛ شرح ابن عقيل، ٢/٣٠١.

(٦) شرح الكافية: الرضي، ١/١٨٣.

- وقد يحصل الإغراء بـ"دونك، وعندك، وعليك"، فتقول: دونك زيداً، وعندك عمراً، وعليك خالداً، وما أشبهه نصّ عليه الزجاجي بقوله: "والعرب تغري بعندك ودونك وعليك فتنصب بها[1].

وفي شعر أبي الطيب المتنبي -وحسب استقرائي- ورد حذف الفعل والفاعل في هذا المقام في موقعين هما:

لِيَّبك غَيْظَ الحاسدين الرّاتبا	إنّا لَنُخْبَرُ من يديك عَجَائبا[2]
عَزاءكَ سَيْفَ الدَّولةِ المُقْتَدى به	فإنّكَ نَصْلٌ والشّدائد للنَّصْلِ[3]

موطن الشاهد في البيت الأول (غيظ الحاسدين)، وفي البيت الثاني: (عزاءك)، وقد كان أحد الأوجه التي فَسّر النصب فيها هنا هو الإغراء، وعليه يكون التقدير في البيت الأول: (الزم غَيْظَ الحاسدين...)، وفي البيت الثاني: (الزم عزاءَك).

والاسم المنصوب كما رأينا جاء دون عامل ظاهر، ونصبه يدل على فعل محذوف مع فاعله يقدره النحاة (الزم)، الهدف منه لم يكن لمجرد الاختصار في الكلام فقط، وإنّما أيضاً للاحتراز عن العبث بظهوره، ولأن ظهوره يبعد المقصود منه زمنياً، كما يرى صلاح الدين عبدالتواب[4]، وأن الاشتغال بذكره قد يفضي إلى تفويت المهم وهي فائدة الإغراء.

والتحذير لغة مصدر كقولك: حذرت فلاناً كذا، وحذرته من كذا، أي خوفته، فالتحذير في اللغة التخويف[5].

وفي الاصطلاح: هو تنبيه المخاطب على أمر يجب الاحتراز منه[6].

---

(١) الجمل في النحو: الزجاجي، تحقيق علي الحمد، مؤسسة الرسالة، ط١، ١٩٨٤، ص٢٤٤.

(٢) الديوان: ج١، ص١٣٢/٣٦.

(٣) الديوان: ج٣، ص٤٦/١١.

(٤) الصورة الأدبية في القرآن الكريم: صلاح الدين عبدالتواب، مكتبة لبنان، ناشرون بيروت، ط١، ١٩٩٥، ص١٤٩.

(٥) اللسان مادة (حَذِرَ).

(٦) شرح التصريح على التوضيح: خالد الأزهري، ٢/١٩٢، وانظر، شرح ابن عقيل، ٢/٣٠٠.

وحــقّ التحذير أن يكون للمخاطب، وشذّ مجيئه للمتكلم، ومنه حديث عمر بن الخطاب "إيّــاي وأن يحــذف أحدكم الأرنب"(١). وقوله أيضاً: "إيّاي ونَعَمَ ابن عوف، ونَعَمَ ابنِ عَفّان"(٢). وهذا هو شاهد على تحذير الإنسان نفسه ولا يكون لغائب(٣).

وفــي شــعر أبــي الطيب المتنبي ورد حذف الفعل وفاعله في هذا المقام، وقد جاء في موطن واحد فقط، وهو:

كُــلُّ مَهَــاةٍ كــأنَّ مُقْلَــتَها   تَقــول: إيّــاكم وإيّاهــا(٤)

الشــاهد قــول الشاعر: "إياكم وإيّاها". فقد جاءَا منصوبين على التحذير، يقدره النحاة: "أحذروا إيّاكم، وإحذروا إيّاها".

فالــتحذير بــ"إيّاك" والتي جاءت الصورة الوحيدة في شعر أبي الطيب المتنبي، تحدث عنه سيبويه في فصل: "هذا باب ما جرى منه الأمر والتحذير"، قال: "إذا كنت تحذر "بإيّاك" كأنك قلــت: إياك نح، وإياك باعد، وإياك اتق... ومن ذلك: إيّاك والأسد، وإيّاي والشر كأنه قال: إياك فاتقين الأسد، وكأنه قال: إياي لأتقين والشّر، فإياك مُتّقى والأسد والشرّ متّقيان، فكلاهما مفعول ومفعول منه... وحذفوا الفعل من إيّاك لكثرة استعمالهم إياه في الكلام فصار بدلاً من الفعل، فلو قلت: نفسك، رأسك أو الجدار، كان إظهار الفعل جائزاً نحو قولك: احفظ نفسك، اتق رأسك، اتق الجدار(٥).

وجاء في المقتضب: "فلما كانت إيّاك لا تقع إلاّ اسماً لمنصوب كانت بدلاً من الفعل دالة عليه ولم تقع هذه الهيئة إلاّ في الأمر؛ لأن الأمر كله لا يكون إلاّ بفعل ولذلك قولك: إياك والأسد تأويله: اتق نفسك والأسد، وإيّاك منصوب بالفعل؛ لأنه والأسد مُتّقيان"(٦).

---

(١) شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح: جمال الدين محمد بن عبدالله الطائي بن مالك، تحقيق محمد فؤاد عبدالباقي، عالم الكتب، بيروت، ص١٥٨-١٦٠.

(٢) المرجع السابق، ص ١٥٨ - ١٦٠.

(٣) أوضح المسالك: ٧٥/٤.

(٤) الديوان: ج٤، ص١١/٢٧٢.

(٥) الكتاب: سيبويه، ٢٧٣/١-٢٧٥.

(٦) المقتضب: المبرد، ٢١٢/٣.

فمـــا جـــاء في كلام سيبويه والمبرد ما هو إلاّ دليل على اتفاقهما في ذلك. ويبدو لي أن حذف الفعل مع فاعله في هذا المقام إنما هو لقاعدة وضعوها على حدّ قول ابن الأنباري "إنّه لا يتصـــور أن تكـــون المنصـــوبات مبتدأة؛ لأنها وإن كانت متقدمة في اللفظ إلاّ أنها متأخرة في المعنى، والمنصوب لا بدّ أن يتقدمه عامل لفظاً أو تقديراً"[١].

والـــتحذير من الأساليب الإنشائية التي تقتضي السرعة والاختصار -فيما هو مطلوب، فالخطـــر الذي يحدق بالمحذَّر ويوشك أن يقع فيه، جعل العربيّ يلجأ إلى حذف الفعل مع فاعله، ويحذره بأقل الكلمات، كي ينتبه ويأخذ حذره.

أمّا أنصار النظرية التحويلية فيرون أن الإغراء والتحذير من الأبواب النحوية التي تلعب فـــيها الحـــركة الإعرابية دوراً في عملية التحويل في الجملة التوليدية، فصارت الفتحة تجسيداً للنغمة الصوتية الصاعدة التي تمثلها جملة الإغراء أو التحذير، فالمعنى هو الذي أوجب الحركة، فأصبحت دليلاً عليه ووسيلة له[٢]. ويرون أيضاً أن التأويل والتقدير يخلّ بالمعنى ويفسد الأساس الذي وجد من أجله هذا الأسلوب.

ح. الحذف في سياق تركيب القسم:

- الحذف في جملة القسم:

ورد حـــذف جملة القسم في شعر أبي الطيب المتنبي، وجاء في زهاء أربعين موقعاً[*]، جعل الغالب منها مطالع يبتدئ فيها الأبيات، ومما ورد لذلك الشواهد التالية:

فوَمَـــنْ أُحِـــبُّ لأعصـــينك في الهوى قســـماً بـــه وبِحُسْـــنه وبهائِـــه[٣]

لأبْقَـــى يَمـــاكَ فـــي حشـــايَ صَـــبَابَةً إلـــى كُـــلِّ تُرْكِـــيِّ الـــنِّجارِ جليـــبُ[٤]

بعَيْشِـــكِ هـــل سَـــلَوْتِ فـــإنَّ قلبـــي وإنْ جانَبْـــتُ أرضَـــكِ غَـــيرُ ســـالي[٥]

---

(١) الانصاف في مسائل الخلاف، مسألة ٥، ص٥٣.

(٢) في نحو اللغة وتراكيبها "منهج وتطبيق": د. خليل أحمد عمايره، عالم المعرفة، جدة، ط١، ١٩٨٤، ص ١٦٢-١٦٣.

(*) انظر: الملحق ١٦٤.

(٣) الديوان: ج١، ص٩/٤.

(٤) الديوان: ج١، ص٩/٥٠.

(٥) الديوان: ج٣، ص٢٢/١٥.

تـــالله مـــا عَلِـــمَ امْـــرُؤٌ لولاكـــم   كَـــيْفَ السَّـــخاءُ وكـــيف ضَـــربُ الهامِ[١]

موطــن الشاهد في الأبيات السابقة الذكر جاء متصدراً، فهو في البيت الأول: (فَوَمَنْ)، والتقدير: (أقسم بِمَنْ...)، وفي البيت الثاني: (لأبقى يَمَاكَ)، والتقدير: (أقسم بالله لأبقى يماك...)، وفـــي البيـــت الثالـــث: (بعيشـــك)، والتقدير: (أقسم بعيشك...)، وفي البيت الأخير: (تاللهِ...)، والتقدير: (أقسم باللهِ...).

وقد يأتي هذا اللون من الحذف في حشو البيت:

سَـــقاني الخمـــر قولـــك لـــي بحقًـــي   وَوُدٌّ لـــــم تَشُـــــبْهُ لـــــي بمـــــذق[٢]

بَلَـــى وَحُـــرْمَةِ مَـــنْ كَانَـــتْ مُرَاعـــيةً   لحُـــرْمَةِ المَجْـــدِ والقُصَّـــادِ والأَدَبِ[٣]

والشاهد في البيت الأول: (بحقي)، والتقدير: (أقسم بحقي)، وفي البيت الثاني: (وحرمة)، والتقدير، (أقسم بحرمة...).

وهكـــذا يكـــون الـــتقدير فـــي جملة القسم، إذ يحذف الفعل وفاعله، ويدل عليه بالجار والمجرور وأعنى بالجار هنا حرف القسم الذي يعمل الجر، ولعلّ الاختصار والتخفيف والإطالة التي تقود إلى الإملال جعلت المتكلم يلجأ إلى الحذف.

قال ابن يعيش: "اعلم أن اللفظ إذا كثر في ألسنتهم واستعمالهم آثروا تخفيفه وعلى حسب تفـــاوت الكثرة يتفاوت التخفيف"[٤]. ولما كان القسم مما يكثر استعماله ويتكرر دوره بالغوا في تخفيفه من غير جهة واحدة، فمن ذلك أنهم قد حذفوا فعل القسم كثيراً للعلم به والاستغناء عنه.

وتركيـــب القســـم يتكون من طرفين، جملة القسم وهي فعل القسم والمقسم به، وجواب القســـم. وفعـــل القسم غالباً ما يكون محذوفاً كما أشرنا سابقاً، والمقسم به يقترن بحرف القسم،

---

(١) الديوان: ج٤، ص١٤/٣٤.

(٢) الديوان: ج٢، ص٣٥١/١.

(٣) الديوان: ج١، ص٨٩/١٣.

(٤) شرح المفصل: ابن يعيش، ج٩، ص٩٤.

وحروفه التي تدخل على كل محلوف به أربعة مشهورة[١]، فائدتها توصيل الفعل القاصر –وهو فعل القسم– إلى المفعول به، ويستثنى عنها إذا كان القسم جملة اسمية.

فالباء أصل حروف القسم[٢]، وإن كانت الواو أكثر استعمالاً منها إلاّ أنهم جعلوها مبدلة منها، وقد خرّج المبرد هذا التوجه بقوله: الواو والباء مخرجها واحد من الشفة[٣]. ومن صفاتها، أنها تختص بالقسم الاستعطافي[٤] نحو قول الشاعر:

بـربك هـل ضـممت إلـيك ليلـي   قبـيل الصـبح أم قبلـت فاهـا[٥]

وتخـتص أيضـاً بجواز إظهار فعل القسم معها، نحو: (أقسم بالله لأقولن الحق)، ويليها الظاهـر والمضـمر، نحـو: (بك ربي أقسم لا بغيرك). ولما كانت الباء تنفرد عن غيرها من حروف القسم بهذه الصفات جعلت من قبل النحاة أصلاً لها.

والـتاء تخـتص بلفظ الجلالة، ولا تجرُ غيره لا ظاهراً ولا مضمراً[٦]، وتاء القسم هذه مبدلة من الواو كما أبدلت في اتعد واتزن، والأصل: وعد، ووزن، ولهذا عدت لفرعيتها أضعف حروف القسم. في حين يدخل الواو والباء على لفظ الجلالة وغيره[٧].

أمّا اللام فتنفرد عن حروف القسم بأنها تدخل على التعجب مع القسم نحو: (لله لا يؤخر الأجل)، أي: (تالله).

ومن العرب من يبقى على المحلوف به منصوباً، وذلك قولك: الله لأفعلن، وهو منصوب بفعل محذوف تقديره (أحلف)، وقد يكون منصوباً على نزع الخافض وهو حرف القسم[٨].

---

(١) هـناك أحـرف للقسم وردت في لهجات عربية قديمة لا نجد حاجة لذكرها لندرة الاستعمال منها: من نحـو، من ربي و(جير) والميم المكسورة والمضمومة، (ومُن)، انظر شرح جمل الزجاجي، ٥٢٣/٢-٥٢٤؛ الهمع، ٤٠/٢، ٤٤.

(٢) شرح جمل الزجاجي، ٥٢٤/٢.

(٣) المقتضب: المبرد، ٣٢٠/٢.

(٤) القسم الاستعطافي: وهو ما كان جواب القسم فيه جملة إنشائية، وتختص له الباء من بين حروف القسم.

(٥) ديوان مجنون ليلى: جمع وتحقيق وشرح عبدالستار أحمد فراج، مكتبة مصر، دار مصر للطباعة، د.ت، ص٢٢٢.

(٦) ربما قالوا: تربي، وترب الكعبة، وتالرحمن، انظر: شرح جمل الزجاجي، ٥٢٤/٢، ومغني اللبيب، ٢٣١/١.

(٧) المقتضب: المبرد، ٣٢٠/٢.

(٨) الكتاب: سيبويه، ٤٩٧/٣.

وقــد يلجــأ بعضهم إلى حذف حرف القسم ويبقى على الاسم مجروراً، وذلك لأنه أراد حــرف الجــر، وإيّاه نوى، فجاز حيث كثر في كلامهم، وحذفوه تخفيفاً وهم ينوونه، وهذا على مذهب إسقاط حرف الجر وأعماله مضمراً[١].

ونجــد فــي العربية من يحذف فعل القسم والمقسم به، وفي ذلك يقول محمد الكرباسي: "وقد يحذف فعل القسم والمقسم به معاً، ويبقى في الكلام ما يدل على معنى القسم، كأن يكون فيه فعــل مضـــارع دال على المستقبل، ومؤكد بالنون متصلة به اللام، كما في قوله تعالى: ﴿**كَلَّا لَيُنْبَذَنَّ فِي الْحُطَمَةِ**﴾[الهمــزة، ٥]، أو يكــون فــيه الــلام الموطئة وهي التي تتصل بـــ "إن" الشرطية... وقد يكون دليل حذف فعل القسم والمقسم به حرف التحقيق "قد" إذا اتصلت به اللام، والواو، وتلاه فعل ماض"[٢]. ومثال ذلك ما قاله أبو الطيب المتنبي:

لئــن لَــذَّ يَــومَ الشَّــامتين بمَوتِهـــا ... فَقَــد ولَــدتَ مِنِّــي لأنــافِهم رَغمـــا[٣]

ولَقَـــدْ أراك ومـــا تُلِـــمُّ مُلِمَّـــةٌ ... إلاّ نَفَاهَـــا عَـــنْكَ قَلْـــبٌ أصْـــمَعُ[٤]

فــالحذف واقــع في قوله: (لئن) حيث جاءت اللام موطئة ومؤذنة بقسم محذوف قبلها، يقدره النحاة: (والله لئن لَذَّ يوم الشامتين بموتها...)، فقد حذف فعل القسم والمقسم به، ودَلَّ عليه من خلال اللام.

وفــي البيت الثاني وقع الحذف في قوله: (ولقد أراك...)، فاللام جواب قسم محذوف إذ يمكنــنا القــول: (والله لقد أراك...)، وجاء عن أبي حيان قوله: "واللام في لقد للقسم هذا مذهب ســيبويه وأكــثر النحويين، وجملة ولقد أراك مقسم عليها، والتقدير: (والله لقد أراك...)[٥]. وقد حذف المقسم به هنا لأهمية الخبر الذي توصل إليه الشاعر وهو الرؤية.

---

(١) اللمع: ابن جني، ١٨٥، وانظر: التبصرة والتذكرة: الصيمري، ص١٤٠.

(٢) المنتخــب من كلام العرب: محمد جعفر الكرباسي، مطبعة الآداب- النجف (في عدن)، د.ط، ١٩٨٣، ص٢٣١.

(٣) الديوان: ج٤، ص١٠٧/٢٣.

(٤) الديوان: ج٢، ص٢٧٢/١٧.

(٥) البحر المحيط: أبو حيان الأندلسي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٩٩٣، ج١، ص٥٠٢.

ط. حذف الجملة في سياق العبارة الشرطية:

تتعرض الجملة في العبارة الشرطية لألوان من حذف بعض أجزائها، تناول الباحث صورة من صور حذفها في مبحث "حذف الفعل وحده"، وسوف يعرض ما تبقى من صور حذف هذا التركيب في هذا المقام.

١. حذف جملة الشرط:

الجملة الشرطية كغيرها من التراكيب النحوية التي يلحقها الحذف فيُسقطُ أجزاءها، وفعل الشرط أحد هذه الأجزاء، فيحذف وحده، وهذا ما أشرنا إليه سابقاً، وقد يحذف مع فاعله، وشرطه أمران: "دلالة الدليل عليه، وكون الشرط واقعاً بعد إلاّ كقولك: (رتّب وإلاّ عاقبتك)، أي: وإلاّ ترتب عاقبتك، وقد لا يكون بعد إلاّ فيكون شاذاً، إلاّ في نحو (إنْ خيراً فخير)"[١].

وفي شعر أبي الطيب المتنبي وردت جملة الشرط محذوفة في حالتين:

الأولى: بعد إنْ الشرطية المدغمة بـ"لا". وقد ترددت هذه الحالة أربع مرات، وجاءت جميعها في موطن واحد من البيت وهو العجز:

وَعَن ذَمَلانِ العِيسى إنْ سامحت به ... وإلاّ ففي أكوارِهِنَّ عُقَابُ[٢]

فإنْ يكنِ المَهْديُّ مَنْ بانَ هَدْيُه ... فهذا وإلاّ فالهدى ذا فما المهتدى[٣]

ذي المعالي فَلْيَعْلُوَنْ مَن تَعَالى ... هكذا هكذا وإلاّ فلا لا[٤]

التقدير في البيت الأول: (وإن لم تسامح...)، وفي البيت الثاني: (وإنْ لم يكن هذا الموعود به...)، وفي البيت الثالث: (وإن لم يتعاط القوة والرفعة والإقدام فلا يتعرض الرؤساء لها).

فالشاعر حذف جملة الشرط في الأبيات السابقة بعد إن المدغمة بـ(لا) فأصبحت العبارة التي جاءت فيها دقيقة وموجزة، تعبر عن المعنى بدقة متناهية من غير تفاصيل قد تضرُّ به.

---

(١) شرح شذور الذهب: ابن هشام، تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد، د.ط، د.ت. ص ٤٣

(٢) الديوان: ج١، ص١٩١/١٠، ج١، ص٣٤٨/٣.

(٣) الديوان: ج٢، ص٦٧/٣٢.

(٤) الديوان: ج٣، ص١٣٤/١.

وذكر أبو حيان أنّه لا يحفظ مثل هذا الحذف إلاّ في (إنْ) وحدها ونسب إلى ابن عصفور وشـيخه أبي الحسن الآبدي القول بأنّه لا يجوز حذف فعل الشرط في الكلام إلاّ بشرط تعويض (لا) من الفعل المحذوف[١].

الثانية: بعد أدوات الشرط (إذا، لو، إن)، في هذه الحالة يجوز حذف فعل الشرط وفاعله مع بقاء مفعولـه متلواً بالمفسـر، وهـذا يسمى بالاشتغال، مثل: (إن زيداً رأيته فسلم عليه)، والتقدير: (إن رأيت زيداً رأيته) وهذا حكم خاص بالأدوات الثلاثة[٢].

وفـي شـعر أبـي الطيب المتنبي وجدت ما هو شاهد على تلك الحالة، وكان ذلك في موطنين اثنين فقط.

إذا السَّـحابَ زَفَـتْهُ الـرِّيحُ مُـرتَفِعاً	فَـلاَ عَـدَا الـرَّمْلَةَ البَيْضَـاءَ مِـنْ بَلَدِ[٣]
لـو الفَلَـكَ الـدوّار ابغَضـت سـعيَهُ	لعوّقـه شـيء عـن الـدوران[٤]

موطن الشاهد هو (إذا السّحابَ زَفَتْهُ الرّيحُ). والتقدير: (إذا زفت الريح السحابَ زفته) إذ حـذف الفعل والفاعل بعد (إذا) جوازاً، وفي البيت الثاني: (لو الفلَكَ...)، والتقدير: (لو أبغَضت الفلك...).

ولا تقتصر جملة الشرط على حذف الفعل وفاعله، وإنما يحذف معه حرف الشرط، فيستغني عنها بجملة الجواب، وقد جاء هذا الضرب من الحذف وفق حالين هما:

---

(١) أرتشـاف الضرب من لسان العرب: أبو حيان أثير الدين محمد بن يوسف (٧٤٥هـ)، تحق: مصطفى النمّاس، رسالة دكتوراه، جامعة الأزهر، د.ت، ص٨١٣.

(٢) المنتخب في كلام العرب: محمد جعفر الكرباسي، ص١٤١.

(٣) الديوان: ج٢، ص٢/١٦.

(٤) الديوان: ج٤، ص٢٧/٢٤٧.

الحالة الأولى: بعد الطلب

حذفت جملة الشرط في هذا المقام في شعر أبي الطيب المتنبي في موطنين:

سَلْ البيد: أيْنَ الجنُّ منا بجوزها؟ وعن ذي المهارى: أين منها النقانق[١]

بما بجفنيك من سحرٍ صلى دنفاً يَهوى الحياةَ، وأمّا إنْ صَددْتِ فلا[٢]

موطن الشاهد هو (سَلْ البيد)، والتقدير: (إنْ تسألِ البيدَ تخبرك)، وفي البيت الثاني: (صلي فإنْ تَصِلْ دنفاً يهوى الحياة ويريدها). فحذف فعل الشرط والأداة معاً.

الحالة الثانية: في حال وجود أمّا في تركيب الشرط

حيث قال سيبويه[٣]: إنّها تقوم مقام "مهما يكن من شيء"، فهي تفيد التوكيد والشرط، وتقوم مقام جملة الشرط والأداة، وفي شعر أبي الطيب المتنبي ورد هذا الضرب في زهاء خمس مرات، وجاءت موزعة في جميع أجزاء البيت.

أمّا الفراق فإنّه ما أعْهَدُ هو تَوْءَمِي لو أنَّ بَيْننَا يُولَدُ[٤]

فما شَعَرُوا حتى رأوْها مُغِيرَةً قباحاً وأمّا خَلْقُها فجميل[٥]

أمّا الثياب فَتَعرى مِنْ مَحاسِنِه إذا نَضَاها ويُكْسَى الحُسْنَ عُرِيَانا[٦]

الشاهد في الأبيات السابقة هو (أمّا)، وهذا الحرف كما يقول عنه سيبويه يقوم مقام (مهما يكن من شيء...)، وهو بهذا يكون قد حلّ محل فعل الشرط والأداة.

٢. جملة جواب الشرط:

جواب الشرط من أكثر أجزاء الجملة الشرطية تعرضاً للحذف، وتحذف إذا دلّ عليها دليل أو كانت معروفة لا يحتاج إلى ذكرها، أو حذفت لغرض بلاغي.

---

(١) الديوان: ج٢، ص٣٤٣/٦.

(٢) الديوان: ج٣، ص١٦٣/٦.

(٣) الكتاب: سيبويه، ج٤/٢٣٥.

(٤) الديوان: ج١، ص٣٨٤/١.

(٥) الديوان: ج٣، ص١٠١/٢١.

(٦) الديوان: ج٤، ص٢٢٢/٥.

يقـــول الفـــراء إن العـــرب تحذف الجواب في كل موضع تعرف فيه معنى الجواب[١]، ويقول المبرد إنّه "لا يجوز الحذف حتى يكون المحذوف معلوماً بما يدل عليه من متقدم خبر أو مشاهدة حال"[٢].

وفـــي شـــعر أبـــي الطيب المتنبي ورد حذف جملة جواب الشرط بكثرة بالغة، وحسب الاســـتقراء فقـــد جاء في زهاء ستين موضعاً[*]، وبعد الاستقصاء الشامل لجميع مواطن الحذف وجدت أن حذف العبارة الجوابية يجري في الحالات التالية:

أ. إذا تقدم على الشرط (أداة الشرط) ما يدل على الجواب

يقـــول الفـــراء: "إنما تفعله العرب (أي تحذف الجواب) في كل موضع يعرف فيه معنى الجـــواب، ألا تـــرى أنك تقول للرجل: إن استطعت أن تتصدق، إن رأيت أن تقوم معنا، بترك الجواب، لمعرفتك بمعرفته به، فإذا جاء ما لا يعرف جوابه إلاّ بظهوره أظهرته كقولك للرجل: إن تَقُمْ تُصب خيراً، لا بدّ في هذا من جواب، لأن معناه لا يعرف إذا طرح"[٣].

وأدوات الشرط التي جاءت في شعر أبي الطيب المتنبي، وحذف جوابها هي:

١. إذا:

وهـــي أكـــثر الأدوات التـــي حـــذف جوابها في شعر أبي الطيب المتنبي، فقد وردت (٢٣) ثلاثـــاً وعشـــرين مـــرة، جاءت موزعة في البيت الشعري عنده، فمرة تأتي في الصدر، وأخرى في العجزِ، وثالثة نلحظها ما بين الصدر والعجز. ومما ورد لذلك الشواهد التالية:

ثِقَـــالٍ إذا لاقَـــوا خفـــافٍ إذا دُعُـــوا ... كثـــيرٍ إذا شَـــدُّوا قلـــيلٍ إذا عُـــدّوا[٤]

إنّمـــا تَـــنجحُ المقالـــةُ فـــي المَـــرْ ... ءِ إذا صـــادفَتْ هـــوىً فـــي الفـــؤاد[٥]

---

(١) معانـــي القـــرآن: أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء، تحقيق محمد علي النجار وآخرين، الدار المصرية للتأليف والترجمة، القاهرة، ١/٣٣١.

(٢) المقتضب: المبرد، ٢/٨١.

(*) انظر الملحق (١٦٥).

(٣) معاني القرآن: الفراء، ١/٣٣١-٣٣٢.

(٤) الديوان: ج١، ص٣/٣٧٣.

(٥) الديوان: ج٢، ص٣١/٥.

وتُعْجِبُنِـي رِجْـلاك فـي الـنَّعل إنّي رأيـتُك ذا نَعْـلٍ إذا كُنْـتَ حافـيا[١]

الأبيات السابقة تتكون من تراكيب شرطية، حذف فيها عنصر الجواب، تقديره في البيت الأول: (إذا لاقـوا فهـم ثقال... إذا دعوا فهم خفاف... إذا شدّوا فهم كثيرٌ، إذا عُدّوا فهم قليل). وفي البيت الثاني: (إذا صادفت هوى في الفؤاد تنجح)، وفي البيت الثالث: (إذا كنت حافياً فأنت منـتعل...). فجواب الشرط محذوف كما رأينا، لأنه معلوم من السياق، كشف عنه بوضوح ما جاء من كلام متقدم على الأداة، لهذا ترك الجواب لمعرفة الشاعر بمعرفة المتكلم به، ناهيك بأنّ ذكره ضرباً من اللغو والملل.

٢. إنْ:

ورد حـذف جـواب (إنْ) الشرطية في شعر أبي الطيب المتنبي، وجاء في زهاء أربع عشرة مرة، موزعة في البيت الشعري:

أَهَـذا جَـزاءُ الصّـدقِ إنْ كنتُ صادِقاً أهـذا جـزاءُ الكِـذْبِ إن كنـتُ كاذبا[٢]

وَصَـفْتُكَ فـي قـوافٍ سـائراتٍ وقـد بقيـت وإنْ كـثرت صِـفاتُ[٣]

ذي المعالـي فَلْـيَعْلُوَنْ مَـنْ تعـالى هَكَـذا هكـذا وإلاّ فـلا لا[٤]

بمـا بجَفْنَـيْكِ مـن سـحرٍ صِلي دَنِفاً يَهْـوَى الحَـياة، وأمّـا إنْ صَـدَدْتِ فلا[٥]

موطن الشاهد في الأبيات السابقة هو الجملة الشرطية المتصدرة بـ(إن)، حذف عنصر الجـواب فيها. تقديره في البيت الأول: (إن كنتُ صادقاً فهذا جزاء الصدق... وإن كنت كاذباً فهذا جزاء الكذب).

وفي البيت الثاني جاءت العبارة الشرطية كما هو واضح متوسطة ما بين الفعل وفاعله، وحـذف الجواب هنا للعلم به، وتقديره: (وإنْ كثرت القوافي فما استوفيت وصفك)، وفي البيت

---

(١) الديوان: ج٤، ص٩٥/٤.
(٢) الديوان: ج١، ص٧١/٥.
(٣) الديوان: ج١، ص٢٢٤/٢.
(٤) الديوان: ج٣، ص١٣٤/١.
(٥) الديوان: ج٣، ص١٦٣/٤.

الثالث فإن الحذف جاء بقالب آخر، حيث حذف الفعل والجواب معاً، ودل على ذلك صيغة التركيب التي بين أيدينا. فالتركيب (إلاّ) مكون من (إنْ، لا)، والفاء واقعة في جواب الشرط كونه متصدراً بحرف النفي (لا). وعليه يصبح التقدير: (وإن لم يتعاطَ الأقدام والقوة، والتعالي والرخصة فلا يتعرض الرؤساء لها). وفي البيت الأخير جاء جواب الشرط محذوفاً دلّ عليه الجواب المذكور، وتقديره: (وإن صَدَدْتِ فلا يهوى الحياة ولا يريدها...). وبناء على ما سبق فإن جواب الشرط يكون قد حذف هنا للعلم به، ولدلالة السياق عليه.

٣. "لو":

ذكر أبو حيان[١] أن حذف جواب (لو) جائز فصيح، وأن حذفه أبلغ من ذكره وأهيب. ورد في شعر أبي الطيب المتنبي في زهاء اثنتي عشرة مرة. وكان تردده في الأعجاز هو الغالب. ومما ورد لذلك الشواهد التالية:

يَقُودُ إليهِ طاعةَ النَّاسِ فَضْلُهُ ولو لم يَقُدْها نائلٌ وَعِقابُ[٢]

أمّا الفِراقُ فإنَّهُ ما أعْهَدُ هو تَوْءَمِي لو أنَّ بَيْناً يُولَدُ[٣]

التقدير في البيت الأول: (لو لم يطعه الناس رغبة ورهبة لأطاعوه محبة)، وفي البيت الثاني: (لو كان الفراق مولوداً لقضيت عليه بأنّه توءمي)، ولعل علم المخاطب بالمحذوف، وما دلّ عليه سياق اللفظ جعل الشاعر يترك الجواب دون أن يصرح به.

٤. لولا:

جاء حذف جواب لولا في شعر أبي الطيب المتنبي أقل مما كان عليه مع (إذا، إن، لو)، فقد ورد في سبع مرات، جاءت موزعة في البيت الشعري:

ولا فَضْلَ فيها للشجاعةِ والنَّدى وَصَبْرِ الفَتَى لولا لِقاءُ شَعُوبِ[٤]

وما كُنْتَ لولا أنْتَ إلاّ مُهاجراً لهُ كُلَّ يومٍ بَلْدَةٌ وَصِحابُ[٥]

---

(١) البحر المحيط: أبو حيان، ٤/١٠١، ١١١، ٥٠٦.

(٢) الديوان: ج١، ص١٩٥/٢٥.

(٣) الديوان: ج١، ص٣٨٤/١.

(٤) الديوان: ج١، ص٥٠/٧.

(٥) الديوان: ج١، ص٢٠٠/٤٢.

ولا يَنْفَعُ الإمكانُ لولا سَخاؤهُ وهل نافعٌ لولا الأكُفُّ القَنا السُمُرُ[1]

الأبيات السابقة الذكر جاء فيها جواب (لولا) محذوفاً، وتقديره في البيت الأول: (لولا لقاء شعوب (الموت) لما كان لهذه المعاني فضل)، وفي البيت الثاني: (لولا أنت لكان كلُّ بلدٍ بلدي)، وفي البيت الأخير: (لولا سخاؤه لما انتفع الناس بإمكانه وغناه)، ولولا الأكفّ التي تمسك الرماح لما عملت عملاً. فالجواب حذف هنا لدلالة السياق عليه.

ب. اجتماع القسم والشرط:

الكلام حول توالي القسم والشرط في العبارة الشرطية كثير، ولكن ما يلاحظ عند اجتماع القسم والشرط حذف أحد الجوابين استغناءً بجواب الآخر. والقياس أن يكون الجواب للمتقدم. ويقول ابن مالك: "وإنْ توالى شرطان أو قسم وشرط استغنى بجواب سابقهما"[2]. أمّا إذا تقدم عليهما ما يحتاج إلى خبر رجح كون المذكور جواب الشرط مطلقاً سواء تقدم أم تأخر والمحذوف جواب القسم[3].

ولم أقف في شعر أبي الطيب المتنبي إلاّ على أربعة مواضع حذف فيها جواب الشرط ودلّ عليه جواب القسم، كون القسم متصدراً. يقول أبو الطيب المتنبي:

لَئِنْ ظَهَرَتْ فينا عَلَيْه كآبة لَقَدْ ظَهَرَتْ في حَدِّ كُلِّ قَضِيبِ[4]

لَئِنْ كانَ أحْسَنَ في وَصْفِها لَقَدْ تَرَكَ الحُسْنَ في الوَصْفِ لك[5]

لئن تَرَكْنَ ضُمَيراً عن مَيامِنِنا لَيَحْدُثَنَّ لِمَنْ وَدَّعْتُهُمْ نَدَمُ[6]

لئن لَذَّ يَومُ الشامتين بموتها فقد وَلَدتْ مِنِّي لآنافِهِمْ رَغْما[7]

---

(١) الديوان: ج٢، ص١٥٤/٢٢.

(٢) تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد: أبو عبد الله جمال الدين محمد بن عبدالله ابن مالك، تحقيق محمد كامل بركات، دار الكتاب العربي، القاهرة، ١٩٦٧م، ص٢٣٩.

(٣) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد، ط٢، المكتبة التجارية، القاهرة، ١٩٦١، ج٢، ص٢٩٩-٣٠٠.

(٤) الديوان: ج١، ص٥١/١١.

(٥) الديوان: ج٢، ص٣٨٤/١.

(٦) الديوان: ج٣، ص٣٧٢/٣٢.

(٧) الديوان: ج٤، ص١٠٧/٢٣.

موطن الشاهد في الأبيات السابقة الذكر هو اجتماع القسم والشرط في تركيب (لئن) حيث اللام الموطئة للقسم، و(إنْ) الشرطية، فالقسم سابق دليله اللام، والجواب له، وحذف جواب الشرط لدلالة جواب القسم عليه.

وبعد هذا العرض لحذف أجزاء جملة الشرط أود أن أقول: إن حذف الأداة في تركيب الشرط فيه إجحاف، إذ يفقد التركيب عنصراً جوهرياً لا يقوم بدونه، وحذفه أيضاً لا ينسجم وطبيعة اللغة. والأمر الذي دفع البصريين لتقدير الفعل بعد الأداة هو للمحافظة على الصورة الأساسية للجملة من حيث ترتيبها، وثمّة أمر آخر دفع البصريين إلى التقدير هو أن الفعل لا يكون له فاعلان، وتجنباً لذلك لجأ النحاة إلى القول بالحذف.

إذاً، فالقضية هنا ليست قضية لغوية، فاللغة براء منها، وإنما هي لرأب الصدع الذي أحدثته قواعد البصريين[1].

وأمّا حذف جملة الشرط التي تأتي بعد "إلاّ" فإنني أذهب إلى ما ذهب إليه أبو أوس إبراهيم الشمسان [2] بعدم القبول بوجود حذف في هذا التركيب، رغم أن النحاة استطاعوا أن يقدروا المحذوف، لكن تقديرهم هذا قد أثر في المعنى الذي يعبر عنه التركيب نفسه، وهذه الأداة لها معناها الخاص الذي تنهض به، وهو التهديد، ومما يعزز هذا التوجه أن هناك الكثير من اللهجات الحديثةالتي تستخدم هذه الأداة في مجال التهديد. وأمّا حذف جواب الشرط فإنني أرجع حذفه إلى كون الجواب معروفاً، ووجود كلام متضمن لمعناه.

ومما ناله الحذف في هذا المقام في شعر أبي الطيب المتنبي مظاهر أخرى، لكن حالات ترددها كانت نادرة، ونكتفي بالتمثيل عليها:

وقَالُوا هَلْ يُبَلِّغُكَ الثريّا ... فَقُلْتُ نَعَمْ إذا شئت استفالا[3]

في خميسٍ من الأُسُود بَئِيسٍ ... يَفْتَرِسْنَ النفوس والأمْوَال[4]

---

(١) الجملة الشرطية عند النحاة العرب: أبو أوس الشمسان، الطبعة الأولى، ١٩٨١م، ص٣٥٢.

(٢) المرجع السابق، ص٣٥٣.

(٣) الديوان: ج٣، ص٢٢٨/٣٠.

(٤) الديوان: ج٣، ص١٤٦/٤١، ٢٩/٣٥٧.

أرَى أناساً ومحصولي على غَنمٍ   وذَكْرَ جودٍ ومحصولي على الكَلِمِ[١]

ففي البيت الأول لجأ الشاعر إلى حذف تركيب كامل في سياق الجواب على سؤال، وتقديره (نَعَمْ يُبلِّغُكَ الثُّرَيا). وهذا الحذف من مواطن الحذف الجوازية، وفي البيت الثاني والثالث، حذف الشاعر الفعل والفاعل في سياق ما لا يصح عطفه على ما قبله لمانع وهو من باب (علفتها تبناً وماءً). وتقديره في البيت الأول: (يفترسْن النفوسَ ويأخذ الأموال)، وفي البيت الثاني: (أرى أناساً وأسمع ذَكْرَ جود...). فلما كانت مشاركة المعطوف للمعطوف عليه في الفعل غير متجهة من ناحية المعنى عمد النحاة غالباً إلى تقدير فعل محذوف كما رأينا.

---

(١) الديوان: ج٤، ص٣٩/١٥.

الفصل الرابع



أوضحنا أن الحذف يقع في جميع عناصر الكلمة، وتحدثنا عن مواضعه وقيمه الفنية في الأسماء ثم الأفعال، ونصل إلى الحديث عن الحذف الذي يجري في الحرف.

والحرف في اللغة: هو الطرف، ومنه قولهم: حرف الجبل، أي طرفه، وهو أعلاه المحدد، وقيل هو الوجه الواحد، ومنه قوله تعالى: "**وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَعْبُدِ اللهَ عَلَى حَرْفٍ**" [الحج: ١١] أي: على وجه واحد، وهو أن يعبده على السراء دون الضراء، أي: يؤمن بالله ما دامت حاله حسنة، فإن غيرها الله وامتحنه كفر به، وذلك لشكّه وعدم طمأنينته، ويعلق المرادي [١] على هذا المعنى بقوله الحرف طرف في الكلام، لأن الشاك كأنه على طرف من الاعتقاد، وناحية منه، وإلى ذلك ترجع معاني الحرف كلها.

أما في الاصطلاح فقد حدّ بحدود كثيرة، ومن أحسنها قول بعضهم: الحرف كلمة تدل على معنى، في غيرها، فقط. فتقول (كلمة) جنس يشمل الاسم والفعل والحرف، وقوله (تدل على معنى في غيرها"، يخرج به الفعل وأكثر الأسماء، لأن الفعل لا يدل على معنى في غيره، وكذلك أكثر الأسماء، وقوله (فقط) يخرج به من الأسماء ما يدل على معنى في غيره، ومعنى في نفسه كأسماء الاستفهام والشرط[٢].

لقد تنبه القدماء إلى أهمية هذه الحروف، والتي تتسم بطبيعة خاصة بها، تكمن بالربط والإيصال والتعليق والإبانة، وفي هذا يقول سيبويه: "وأما حروف الإضافة فليست بظروف ولا أسماء، ولكن يضاف بها الاسم إلى ما قبله أو بعده: فإذا قلت: مررت بزيد، فإنما أضفت المرور إلى زيد بالباء، وكذلك: هذا لعبد الله، وإذا قلت: أنت كعبد الله، فقد أضفت لعبد الله الشبه بالكاف"[٣]. أما المحدثون فقد أشاروا إلى هذه الصيغ (المروفيمات) والتي تعد رافداً ضرورياً لبناء الجمل وتشكيل التراكيب...

---

(١) الجنى الداني في حروف المعاني: صنفه الحسن بن قاسم المرادي، تحقيق: د. فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل، منشورات دار الآفاق الجديدة، بيروت، الطبعة الثانية، ١٩٨٣، ص ٢٣-٢٤.

(٢) المرجع السابق، ص ٢٠-٢١.

(٣) الكتاب: سيبويه، ج ١/ ٤٢١.

والعلاقة التي تعبير عنها الأداة إنما تكون بالضرورة بين الأجزاء المختلفة من الجملة، وكل جملة في اللغة تعتمد في تلخيص العلاقة بين أجزائها على الأداة[١].

والعرب قد حذفت الحروف في الاستعمال، تخفيفاً في الكلام عندما يقوى الفعل الذي لا يصل إلى مفعوله إلا بحرف، فقال ابن يعيش: "فلما حذفت الأفعال أفضى القياس تقويتها لتصل إلى ما تقتضيه من المفاعيل، فرفدوها بالحرف، وجعلوها موصولة لها إليها، فقالوا: مررت بزيد، وعجب من خالد، وذهبت إلى محمد، وخصّ كلّ قبيل من هذه الأفعال بقبيل من هذه الحروف، هذا هو القياس، إلا أنهم قد يحذفون هذه الحروف في بعض الاستعمال، تخفيفاً في بعض كلامهم فيصل بنفسه فيعمل"[٢].

ولعل الأمر هنا يحتاج إلى نوع من التأمل وإمعان النظر، وأحسب نفسي يراودها الشك في ذلك، لأنه لا يعقل أن يجد العربي ثقلاً عندما ينطق الحرف، ناهيك بأن الحروف إذ دخلت على الكلام لضرب من الاختصار، واختصار المختصر هو إجحاف به[٣]، وقد جاز في بعض الأحوال حذفه لقوة الدلالة عليه، فمنه الواو تحذف لقصد البلاغة؛ فإن في إثباتها ما يقتضي تغاير المتعاطفين، فإذا حذفت أشعر بأن الكل كالواحد[٤]. ويبدو أن هذا التعليل الذي جاء به صاحب البرهان أكثر إقناعاً، ودقة مما جاء به صاحب المفصل، والسبب في ذلك يعود إلى المعنى الذي يحدثه هذا الحذف.

ونجد ابن جنّي مع أستاذه أبي علي الفارسي يذهب إلى أن حذف الحروف ليس بالقياس، وذلك لأن الحروف كما يراها ضرب من الاختصار، واختصار المختصر إجحاف به[٥].

غير أن هذا القياس العقلي لا يتفق وواقع اللغة التي ورد فيها حذف للحروف في مواضع كثيرة، واللغة لا تخضع في ظواهرها لمنطق العقل، هذا الواقع اللغوي هو

---

(١) اللغة العربية، معناها ومبناها: تمام حسان، ص ١٢٣.

(٢) شرح المفصل، ابن يعيش، ٥٠/٨.

(٣) الخصائص: ابن جني، ٦٣/٢.

(٤) البرهان في علوم القرآن: الزركشي، ٢٤٧/٣.

(٥) الخصائص: ابن جني، ٦٣/٢..

الذي حمل ابن جني على أن يقول: "هذا هو القياس: ألا يجوز حذف الحروف ولا زيادتها. ومع ذلك فقد حذفت تارة وزيدت تارة أخرى"[١].

ورد حذف الحروف في شعر أبي الطيب المتنبي، وقد عمد الباحث إلى تلمس مواضع هذا الحذف، وحسب الاستقراء فقد اهتدى إلى جملة من المواطن التي جرى فيها حذف الحرف، وسيعمد إلى رصد هذه الحالات معززة بالشواهد الشعرية، ومبيناً ما تركه هذا الحذف من ظلال على المعنى، وما دار من جدل ومناقشات بين النحاة إزاء كل واقعة.

١. حذف حروف الجر:

سمّاها البصريون بهذا الاسم لأنها تعمل الجر، كما أن حروف النصب تعمل النصب، وحروف الجزم تعمل الجزم، وسمّاها الكوفيون حروف الإضافة لأنها تضيف معاني الأفعال وتربطها بما بعدها. ولعمري إن تسمية الكوفيين أكثر دقة وعمقاً، وأقرب إلى المنطق -منطق اللغة- من تسمية البصريين.

جاءت آراء النحاة حول حذف حرف الجر متفاوتة، فمنهم من أجاز حذفه تخفيفاً على اللسان شريطة أمن اللبس. يقول سيبويه: "وزعم الخليل أن قولهم: لاهِ أبوك ولقيته أمس، إنما هو على: لله أبوك، ولقيته بالأمس، ولكنهم حذفوا الجار والألف واللام، تخفيفاً على اللسان، وليس كل جار يضمر؛ لأن المجرور داخل في الجار فصار عندهم بمنزلة حرف واحد، فمن ثم قبح، ولكنهم قد يضمرونه ويحذفونه فيما كثر من كلامهم، لأنهم إلى تخفيف ما أكثروا استعماله أحوج"[٢].ويسوق سيبويه أمثلة أخرى على هذا الضرب من الحذف، ومثل ذلك:"الله لا أفعل، وإذا قلت لاها الله لا أفعل لم يكن إلا الجر، وذلك أنه يريد لا والله، ولكنه صار (ها) عوضاً من اللفظ بالحرف الذي يجر وعاقبه"[٣].

ونجد صاحب المفصل يحذف في المقام نفسه، وللغرض نفسه، فيقول: "فحروف الجر تحذف في اللفظ اختصاراً واستخفافاً إذا كان في اللفظ ما يدل عليها،

---

(١) الخصائص: ج٢، ص ٦٧.

(٢) الكتاب: سيبويه، ج٢، ص ١٦٢-١٦٣.

(٣) المرجع السابق: ج٢، ص ١٦٠.

فـتجري لقـوة الدلالـة علـيها مجـرى الثابـت الملفوظ به، وتكون مراده في المحذوفِ منه ولذلك لا يبنى الاسم المحذوف منه" (١).

ويذهـب صـاحب المقتصـد إلـى أن الجـار لا يضـمر إلا قليلاً، بدليل قوله عندما أشـار إلـى حـذف حـرف القسـم فـي: الله لأفعلـن، بين الوجهين عند حذف حرف القسم فـرجح نصـب المقسـم بـه عـن إضـمار الجار. فقال: "والأكثر النصب"، وهذا مما يعزز قولنا: إن حذف الجار قليل (٢).

وهـناك مذهـب مغايـر لمـا سـبق يـرى أن حذفـه ليس بالقياس، ولا يتفق وواقع اللغـة التـي ورد فـيها، الأمـر الـذي حمل ابن جني إلى القول: هذا هو القياس، ألا يجوز حذف الحروف ولا زيادتها ومع ذلك فقد حذفت تارة، وزيدت تارة أخرى (٣).

وبعـد هذا العرض لآراء النحاة في قضية حذف الجار أقول: إذا كانت قضية التلازمية بيـن الجـار والمجـرور قـد تمنع من إسقاط الجار فكيف جاز أن يحذف النعت أو المنعوت، والمضـاف أو المضاف إليه، والمبتدأ أو الخبر، مع شدة التلازمية بين هذه الأطراف، وما دام هـناك دلـيل على المحذوف، والحذف قد أمن اللبس فلماذا لم يلجأ المتكلم إلى الحذف الذي يعد وسـيلة من الوسائل المتاحة للمتكلم، تعطيه الحرية في التعبير، وتوفر له قدرة أوسع في الإبانة والإفصاح، ونقل المعنى أو ما يدور في ذهنه نقلاً دقيقاً تاماً.

وفـي شـعر أبـي الطيـب المتنبـي ورد حذف حرف الجر في زهاء ثلاث وسبعين مرة، رصد الباحث مواطن هذا الحذف، فجاءت تمثل الحالات الآتية:

١. حـذف حـرف الجـر قـبل (أنْ) و(أنّ)" المصـدريتين، وهـذا الحذف قياسي لكثرة وروده فـي اللغـة، وهـو بهـذا يكـون متسـقاً مـع مـا جاء في شعر أبي الطيب المتنبـي، حيـث تـردد هـذا اللـون من الحذف بكثرة لافتة، وطرأ في مواطن غير معينة في البيت لاحترام الوزن:

---

(١) شرح المفصل: ابن يعيش، ٨/ ٥٢.

(٢) المقتصد: عبد القاهر الجرجاني، ٢/ ٨٦٨- ٨٦٩.

(٣) الخصائص: ابن جني ٢/ ٧٢.

كَفَــى عَجَــباً أنْ يَعْجَبَ النّاسُ أنّه   بَــنَى مَرْعَشــاً تَــباً لآرَائِهِــمْ تَباً [١]

ويَكْــبُرُ أنْ تَقْــذَى بِشَــيْءٍ جُفُونُه   إذا مــا رَأَتْــهُ خَلَّــةٌ بِــكَ فَــرّتِ [٢]

التقدير في البيت الأول: (من أنْ يعجب....)، وفي البيت الثاني: (عن أن تقذى...).

وقــد يطــرأ هــذا اللــون مــن الحذف في أواخر الأعجاز بداعي الوزن والقافية في كثير من الحالات:

تصــدُّ الــرياحُ الهــوجُ عــنها مخافةً   وتَفْــزَعُ مــنْها الطَّــيْرُ أنْ تَلْقُطَ الحَبَا[٣]

وللحسّـــــاد عُـــــذْرٌ أنْ يشـــحوا   علـــى نظـــري إلَـــيْه وأنْ يذوبـــوا [٤]

موطــن الشــاهد فــي البيت الأول هو: (أن تلقط) وتقديره: (من أن تلقط)، وفي البيت الثاني: (أن يشحوا...، وأن يذوبوا...)، والتقدير: (في أن يشحوا، وفي أن يذوبوا).

وحــذف الجــار مــع (أن)، و(أنّ) جائــز، ومطــرد مع أمن اللبس، لجأ إليه العرب كثــيراً طلــباً للإيجــاز حيــن يطــول الكــلام المتصل بأن وما يتصل به من مصدر، أو بأن الناصــبة للاســم ومعمولــيها، يقــول ابن يعيش: "وقد كثر حذفها (الحروف) مع أن الناصبة للفعــل، وأنّ المشــددة الناصــبة للاســم، نحــو: أنا راغب في أن ألقاك، ولو قلت: أن ألقاك مــن غــير حــرف جــر جــاز، وكذلــك تقول في المشددة: أنا حريص في أنك تحسن إليّ، ولو قلت: إنك تحسن إليّ من غير حرف جر جاز"[٥].

أمــا إذا خشــي اللــبس، امتــنع الحذف كما في قولنا: رغبت في أن تفعل أو عن أن تفعل، لإشكال المراد بعد الحذف[٦].

واخــتلف فــي محــل (أنْ، أنّ) ومدولهمــا بعــد حــذف حرف الجر، فذهب الخليل والكســائي إلــى أن محلهــا جــر، وذهــب ســيبويه والفراء إلى أنهما في موضع نصب[٧]،

---

(١) الديوان: ج١، ص ٦٧/ ٣٦.

(٢) الديوان: ج١، ص ٢٢١/٢.

(٣) الديوان: ج١، ص ٦٧/ ٣٦.

(٤) الديوان: ج١، ص ٧٥/١٤.

(٥) شرح المفصل: ابن يعيش، ١٥/٨.

(٦) شرح ابن عقيل: ٥٣٩/١- ٥٤٠، حاشية الصبان، ٩١/٢، شرح الكافية، ٢/ ٢٧٣.

(٧) شرح ابن عقيل: ٥٤٠/١.

ويميل الباحث إلى ما ذهب إليه الخليل والكسائي بعيداً عن التأويل والتقدير، الذي قد يؤدي إلى بعض الإرباك.

٢. حذف حرف الجر "ربَّ":

ربَّ حرف جر شبيه بالزائد، يفيد التقليل أو التكثير، فهو يشبه الحرف الأصلي في أن له معنى، ويشبه الحرف الزائد في عدم حاجته إلى عامل يرتبط به، وفي أنه يجر الاسم لفظاً لا تقديراً. ومن خصائصه يحذف ويقوم مقامه الواو، أو الفاء، أو بل، ويبقى عمله قائماً(١).

وفي شعر أبي الطيب المتنبي ورد هذا الضرب من الحذف بصورة كبيرة، وجاء في زهاء خمس وأربعين مرة، موزعة في البيت الشعري، لكن تردده في صدر البيت كان هو الغالب، ومما ورد لذلك الشواهد التالية:

ويومٍ كليلِ العاشقين كَمَنْتُهُ ... أُراقِبُ فيه الشَّمْسَ أيَّانَ تَغْرُبُ (٢)

ومُرْهفٍ سرت بين الجحفلين به ... حتى ضربْتُ ومَوْجُ الموتِ يلتَطِمُ (٣)

وَخَلَّةٍ في جليسٍ أتَّقيهِ بها ... كيما يَرَى أنّنا مِثْلانِ في الوَهَنِ (٤)

الشاهد في هذه الأبيات وهو على الترتيب: (ويومٍ، ومرْهفٍ، وخلةٍ)، حذف الشاعر رُبَّ وأقام مقامها الواو، وعلى هذا الأساس يصبح التقدير: (ربَّ يوم، ورب مرهفٍ، ورب خلة...).

وقد ألفيناه في جميع أجزاء البيت في آن واحد، ومثاله:

وهَولٍ كشفْتُ ونصْلٍ قَصَفْتَ ... ورُمْحٍ تركْتُ مباداً مبيدا (٥)

ومالٍ وهبْتَ بلا موْعدٍ ... وقَرْنٍ سَبَقْتَ إليه الوعيدا (٦)

---

(١) الجنى الداني: المرادي، ت فخر الدين قباوة، محمد نديم فاضل، دار الآفاق الجديدة، ط٢، ١٩٨٣م، ص ٤٥٤.
(٢) الديوان: ج١، ص ١٧٩/ ٧.
(٣) الديوان: ج٣، ص ٣٦٩/ ٢١.
(٤) الديوان: ج٤، ص ٢١٢/ ١١.
(٥) الديوان: ج١، ص ٣٦٨/ ١٠.
(٦) الديوان: ج١، ص ٣٦٨/ ١١.

التقدير في البيت الأول: (رب هولٍ...، رب نصلٍ...، رب رمحٍ)، وفي البيت الثاني: (رب مالٍ...، رب قرنٍ...)، حذف رب، وحل محلها الواو.

فجميع الأبيات التي وقع فيها هذا الضرب من الحذف وجاءت ممثلة بالأبيات السابقة، حذف فيها حرف الجر (رب) مع بقاء تأثيره، فيكون الاسم مجروراً دون حرف الجر، ويقال عنه: إنّه مجرور (بربّ المحذوفة)، ووردت رب محذوفة في شعر أبي الطيب المتنبي، ودل عليها الواو فقط، دون غيره من الحروف التي تنوب عنها.

وقضية العامل في الجر بعد (ربّ) قضية خلافية، فالكوفيون ذهبوا إلى أن واو ربّ تعمل في النكرة الخفض بنفسها، لأنها نابت عن (ربّ) فعملت عملها، وإلى ذلك ذهب المبرد من البصريين.

أما البصريون فقد رأوا أن واو ربّ لا تعمل، وإنما العمل لـ(ربّ) المقدرة، والواو حرف عطف، وحرف العطف لا يعمل لأنه غير مختص[1]. ومن أنصار هذا المذهب عبد القاهر الجرجاني فقال: "فقد قالوا: إن الواو عوض من رب، وليس ذلك بسديد لأن الواو لو كان عوضاً من رب لما جاء الجر مع بل وأجود من هذا أن يقال: إن الواو لو كان عوضاً لوجب ألا يجوز ظهور (ربّ) معه"[2].

- وبعد هذا العرض أود أن أقول: ربّ حرف جر شبه بالزائد يفيد التقليل وهو المرجوح من الأقوال "وقد تفيد التكثير بقرينة لفظية كقولنا: المدرس كالنبي، وربّ مدّرس مخلص محبوب، أو بقرينة معنوية في مقام الافتخار والمباهاة، لأن ذلك لا يكون إلا بالشيء الكثير نحو: ربّ فقير مؤمن ساعدته"[3]. يصح حذفه من الكلام مع بقاء تأثيره، وقد ورد في اللغة محذوفاً بعد ثلاثة حروف (الواو، والفاء، بل) وبعد الاستقصاء الشامل انتهى البحث إلى أن الواو وحدها هي التي جاءت مع حرف الجر (رب) دون غيرها من الحروف في شعر أبي الطيب المتنبي.

---

(١) الأنصاف في مسائل الخلاف: الأنباري، مسألة رقم (٥٥)، ص ٣٥.

(٢) المقتصد: عبد القاهر الجرجاني، ٢/٨٣٦.

(٣) المعجم الوافي في النحو العربي: علي الحمد وأحمد الزعبي، ص ١٧٢.

٣. حذف حرف الجر المتعدي به الفعل:

ورد هذا الضرب من الحذف في شعر أبي الطيب المتنبي بنسب قليلة جداً، وجاء موزعاً في جميع أجزاء البيت الشعري، ومما ورد لذلك الشواهد التالية:

وَقَاكَ رَدَى الأعداءِ تَسْري عليهم ... وزارك فيه ذو الدّلالِ المحجَّبُ [١]

وَهَبَ الذي ورِثَ الجدود وما رَأى ... أفعالهم الابْنَ بلا أفْعَالِه [٢]

قد اخترتُك الأمْلاكَ فاخترْ لهم بنا ... حديثاً وقد حكّمْتُ رَأيَك فاحكمِ [٣]

فَنَال حياةً يشتهيها عدوُّه ... وموتاً يُشَهِّي المَوْتَ كُل جَبَان [٤]

الأبيات السابقة حذف فيها حرف الجر وأعمل الفعل، فالشاهد في البيت الأول: (وقاك من ردى الأعداء)، حذف الجار، ووجب النصب للذي كان مجروراً (ردى الأعداء)، وفي البيت الثاني حذف الجار في (ورث من الجدود) وجعله يعمل مباشرة في مفعوله، وفي البيت الثالث: (اخترتك من الأملاك) حذف الجار وأوصل الفعل إلى الاسم الذي كان مجروراً فنصبه، أما البيت الأخير: فالفعل يشهّى لا يتعدى إلى مفعولين، وإنما يتعدى إلى الثاني بحرف جر فحذفه وهو يريده. كأنه قال: (إلى كل جبان).

وهذه المسألة متناهية في الدقة واللطافة، فقد ترد كلمة منصوبة وقبلها فعل، يبدو ظاهراً أنه عامل فيها، إلا أنه فعل لازم قاصر لا يقوى على النصب، واصطلح على تسميته بذلك الاسم لأنه لا يصح أن ينصب فحينئذ يقدر لهذا المنصوب حرف جر محذوف، ولكن النحويين لم يصلوا إلى قرار حاسم في مسألة تعدى هذا الفعل ولزوم ذلك[٥].

وابن يعيش يرى أن الفعل الذي يفتقد وجوده إلى محل غير الفاعل، نحو: ضرب، قتل، ولم ينبئ لفظه عن ذلك فهو لازم نحو قام وذهب، ثم يضيف الأفعال التي

---

(١) الديوان: ج١، ص ١٧٩/ ٦٠.

(٢) الديوان: ج٣، ص ٦٢/ ٣٣.

(٣) الديوان: ج٤، ص ١٤٠/ ٣٢.

(٤) الديوان: ج٤، ص ٢٤٣/ ٩.

(٥) الحذف في الحديث النبوي الشريف، أحمد فليح، رسالة ماجستير، ١٩٨٧، ص ٣٦.

تقتضي مفعولاً إلى فعل يفضي إلى مفعوله بنفسه، لأن فيه قوة أفضت به للمفعول مباشرة، وآخر ضعف عن تجاوز الفعل إلى المفعول فاحتاج إلى أن يستعين به ويقويه، واقتضى تقوية بحرف الجر(١).

وحاول ابن السراج أن يصل إلى قرار في مسألة التعدي واللزوم وهو من ألطف ما سمعت- إذ يقول: "ما كان مضاده لازماً فهو لازم، وما كان مضاده متعدياً فهو متعدٍ، وهذا هو مذهب سيبويه، ومتى وجدت الفعل غير متعدٍ ووجدت العرب قد عدته، فاعلم أن ذلك اتّساع في اللغة واستخفاف، وأن الأصل فيه أن يكون متعدياً بحرف جر، وإنما حذفوه استخفافاً"(٢).

وأما ابن عقيل فيرى أن الفعل اللازم يصل إلى مفعوله بحرف جر، وقد يحذف حرف الجر فيصل إلى مفعوله بنفسه، وحذف حرف الجر هنا لا ينقاس عليه ويقتصر فيه على السماع(٣).

ومجمل القول أن حذف حرف الجر في مثل هذه الأفعال جاء سماعاً، ولا ينقاس عليه، وجعل الأفعال اللازمة تدخل مباشرة وتؤثر في الاسم المجرور بحيث تجعله منصوباً -كما يقولون- على نزع الخافض، يحقق السعة في الكلام سواء كان في الشعر أم النثر.

٢. حذف اللام الواقعة في جواب (لو، لولا):

يرى طاهر سليمان حمودة أن هذا اللون من الحذف هو حذف سماعي، وقلة الأمثلة عليه في اللغة جعلتهم يقصرونه على السماع ولا يجيزون القياس عليه(٤)، لكن ما وجده الباحث عند المتنبي هو غير ذلك، إذ ورد هذا اللون من الحذف في شعره بكثرة بالغة، وجاء في زهاء (١٠٣) مائة وثلاثة مواضع(*)، موزعة في جميع أجزاء البيت الشعري، ومما ورد على ذلك الشواهد التالية:

---

(١) شرح المفصل، ابن يعيش، ٧/ ٦٢، ٨/ ٥٠.

(٢) الأصول في النحو: أبو بكر محمد بن سهل بن السراج النحوي البغدادي، تحقيق د. عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، ١٩٨٥، ٣/ ١٧٠- ١٧١.

(٣) شرح ابن عقيل على الألفية: ج١، ص ٥٣٨.

(٤) ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي: د. طاهر سليمان حمودة، ص ٢٤٧.

(*) انظر: الملحق (١٦٦).

ولــو غــيْرُ الأمــيرِ غــزَا كِلابَــا ثــنَاهُ عَــنْ شُمُوسِــهِمُ ضَــبابُ [1]

وإنّــك للمشــكور فــي كــلّ حَالةِ ولَــوْ لَــمْ تكــنْ إلا البَشَاشَةَ رِفْدُهُ [2]

لــو كَــانَ علمُــكَ بالإلــه مُقسّــماً فــي الــنّاس مــا بَعَثَ الإله رسول [3]

لــو اسْــتَطَعْتُ ركبْــتُ النّاسَ كلّهم إلــى ســعيد بــن عــبد الله بُعْرانا [4]

الشــاهد فــي الأبــيات الســابقة هو حذف اللام الواقعة في جواب الشرط (لو)، فتارة يكــون الجــواب ماضــياً مثبــتاً، وتــارة أخرى يكون منفياً بما، والغالب على المثبت دخول الــلام علــيه، لكــنه فــي بعــض الأحــيان تــتجرد مــنه اللام، والغالب على المنفي تجرده منها[5].

ومما ورد حذف اللام في جواب (لولا) الشواهد التالية:

ولــولا أيــادي الدّهــرِ في الجَمْعِ بيننا غَفِلْــنَا فلــم نُشْــعِرْ لــه بذنــوب [6]

تثــيرُ علــى سَــلَمْيَة مُسْــبَطِرّاً تَــنَاكرُ تحــتهُ لــولا الشّــعار [7]

واقْسِــمُ لــولا أنّ فــي كُــلّ شَــعْرَةِ لــه ضَــيْغَمًا قلــنا لــه أنْتَ ضَيْغَم [8]

والشــاهد فــي هــذه الأبــيات هــو حــذف اللام الواقعة في جواب (لولا). يقول ابن عصــفور: حــذف الــلام مــن جــواب "لولا" ضرورة، ويجوز في قليل من الكلام، وبعضهم سوّى بين حذف اللام وإثباتها في (لو) و(لولا) [9].

ومجمــل القــول حــول الــلام الواقعــة فــي جواب (لو، لولا) إنْ الجواب سواء كان مثبــتاً أم منفــياً، قــد تقــترن بــه الــلام وقــد يخلو منها، لتحقيق أغراض للمتكلم نفسه، فقد

---

(١) الديوان: ج١، ص ٨٣/ ٣١.

(٢) الديوان: ج٢، ص ٢٩/ ٤٣.

(٣) الديوان: ج٣، ص ٢٤٤/٤٤.

(٤) الديوان: ج٤، ص ٢٢٤/ ١٦.

(٥) الجنى الداني، المرادي، ص ٢٨٣، المغني لابن هشام، ١/٢٧١.

(٦) الديوان: ج١، ص ٥٢/ ١٧.

(٧) الديوان: ج٢، ص ١٠٣/ ١٦.

(٨) الديوان: ج٤، ص ٨٤/ ١٤.

(٩) الجنى الداني: المرادي، ص ٥٩٨- ٥٩٩.

تتمثل بالإيجـاز والاختصــار، وقـد تكـون أغراضاً بلاغيّة نفسيّة تستنبط من السياق نفسه من خلال القرائن التي تعتري ذلك التركيب.

٣. حذف حرف النداء:

أسـلوب شـائع فـي شـعر المتنبـي، وجاء في زهاء اثنتين وستين مرة(*)، وهو من خصـائص المطـالع، فأكـثر مـا كان منه في صدر البيت، بحيث يتنزل المنادى بعد الحذف في صدارة البيت، فيبرز بذلك لفظه، ويقوى به معناه، وينحصر فيه الاهتمام.

فمن طوالع المتنبي المحذوف فيها حرف النداء:

أبـا المِسْـكِ هَـلْ في الكَأسِ فَضلٌ أنَا له ... فإنّـي أُغَنّـي مُـنْذُ حيـنٍ وتَشْـرَبُ (١)

أيهـا الواسِـعُ الفـناء ومـا فـيـ ... ـه مبيـتٌ لمـالكِ المجـتاز (٢)

مُحِبّـي قيامـي مـا لذالكـم النّصْـل ... بَـريّاً مـن الجَـرْحَى سَليما من القَتْل (٣)

وقـد يطـرأ حـذف حـرف الـنداء فـي غـير مقام المطلع، فيكون تارة في الصدر وأخرى في العجز، ومما ورد لذلك الشواهد التالية:

فحيّيْـتُ خَـيْرَ ابـنٍ لخير أب بها ... لأشْـرَفِ بَيْـتٍ فـي لُـؤيّ بـن غالب (٤)

فـلا عدِمْـت أرض العراقين فِتْنَةً ... دَعَـتْكَ إلـيها كاشـفَ الخـوفِ والمَحْلِ (٥)

إذا العـالمون عَـرُوك قـالوا: ... أفِدْنَـا أيّهـا الحَـبْرُ الهُمَـام (٦)

مواطـن الشـاهد فـي الأبـيات السـابقة هـو حذف حرف النداء، وتقديره في البيت الأول: (يـا خـير ابـنٍ لخـير....)، وفي البيت الثاني جاء موطنه في عجز البيت، وتقديره: (يـا كاشـف الخـوف...)، وفـي البيـت الثالث أيضاً جاء في العجز وتقديره: (يا أيها الحبر

(*) انظر الملحق (١٦٧).

(١) الديوان: ج١، ص ١٨٢/ ٢٢.

(٢) الديوان: ج٢، ص ١٨١/ ٢٤.

(٣) الديوان: ج٣، ص ١٦٠/ ١.

(٤) الديوان: ج١، ص ١٥٩/ ٤٠.

(٥) الديوان: ج٣، ص ٢٩٢/ ١٤.

(٦) الديوان: ج٤، ص ٨٠/ ٤٠.

الهمـــام)، ولعــل الــذي ســوّغ للشـــاعر الحـــذف هذا هو التخفف والاختصار لكثرة دوران استعماله على الألسنة.

ذكــر الــنحاة أن حـــرف الــنداء يحـــذف جـــوازاً. قال الزجاج: "النداء موضع حذف وتخفــيف، وذلــك حســن جائــز فصيح ورد به الكلام"[1]، وقال سيبويه: "وإن شئت حذفتهن كلهــن اســتغناء –أي حــروف الــنداء– كقولك: (حار بن كعب)، وذلك أنه جعله بمنزلة من هــو مقــبل علــيه بحضــرته يخاطــبه[2]، فــي حين نرى جلّ النحاة يجعلون الحذف خاصاً بـــ(يـــا). قـــال ابـــن هشـــام: وهـــي أكثر أحرف النداء استعمالاً، ولهذا لا يقدر عند الحذف سواها[3].

والحــذف هــذا دلــيل أكــيد علـــى أن العـــرب لـــم تقـــدر أحرف النداء عوضاً من (أدعـــو) أو (أنـــادي)، لإجـــازتهم حذفهـــا، نصّ عليه ابن مالك[4]، وهذا الحذف يكون جائزاً لدلـــيل مـــن الســـياق، وقـــوة فـــي القرائن تدل بوضوح أن المحذوف حرف النداء ليس غير، نحـــو "**يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَذَا**" [يوســف ٢٨] وتقديــرها يـــا يوســـف، ويكـــون هـــذا الحذف للتعظيم والتفخيم وقصد المبالغة.

عـــرض الـــنحويون للمواضـــع التـــي لا يجـــوز فيها حذف حرف النداء وهي: "لفظ الجلالـــة إذ لـــم تلحـــق بـــه المـــيم والندبة، والاستغاثة، واسم الجنس، واسم الإشارة، والنكرة غـــير المقصـــودة، والمتعجـــب مـــنه، والمـــنادى البعيد، والمضمر المخاطب، وذهب قوم إلى إجـــازة الحـــذف فـــي اســـمي الإشـــارة والجـــنس والـــنكرة غير المقصودة ومن هؤلاء ابن مالك"[5].

---

(١) إعراب القرآن الكريم: ٢/٦٤٩.

(٢) الكتاب: سيبويه، ٢/ ٢٣٠.

(٣) انظــر: تفســير الكشاف، الزمخشري أبو القاسم جار الله محمود بن عمرو (ت ٥٣٨)، المطبعة البهية المصرية، ١٩٢٥.، ج٤/ ١٤٥، وانظر، رصف المباني، ص ٤٢٥، الجنى الداني، ٣٥٤.

(٤) شرح الفية ابن مالك لابن الناظم، ص ٥٦٦، وانظر: الأشباه والنظائر: ٢/ ١٣٢.

(٥) اللمع: ابن جني، ١٠٨، الأشباه والنظائر: ٢/ ٩٩. شرح التصريح على التوضيح، ٢/١٦٤– ١٦٥.

ويرى فريق من النحويين أنه لا يجوز حذف حرف النداء مطلقاً، لأن ذلك يأباه القياس، ويعلل ذلك أن الحروف إنما جيء بها اختصاراً، ونائبة عن الأفعال [١]، وهذا الكلام مردود عليهم لوفرة الشواهد في كلام العرب على جواز حذف حرف النداء، نظراً لما يجسده هذا الحذف من معاني تضفي على الكلام جمالاً وبهاء.

٤. حذف النون:

تتعرض النون للحذف في مواضع كثيرة، وتعرضها عندما تكون طرفاً في آخر الكلمة هو الأكثر، ويرى طاهر حمودة أن حذف النون يتردد في لسان العرب كثيراً، وأنها تأتي من حيث كثرة تردد حذفها بعد حروف العلة [٢].

وفي شعر أبي الطيب المتنبي ورد هذا اللون من الحذف –حسب استقراء الباحث– في زهاء سبع عشرة مرة[*]، وبعد الاستقصاء الشامل وجد هذا الحذف يتردد ما بين وسط الكلمة وآخرها –وهو الغالب– ولم يقتصر على موطن معين من البيت، بل جاء في مواطن مختلفة منه، ومما ورد لذلك الشواهد التالية:

ومَنْ يَكُ قَلْبٌ كقلبي لَهُ   يَشُقَّ إلى العزِّ قَلْبَ التَوَى [٣]

لو فَرَّقَ الكَرَمَ المُفَرِّقَ مَاله   في النّاسِ لَمْ يَكُ في الزّمان شَحِيحُ [٤]

نَحْنُ رَكْبٌ مِلْجِنَّ في زِيِّ ناسٍ   فَوقَ طَيْرٍ لَهَا شُخُوصُ الجَمَالِ [٥]

الشاعر في البيت الأول والثاني حذف النون من (يك) وهو كثير في اللغة، إذ أن أصلها (يكن) وهي مسبوقة بـ(مَنْ) الشرطية في البيت الأول، و(لم) حرف الجزم في البيت الثاني، وجاء بعدها متحرك وهو (القاف) و(الفاء)، وقد رأى سيبويه والجمهور أن هذا الحذف مشروط

---

(١) شرح المفصل: ابن يعيش، ٢/ ١٥.

(٢) ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي: طاهر سليمان حمودة، ص ١٥٦.

(*) انظر الملحق (١٦٨).

(٣) الديوان: ج١، ص ٤٢/ ٢٣.

(٤) الديوان: ج١، ص ٢٥٠/ ١٨.

(٥) الديوان: ج٣، ص ١٩٤/ ١٠.

بكـــون الحـــرف التالي للنون متحركاً، دون أن يكون المتحرك ضميراً متصلاً، وإن وليه ساكن أجاز ذلك يونس، وقد قرئ شاذاً (لم يك الذين كفروا) [١].

وحـــذف هـــذه الـــنون خـــاص بمضـــارع كان، ولا يقاس في غيره من الأفعال إذ لم يـــرد الحـــذف فـــي نحـــو لـــم يـــزن ولـــم يهـــن [٢]، وقد حذفوا النون واستجازوا ذلك لكثرة الاستعمال في كلامهم.

أمـــا البيـــت الثالـــث فقـــد حذفـــت الـــنون مـــن (ملجن)، وأصلها (من الجن) فحذفت الـــنون لالـــتقاء الســـاكنين، وقصـــره الـــنحاة على الضرورة، والقياس في الاختيار التحريك وعدم الحذف [٣]، وها نحن نجد المتنبي في غير مرة يحذف ثم يُدْغم.

وأما ما جاء في وسط الكلمة فقد اقتصر على الشاهد التالي:

قُشَـيْرٌ وبلَعْجَـلان فـيها خفـيّةٌ   كراعيـن فـي ألفـاظِ ألْـثغَ نَاطِقِ [٤]

موطـــن الشـــاهد هـــو: "بلعجـــلان" ويـــريد بنـــي عجـــلان، فحـــذف ثقة بالسامع، إذ يقولـــون: بلعنـــبر وبلحـــارث فـــي بنـــي العنبر، وبني الحارث، ورغم أن سيبويه يصف هذا اللـــون مـــن الحـــذف بالشـــذوذ، إلا أنـــه يراه مطرداً في كل قبيلة تظهر فيها لام المعرفة، أي أن حذف النون من بني يرد إذا كان بعدها (آل) [٥].

ولعل عملية الحذف هذه نظراً لوجود التقارب الصوتي ما بين الباء واللام سهلت المهمة أمام عملية الدمج التي تقتضي الربط بين الكلمتين وجعلها كلمة واحدة، مضافاً إلى ذلك ما يفيده هذا الحذف من الخفة التي تحقق الغرض المنشود لدى المتكلم وهو السرعة.

---

(١) شرح ابن عقيل على الألفية: ج١، ص ٢٩٩- ٣٠٠.

(٢) ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي: طاهر سليمان حمودة، ص ١٦١.

(٣) ظاهر الحذف في الدرس اللغوي: طاهر سليمان حمودة، ص ١٦٣.

(٤) الديوان: ج٢، ص ٣٢٤/ ٢٤.

(٥) الكتاب: سيبويه، ٤/ ٤٨٤.

٧. حذف الهمزة:

ورد حذف الهمزة في شعر أبي الطيب المتنبي في زهاء خمس عشرة مرة[*]، وبعد الاستقصاء وجد الباحث أن الحذف في الهمزة شكلان، الأول: حذف الهمزة من بناءِ الكلمة، ونسبته بسيطة، ومثاله:

مَـرَتْكَ ابْـنَ إِبْرَاهِـيمَ صَافِيَةُ الخَمْرِ وَهُنِّئْـتَها مِـنْ شَـارِبٍ مُسْكِرِ السُّكرِ[١]

فمُـرْ وأوْمِ تُطَـعْ قُدِّسْـتَ مِـنْ جَبَلٍ تَـبَارَكَ اللهُ مُجْـرِي الـرُّوحَ في حَضَنِ [٢]

موطـن الشـاهد هـو حـذف الهمـزة من بنية الكلمة فهو في البيت الأول: (مرأتك)، وفـي البيـت الثانـي: (أومـئ)، ولعـل السـبب الـذي جعـل الشاعر يلجأ إلى الحذف هو الضرورة الشعرية.

أمـا الشـكل الثانـي لحـذف الهمـزة فهـو المتمثل بحذف همزة الاستفهام، ورد هذا الضـرب مـن الحـذف فـي شـعر أبـي الطيب المتنبي، وجاء في مواطن مختلفة من البيت الشعري ، ومما ورد لذلك الشواهد التالية:

شـيم الليالـي أنْ تُشَـكِّكَ ناقتـي صَـدْرِي بهـا أفضـي أم البَـيْداءُ[٣]

نُهَنِّـي بصـورٍ أم نهنِّـئُها بكـا وَقُـلْ لَلـذي صـورٌ وأنـت لـه لكا[٤]

يَظُـنُ أنَّ فـؤادي غَـيْرُ مُلْتَهِـبِ وأنَّ دَمْـعَ جفونـي غـيرُ مُنْسَـكِبِ[٥]

أحْـيَا وأيْسَـرُ مـا قاسيْتُ ما قتلا والبيـنُ جَـارَ علـى ضَعْفِي وما عَدَلا[٦]

الأبـيات السابقة الذكر جاءت شاهدة على أنها تفيد الاستفهام، لكن دون أداة من أدواته، ففي البيت الأول: (صدري بها أفضى أم البيداء)، والتقدير: (أصدري بها أفضي أم البيداء) وفي البيـت الثاني: (نهني بصور أم...)، والتقدير: (أنهني بصور أم...)، والواضح من خلال هذين

(*) انظر الملحق (١٦٨).

(١) الديوان: ج٢، ص ١٣٧/ ١.

(٢) الديوان: ج٤، ص ٢٢٠/ ٤٢.

(٣) الديوان: ج١، ص ٩/١٦.

(٤) الديوان: ج٢، ص ٣٨١/ ١.

(٥) الديوان: ج١، ص ٨٩/ ١٢.

(٦) الديوان: ج٣، ص ١٦٢/ ١.

البيتيــن أن هــناك قريــنة تدل على الاستفهام وهي وجود (أم) في السياق وهذا ما جعله النحاة وخاصــة سيبويه شرطاً رئيسياً عند حذف أداة الاستفهام، أما البيت الثالث فيكون تقديره: (أيَظُنَّ أن فــؤادي غَيْرُ ملتهبٍ...)، وفي البيت الأخير: (أأحيا...)، حذفت همزة الاستفهام هنا من غير (أم) والذي دل عليها التنغيم مع معاونة السياق.

وقد علل ذلك الأمير في حاشيته إذ قال: "وقصره سيبويه على الضرورة واستدل له ابن الحاجب بأنهم أوجبوا تقديرها لتدل ابتداء على إنشاء الاستفهام، فإذا امتنع تأخيرها فأولى إزالتها بالمرة، والجواب أن الحذف إنما يكون لقرينة تدل عليها ابتداء"(١).

ويــرى الــنحاة أن الأداة التــي يجــوز حذفهــا فــي الاستفهام هي (الهمزة) لا غير، لأصــالتها وأنهــا أم الــباب، إلا أن هــذا الحــذف ليس مطلقاً في كل أحواله، بل هو مرهون بالســياق وقرائــن الأحــوال، فمــتى دلّ فــي النص دليل على أن السياق سياق استفهام، ولم يكــن فــي الكــلام أداة خاصــة بــه، قدرت الهمزة، وأكثر ما يوجد الحذف مع أم، لأن فيها دلالةً عليها.

وذهــب قــوم إلــى أن حــذف همــزة الاستفهام، لأمن اللبس، من ضرورات الشعر، ولــو كانــت قــبل (أم) المتصــلة، وهو ظاهر كلام سيبويه، وذهب الأخفش إلى جواز حذفها فــي الاختــيار، وإن لــم يكــن بعدهــا (أم)، وحذفهــا مطــرد إذا كان بعدها (أم) المتصلة، لكثرته نظماً ونثراً(٢)، وعند الزجاج حذفها حسن جائز إذا كان هناك ما يدل عليه"(٣).

ويــروي ابــن جنــي عــن أســتاذه أن حــذف الحرف ليس بقياس "وذلك أن الحرف نائــب عــن الفعــل وفاعلــه، والهمزة وهل نائبان عن استفهم، فلو ذهبت تحذف الحرف كان ذلــك اختصــاراً، واختصــار المختصــر إجحــاف بــه، وحذفــه لا يكــون إلا لقوة الدلالة

---

(١) حاشية الأمير على المغني "الهامش": ج١، ص ١٣.

(٢) الكتاب: سيبويه، ج٣، ص ١٧٤، الجنى الداني: المرادي، ص ٣٤.

(٣) إعراب القرآن المنسوب إلى الزجاج: ١/ ٣٥٢، ٣/ ١٧٥.

عليه[1]. إلا أن ابن جني يجعل ذلك كثيراً[2]، وأما الرضي فيجعل حذف الهمزة قليلاً[3].

أما المحدثون فقد نصوا على حذف الهمزة إذا فهم من السياق ما يدل على الاستفهام بشرط وجود أم المتصلة، ويعلل خليل عمايرة –رحمه الله– السبب الرئيس في حذف الهمزة دون غيرها من أدوات الاستفهام الأخرى بقوله: "فلا تحذف هل خشية اللبس وعدم وضوح المراد بالسؤال عند حذفها؛ لأن لها معنى خاصاً في الجملة الاستفهامية (الاستفهام عن النسبة)، وأما بقية أدوات الاستفهام، فلأن ما يستفهم عنه بها هو المعنى الحقيقي الذي تتصرّف له الجملة"[4].

والذي يراه الباحث أن وجود الاستفهام دون أداة يكاد يشكل ظاهرة في كلام العرب، وهذا الحذف لا يكون إلا بدليل، قال ابن السراج: "واعلم أن جميع ما يحذف فإنهم لا يحذفون شيئاً إلا وفيما أبقوا دليلاً على ما القوا" [5].

وهذه الظاهرة تؤدي بنغمة صوتية ظاهرة في اللغة المنطوقة –اللغة المنطوقة أصل اللغة– وهذه النغمة الصوتية الصاعدة تأتي في موقع الأداة من حيث الوظيفة والمعنى [6]. فالجملة (جلس عليّ) لو نطقها إنسان بنغمة صوتية مستوية تكون جملة خبرية ولو نطقها بنغمة صوتية صاعدة لانتقلت إلى الاستفهام، فالتنغيم، إذاً، وسيلة في نقل المعنى الذي تعجز عن نقله اللغة المكتوبة، وقد أدرك القدماء عنصر التنغيم، وأشاروا إليه بإشارات تدل على عمق فكر عندهم، وإن لم تكن تلك الإشارات كبيرة بحيث تشكل نظرية متكاملة، ولعل السبب في ذلك يعود إلى أن نظرية العامل والحركة الإعرابية شغلتهم كثيراً عن ذلك.

وحذف الهمزة يأتي في سياق المواقف السريعة التي لا تتحمل الإطالة والإسهاب، لذلك يلجأ المتكلم إلى الحذف طلباً للإيجاز والاختصار والخفة أيضاً، كون

---

(1) المحتسب: ابن جني، ١/١٥.

(2) الخصائص: ابن جني، ٢/٦٩.

(3) شرح الكافية: الرضي، ٢/ ٢٧٣.

(4) في التحليل اللغوي: خليل عمايرة، ص ١٤٧.

(5) الأصول في النحو: ابن السراج ٢/ ٢٥٤.

(6) علم اللغة العام: كمال بشر، ١٨٩، في نحو اللغة وتراكيبها "منهج وتطبيق"، د. خليل عمايرة، ١٧٤، وانظر: الأصوات اللغوية: إبراهيم أنيس، ص١٧٥.

الهمــزة مــن أصــعب الأصــوات نطقــاً، فهو صوت شديد، لا هو بالمهموس ولا بالمجهور، يحــتاج إلــى جهــد عضــلي عند النطق به، إذ ينحبس الهواء القادم من الرئتين عند المزمار انحباســاً تامــاً ثــم يــنفرج المــزمار فجــأة[1]، ولعــل هذا الاستثقال الذي تحدثه الهمزة هو الذي دفع بالمتكلم لأن يحذف تارة، ويبدلها تارة أخرى كما رأينا عند شاعرنا.

ورد حــذف بعض الحروف في غير المواضع السابقة، وقلة الأمثلة عليها جعلت النحاة يقصــرونه على السماع، ولا يجيزون القياس عليه، وقد تمثلت ألوان هذا الحذف ومواضعه فيما يلي:

١. حذف الفاء الواقعة في جواب الشرط:

ورد حــذف الفــاء الواقعــة فــي جــواب الشرط بنسبة قليلة جداً في شعر أبي الطيب المتنبي، وقد جاء في ثلاثة مواطن وهي:

ومَــنْ يجعــلِ الضّــرغام بازاً لصيده ... يُصَيِّرْهُ الضّــرغَامُ فــيما تَصَــيّدا [2]

ومــا عِشْــتُ مــا مــاتوا ولا أبَوَاهُمُ ... تمــيم بــن مُــرّ وابــن طابخــة أدُّ [3]

ملِــكٌ إذا عاديــت نفســك عــادِهِ ... ورَضِــيتَ أوْحَــشَ مــا كرهت أنيسا [4]

والمتنبــي فــي البيــت الأول أراد الفــاء ثــم حذفهــا، وهــذا حذف جائز، والتقدير: (فيصــيّره)، وفــي البيــت الثانــي: (فما ماتوا) على اعتبار ما الأولى شرطية والثانية منفية، وحذفــت الفــاء للضــرورة. أمــا فــي البيت الثالث فهناك تقديم وتأخير، تقديره: (إذا عاديت نفسك ورضيت أوحش ما كرهت) فعاده، ولكنه حذف الفاء ضرورة.

والفــاء تــرد علــى أوجــه كثــيرة، ولكــن مــا يهمنا هنا هو مدار البحث، الرابطة لجــواب الشــرط، وجــواب الشــرط قســمان مــن الأفعــال، فعــل يصلح لأن يكون جواباً للشــرط، ويعمــل بــه الجــزم مباشــرة، وفي هذه الحالة لم يحتج إلى (فاء)، والثاني لخصه الــنحاة فــي جملــة واحــدة وهــي "كــل مــا لا يصح أن يقع جملة شرط"، وفي هذه الحالة

(١) الأصوات اللغوية: إبراهيم أنيس، ص ٩٠.

(٢) الديوان: ج١، ص ٢٨٧/ ٢٦.

(٣) الديوان: ج١، ص ٣٨٢/ ٣٣.

(٤) الديوان: ج٢، ص ١٩٦/ ١٢.

وجب اقترانه بالفاء ليعلم ارتباطه بأداة الشرط [١]. وهي منحصرة في المسائل التالية[٢]:

أن يكون الجواب جملة اسمية، أو فعلية طلبية، أو فعلاً غير متصرف أو مقروناً بحرف تنفيس، أو قد أو(لن)، أو (إن) أو منفياً بـ(ما). أما الفعل الماضي غير المتصدّر بقد، والمضارع المتصدر بلم فلا تدخلهما الفاء، وأما الفعل المضارع المتصدر بلا فيجوز فيه الفاء وتحركها [٣].

وقد ورد في لسان العرب أن (إذا) تنوب عن الفاء في ربط الجواب بالشرط، غير أن ابن هشام اشترط في ذلك أن تكون أداة الشرط (أن) والجواب جملة اسمية غير طلبية [٤].

وأما حذف الفاء الواقعة في جواب الشرط فقد اختلف فيه النحاة، يقول سيبويه: "وسألته -يعني الخليل- إن تأتني أنا كريم، فقال: لا يكون هذا إلا أن يضطر شاعر، والفاء وإذا لا يكونان إلا معلقتين بما قبلهما، فكرهوا أن يكون هذا إلا جواباً حيث لم يشبه الفاء، وقد قاله الشاعر مضطراً" [٥].

وذهب المبرد إلى منع ذلك حتى في الشعر، أما الأخفش فقال: إن ذلك واقع في النثر الفصيح، ومَثّل له بقوله تعالى: (إن ترك خيراً الوصية للوالدين)[٦]، ويرى أنه جائز في الاختيار[٧].

وأما ابن مالك فقال: "يجوز في النثر نادراً، ومنه حديث اللقطة "فإن جاء صاحبها وإلا استمتع بها" [٨]. أي فاستمتع بها.

---

(١) الجنى الداني: المرادي، ص ٦٦- ٦٩، وانظر: شرح ابن عقيل، ٢/ ٣٧٥.

(٢) المغني: لابن هشام، ١/١٦٤- ١٦٥، الكافية: ٢/٣٦٢.

(٣) شرح الكافية: الرضي، ٢/ ٣٦٢.

(٤) أوضح المسالك: ابن هشام، ٣/ ١٩٥، شرح ابن عقيل: ٢/ ٣٧٦.

(٥) الكتاب: سيبويه، ٣/ ٦٤.

(٦) مغني اللبيب: ابن هشام، ج٢، ص ١٦٥.

(٧) الجنى الداني: المرادي، ص ٦٩.

(٨) مغني اللبيب: ابن هشام، ج٢، ص ١٦٥.

ومجمل القول، أنه إذا وقع ما لا يصح أن يكون جواباً وجب اقترانه بالفاء، ويكاد النحويون يجمعون على أنه لا يجوز ولا يصح حذفها إلاّ في الندرة، والضرورة الشعرية.

٢. حذف لام الأمر:

وقع هذا اللون من الحذف في شعر أبي الطيب مرة واحدة، وقد تمثل في البيت الشعري التالي:

جَـزَى عَـرَباً أمسَـتْ ببُلْبَيْس رَبُّها بِمَسْـعَاتِها تَقْـرَرْ بِـذاكَ عُـيُونُها [١]

أراد "لتقرر" على الأمر فحذف اللام وأبقى عملها، ضرورة لكن هذه الضرورة تعد من الضرائر المستقبحة عند النحاة؛ لأن الجازم أضعف من حرف الجر [٢]. وجمهور النحاة يقصرون هذا النوع من الحذف على الشعر [٣]. ومذهب المبرد منع ذلك حتى في الشعر، وذهب الكسائي، إلى أنه يجوز حذفها بعد الأمر بالقول، وذكر في (شرح الكافية) أن حذفها وإبقاء عملها على ثلاثة أضرب: كثير مطرد، وقليل جائز في الاختيار، وقليل مخصوص بالاضطرار [٤].

وخلاصة القول حول حذف اللام (لام الأمر) أن الشاعر قد يلجأ إلى هذا الحذف ضرورة قد تقتضيه مقتضيات صوتية تتصل بالموسيقى الخارجية للبيت وهي الوزن والقافية.

٣. (أن) المصدرية:

ورد حذف (أن) المصدرية في شعر أبي الطيب المتنبي في مواضع يعد الحذف فيها شاذاً ولا يقاس عليه، وهو مقصور على السماع، وقد جاءت هذه المواضع في مختلف أجزاء البيت، ومما ورد لذلك الشواهد التالية:

بيْضَـاءُ يَمْـنَعُها تَكَلَّـمَ دَلُّهـا تـيهاً ويَمْـنَعُهَا الحَـيَاءُ تَمِيسَـا [٥]

---

(١) الديوان: ج٤، ص ٢٤٩/ ١.

(٢) الكتاب: سيبويه، (الحاشية)، ٣/٨.

(٣) المغني: ابن هشام، ٢/ ١٦٥.

(٤) الجنى الداني: المرادي، ص ١١٣.

(٥) الديوان: ج٢، ص ١٩٥/ ٨.

ولـو حُمِّلَتْ صُمُّ الجِبالِ الذي بنا غَداةَ افتَرَقْنا أوْشَكَتْ تَتَصَدَّعُ(١)

ونفـوسٌ إذا انـبرتْ لِقِـتالٍ نَفِـدَتْ قَـبلَ يَـنْفَذُ الإقْـدامُ(٢)

الشاهد في البيت الأول: (تكلم، تميسا) وقع الحذف هنا وبقي عمل الحرف في الفعل، والتقدير: (أن تكلم وأن تميسا)، وأما في البيت الثاني حذفت "أن" في صدر الجملة الفعلية الواقعة خبراً لفعل المقاربة، والتقدير: "أوشكت أن تتصدع"، أما في البيت الثالث فقد حذفت أن بعد الظرف "قبل" وزال عملها معها، والتقدير: (قبل أن ينفذ الإقدام).

يبدو أن البصريين لا يجوزون إعمال أن وهي محذوفة من غير أن يسبقها ما يدل عليها، في حين نجد الكوفيين يجيزون ذلك. يقول سيبويه: هو في الكلام قليل، فإذا تكلموا به فالفعل كأنه في موضع اسم منصوب(٣).

ويتضح من خلال الأبيات السابقة أن الشاعر استعمل (أن) المحذوفة تارة عاملة وأخرى غير عاملة، وهذا ما يشير إلى أنها وجدت في لسان العرب محذوفة، فتارة ناصبة للفعل المضارع الذي يليها، وأخرى غير عاملة بمعنى الفعل المضارع مرفوع بعدها.

٤. حذف تاء المضارعة:

كانت نسبة تردد هذا اللون من الحذف في شعر أبي الطيب المتنبي نادرة جداً، إذ لم يرد إلا مرة واحدة:

ومَنْ يَبْغِ ما أبْغِي مِنَ المَجْدِ والعُلا تَسَاوَى المَحَايِي عِنْدَه والمقَاتِل (٤)

أراد: تتساوى، فحذف تاء المضارعة دون الأصلية على رأي الكوفيين، وحجتهم أن حذف الزائد أولى، لأن الزائد أضعف، فحذفه أولى من الأصل (٥).

---

(١) الديوان: ج٢، ص ٢٣٦/ ٤.

(٢) الديوان: ج٤، ص ٩٧/ ٢٢.

(٣) الكتاب: سيبويه، ٣/ ٩٩، المقتضب: المبرد، ٢/٨٥.

(٤) الديوان: ج٣، ص ١٧٧/ ١١.

(٥) الإنصاف في مسائل الخلاف: الأنباري، مسألة ٩٣،ص١٦٣.

وذهب البصريون إلى أن الزائد دخل لمعنى، وهو المضارعة فَحَذْفُ ما دخل لغير معنى أولى [1]. أما الجمهور فقد ذهب إلى أن المحذوف هو التاء الثانية؛ لأنها هي التي تسكَن وتدغم [2]، ولم تستجلب لمعنى [3]، كما هي عليه التاء الأولى.

ويعلل الحذف هنا بتوالي الأمثال، والذي حدث هو اجتمع تاء المضارعة مع تاء الفعل الماضي ونظراً للثقل الذي يحدثه التضعيف لهذين الحرفين والذي يحتاج إلى مجهود عضلي، لجأ المتكلم طالباً الخفة إلى حذف التاء الثانية، وهي التي مال الباحث إلى حذفها.

٥. الحذف في سياق الترخيم:

جاء في المعجم: رخم الكلام فهو رخيم: لان وسهل كرخَم، ونصر، ومنه رَخُمَتْ الجارية، صارت سهلة المنطق، فهي رخيمة ورخيم، ومنه الترخيم في الأسماء لأنه تسهيل للنطق بها [4].

ويتضح لي من هذا الكلام أن الترخيم في اللغة: التليين والتسهيل والرقة، ويبدو أن النحاة قد راعوا هذه المعاني حين حددوا معنى الترخيم اعتباراً للظروف التي يرد فيها المنادى، إذ يرد في مقام اللين والرقة ويقصد به غالباً التدليل للصغار أو الأحباب، ويستدعي ذلك تخفيف النطق وتسهيله بحذف آخر الكلام.

الأصل في الترخيم أنه حكم من أحكام المنادى، بمعنى أن الترخيم يحدث فقط في نطاق النداء، وإن جاء في غير النداء فإنه لا يصح ترخيمه، بل يستعمل كاملاً دون حذف شيء منه.

وأما ما جاء منه في شعر أبي الطيب المتنبي فقد كان نادراً، إذ لم يرد إلا مرة واحدة:

مَهْلاً ألا لله ما صَنَعَ القَنَا ... في عمرو حابِ وضَبَّةَ الأغْتامِ [5]

---

(١) الإنصاف في مسائل الخلاف: الأنباري، مسألة ٩٣، ص١٦٣.

(٢) الكتاب: سيبويه، ٤/ ٤٧٦.

(٣) الأشباه والنظائر: السيوطي، ١/٩٥.

(٤) لسان العرب: ابن منظور، مادة (رخم).

(٥) الديوان: ج٤، ص ١١/ ٢٣.

الشـــاعر استعمل الترخيم هنا، لكن ليس على الطريقة المألوفة لدينا، بمعنى لم يستعمله علـــى الأصل، فقد استعمله بناء على الاستثناء الذي جاء به النحاة، وهو ما يضطر إليه الشاعر فـــي شعره، ولا يجد مفراً من حذف بعض الكلمة، حينئذٍ يجوز له أن يحذف من الكلمة في غير المنادى، لأن مجال الشاعر في استعمال الكلمات ضيق، لحاجته للوزن والقافية والتقديم والتأخير فيباح له ما يباح للناثر.

يقــول ســيبويه "وبـــاب الــنداء بـــاب حـــذف وتغيير، ولذا جاز ترخيم المنادى وهو حـــذف حـــرف أو أكـــثر مـــن آخـــره، بينما لا يجوز هذا الحذف في غير النداء، ولكنه أورد فـــي غـــير الـــنداء مجموعـــة مـــن الشواهد الشعرية ورد فيها الترخيم في أواخر الأعلام من غير نداء"[1].

ومـــا نفهمـــه مـــن كـــلام سيبويه قد صرحنا به سابقاً، حيث أنه بطريقة غير مباشرة يجـــيز هـــذا اللـــون مـــن الحـــذف في غير النداء كضرورة تقضية مقتضيات صوتية تتصل بالموسيقى الخارجية للبيت، وهي الوزن والقافية.

---

(١) الكتاب، سيبويه، ٢/ ٢٤٧، ٢٤٨، ٢٥٢، ٢٥٤- ٢٦٩.

الاحتجاج اللغوي بشعر أبي الطيب المتنبي

وجـــدت مـــن تمـــام الفـــائدة لهـــذه الدراسة أن نومئ لمسألة الاحتجاج اللغوي(*) التي لـــم تطـــل المتنبـــي بشـــكل جوهـــري لـــبعده مـــن حدود عصر الاحتجاج الزمانية والمكانية والقبلـــية، ومـــا ورد فـــي الخصـــائص لابـــن جنـــي والأمالـــي لابـــن الشـــجري والحماسة للمرزوقـــي مـــن أبـــيات المتنبـــي إنما هي في مجال المعنى الفكري أو الشعري، أما ما جاء فـــي غـــيرها كالمغنـــي والتصـــريح والشـــذور وشـــرح المفصـــل لابـــن يعيش والأشموني والهمـــع والـــدرر اللوامـــع وشـــرح شـــواهد الشروح للعيني والخزانة للبغدادي، فكلُّها شواهد -شعر المتنبي فيها- أو جلّها- هي في النحو والصرف(١).

وقـــد أتـــى فـــيها أصـــحابها علـــى ســـبيل الاستئناس لا على سبيل التأسيس والتقعيد، التـــي يصـــل عـــدد الأبـــيات فـــيها إلـــى (١١٢) مائـــة واثنـــي عشر بيتاً من شعر المتنبي، موزعـــة علـــى (١٦٠) مائـــة وســـتين موضعاً، من حوالي ثمانية عشر مصنفاً من مصنفات النحو والصرف التي شملها معجم شواهد العربية.

وكأنـــي بأصـــحاب هـــذه المصـــنفات يـــرون فـــي أبـــي الطيـــب ممن يوثق بفهمه ومعرفـــته وجـــودة نقـــد الشـــعر ورصـــانة لفظـــه واخـــتراعه كثـــيراً من معانيه، وفي هذا الـــتخريج مـــا يعنـــي الـــثقة فـــي سلامة سليقة الشاعر وفصاحته، ولعل أيضاً ما يبرهن على ذلـــك شـــروح الديـــوان مـــن قبل أكابر رجالات اللغة، وأئمتها في تاريخنا، كابن جني، وأبي العـــلاء، والإفليلـــي، والواحـــدي، والتـــبريزي، والعكـــبري.....، ولا يتصـــدى أمثالهم لشرح شـــعر يهـــبط عـــن ذروة ســـنام الفصاحة، أما إذا كان الأمر يتعلق بما ورد عنه من سقطات وتجـــاوزات بمـــا يخـــالف مـــا علـــيه الجمهور في بعض الأحيان فقد ندرجه تحت ما يسمى بالضرورات الشعرية التي وقع فيها سابقوه وممن احتج بشعرهم.

وقـــد نصـــل إلـــى المعـــيار الـــذي ينبغـــي أن نتخذه بالنسبة لما يقبل أو يحتج به من النـــتاج اللغـــوي للمولديـــن، ومـــا لا يقـــبل، ومنهم شاعرنا المتنبي، ونستعير لتحديده ما قاله ابـــن جنـــي بشـــأن انفـــراد العربـــي بالمجيء بما يخالف ما عليه الجمهور. وما يخالف يشمل

(*) ليس من غرض الدراسة التعالق مع هذه المسألة ولكن ما سنسوقه ليس إلا منعاً للتساؤل.

(١) راجـــع: الاحتجاج بالشعر في اللغة، الواقع ودلالته، محمد حسن حسن جبل، دار الفكر العربي، د.ط، د.ت، ص١٧٨-١٨٤.

الجديــد الــذي انفــرد بـــه، قـــال ابن جني: "إذا اتفق شيء من ذلك نظر في حال ذلك العربي وفـــي مـــا جـــاء بـــه، فـــإذا كان الإنسان فصيحاً في جميع ما جاء به، ما عدا ذلك القدر الذي انفـــرد بـــه، وكـــان مـــا أورده ممـــا يقبله القياس، إلا أنه لم يرد به استعمال إلا من جهة ذلك الإنسان، فإن الأولى في ذلك أن يحسن الظن به ولا يحمل على الفساد...." (١).

مـــا ذهـــب إلـــيه ابـــن جنـــي فـــيه تخفـــيف من قيود نطق الاحتجاج القبلية والمكانية والزمانـــية، ونحـــن باشـــتراط فصـــاحة العربـــي –الآتي بذلك الكلام– في (جميع) ما جاء به مـــا عـــدا ذلـــك القـــدر الـــذي انفرد به، نتجاوز عن تلك القيود لنقول إنه إذا جاء مولد بجديد نظـــر فـــي حالـــه، فـــإن كـــان فصـــيحاً في أكثر ما جاء به، وكان ما أورده مما يقبله القياس يقبل مـــنه فـــإن لـــم يكـــن القـــياس مســـوغاً له وجـــب رده، وبهذا من الجواز القول إن الاحـــتجاج اللغـــوي لـــيس بالضـــرورة أن يكـــون حكراً على عصر ومكان دون آخر وقبيلة دون غـــيرها، بـــل له مظانـــه الأخـــرى التـــي يجـــب تتـــبعها والأخذ عنها. ومن الخطأ أن يـــرفض الاحـــتجاج بشـــعر شـــاعر أو الاستشهاد بشعره لا لسبب، إلا أنه ورد في غير عصـــر الاحـــتجاج ومكانـــه وقبيلـــته، لأن مـــن غير المفيد قصر اللغة الصحيحة الموثوق بها على عصر دون غيره.

وفي تتبع تقييد عصر الاستشهاد اللغوي، بما يمتد إلى منتصف القرن الثاني الهجري في الحضر وحوالي أواخر القرن الرابع الهجري في البادية. وجدنا أن قدّر لهذا العرف العلمي الذي ســـاد بين النحاة أن يتغلب فيه مقياس العصر على المادة اللغوية بجعل القديم خيراً من الحديث، وأن اللغة تسير القهقرى كلما تأخر بها الزمن، فجرد النحاة كما ذهب محمد عيد من تقييد العصر مقياساً يتحكم في المادة اللغوية بصرف النظر عن قيمة هذه المادة في ذاتها(٢). وهذا ما عبّر عنه ابـــن الأثير بقوله "فهذا تفضيل بالأعصار لا بالأشعار، وفيه ما فيه"(٣). وهذا وغيره من الأقوال

---

(١) الخصائص، ابن جني، ١/ ٣٨١.

(٢) الاستشـــاهد والاحـــتجاج باللغة، رواية اللغة والاحتجاج بها في ضوء علم اللغة الحديث: د. محمد عيد، عالم الكتب، القاهرة، ط٣، ١٩٨٨، ص٢٤٧.

(٣) نقلاً عن: الأدب العربي وتاريخه، محمود مصطفى، طبع الحلبي، القاهرة، ١٩٣٧م، ج٢، ص ٥١٠.

التـــي قد نأتي عليها يشير بمعارضة المنصفين من علماء العرب لفكرة القديم والجديد في اللغة، ووجوب إطلاق عصر الاستشهاد في دراسة العربية.

ومـــن الإنصـــاف أن نذكـــر لـــبعض علمـــاء العربـــية الذيـــن قد وردت عنهم آراء متـــناثرة لهـــا دلالـــتها فـــيما نحـــن بصدده، فهذا ابن قتيبة يقول: "ولم يقصر الله العلم والشعر والـــبلاغة علـــى زمـــن دون زمـــن، ولا خـــصّ بهـــذا قوماً دون قوم، بل جعل ذلك مشتركاً مقســوماً بيـــن عـــباده فـــي كـــل دهـــر، وجعل كل قديم حديثاً في عصره، وجعل كل شرف خارجـــية فـــي أولـــه، فقـــد كـــان جريـــر والفرزدق والأخطل وأمثالهم يعدون محدثين، وكان أبـــو عمـــرو بـــن العـــلاء، يقـــول: لقد كثر هذا المحدث وحسن، حتى لقد هممت بروايته!! ثم صـــار هـــؤلاء قدمـــاء عـــندنا بـــبعد العهـــد مـــنهم، وكذلك من بعدهم لمن بعدنا، كالخريمي والعتابـــي والحســـن بـــن هانـــئ، وأشـــباههم، فكل من أتى بحسن من قول أو فعل، ذكرنا له، وأثنيـــنا بـــه علـــيه، ولـــم يضـــعه عندنا تأخر قائله أو فاعله، ولا حداثة سنه، كما أن الرديء إذا ورد علينا للمتقدم أو الشريف لم يرفعه عندنا شرف صاحبه ولا تقدمه"[١].

ويقـــول ابـــن عـــبد ربـــه: "اعلـــم أنـــك متى نظرت بعين الإنصاف، وقطعت بحجة العقـــل، علمـــت أن لكـــل ذي فضـــل فضـــله، ولا يـــنفع المـــتقدم تقدمـــه ولا يضر المتأخر تأخـــره"[٢]. وأورد أبـــو الفـــرج الأصـــفهاني: "أخبرنـــي محمد بن عمران الصيرفي والحسن ابـــن علـــي والصـــولي قـــالوا: حدثـــنا الحسن بن عليل العنزي قال: سمعت مسلم بن خالد بن معاويـــة بـــن أبـــي عمـــرو بـــن العـــلاء يقول: كان جدي أبو عمرو يقول: "ختم الشعر بذي الـــرمة. قـــال العـــنزي: ولعمـــري، لقـــد صدق"[٣]. ويقول ابن خلدون: "كلام الإسلاميين من العرب أعلى طبقة في البلاغة وأدواتها من كلام الجاهلية في منثورهم ومنظومهم"[٤].

---

(١) الشعر والشعراء، ابن قتيبة، أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة، تحقيق أحمد شاكر، ص ٦-٧.

(٢) العقـــد الفـــريد، ابـــن عبد ربه، أبو عمر محمد بن عبد ربه. تحقيق أحمد أمين وأحمد الزين، القاهرة، ١٩٤٠-١٩٤٩، ج٥، ص ٣٩١.

(٣) الأغاني، الأصفهاني، لأبي فرج علي بن الحسين بن محمد الأصفهاني، تصحيح الشيخ أحمد الشنقيطي، دون تاريخ، ج٢٠، ص ١٨٣.

(٤) مقدمـــة ابن خلدون، ابن خلدون، عبد الرحمن بن خلدون. تحقيق علي عبد الواحد وافي، طبع القاهرة، سنة ١٩٥٧- ١٩٦٢، ج٤، ص ٥-١٣.

إنني لا أعزم التعليق على هذه التصريحات منعاً للإطالة، فهي شواهد على نفي اعتبار العصر عاملاً مرجّحاً في النظرة للناطقين ونطقهم شعراً ونثراً، بل إنه ليبدو فيها ما يدل على معارضة التفضيل القائم على القدم لمجرد قدمه، ولو احتج محتج على أن هذه التصريحات ليس فيها نص صريح على حجية اللغة، بل هي حديث عن الشعر والشعراء والبلاغة والعلم، وذلك يعني أنها تتحدث عن جمال النصوص لا عن صحتها اللغوية، نقول: هذا حق، لكنها -مع هذا الاعتبار- تدلنا على أمر مفيد هو الاعتراف في الأدب بقيمة النصوص في ذاتها، بقطع النظر عن العصر تقدم أم تأخر، وكان من المفيد للدراسة، لو اخذ هذا الاعتبار نفسه في الاعتبار، دراسة مادة اللغة في ذاتها متطورة بحسب العصور دون ربطها بعصر خاص وقفوا عنده.

الخاتمـــــــة

ظاهـــرة الحـــذف مـــن أبـــرز عـــوارض التركيب في شعر أبي الطيب المتنبي، كثر استـــخدامها وتنوعـــت مظاهـــرها فـــي شـــعره، فكانت ميزة ملحوظة، وأسلوباً متميزاً التزمه الشـــاعر فـــي كـــل موضـــع يســـعف فيه السياق، ودلالة الحال أو المشاهدة كما سمّاها النحاة، فـــإن لـــم يكـــن هـــناك ما يدل على الحذف فإنه لغو من الحديث، ولا يجوز بوجه ولا سبب، وبيّنـــت الدراســـة أنـــه كلمـــا اســـتطاع القـــارئ تفهم قرائن الحال والمقال -لما لها من أهمية في تحديد المحذوف، وتحديد موضعه- توضحت لديه الدلالات وصحّت التقديرات.

جـــاءت الدراســـة فـــي أربعـــة فصـــول، عالجـــت في الأول منها الحذف من الناحية الـــنظرية. وخصصـــت الـــثلاثة الأخـــرى للجانـــب التطبيقي، إذ جعلت الفصل الثاني لدراسة مظاهـــر الحـــذف وقـــيمه فـــي الاســـم. والفصـــل الثالث قسّمته إلى قسمين، الأول كان مداره خاصـــاً بـــالفعل مـــتجرداً عـــن مـــتعلقاته، والثانـــي تمـــثّل في حذف الجملة، متتبعاً مواطن وأشـــكال الحـــذف فـــيها. أمـــا الفصـــل الأخـــير فكـــان للحديث عن الحرف، وما يتركه هذا الحـــرف مـــن ظـــلال علـــى المعـــنى، ثـــم خـــتم الباحـــث هـــذه الدراسة بما ثار من جدل ومناقشات حول مسألة الاحتجاج بشعر أبي الطيب المتنبي مبدياً رأيه في ذلك.

وبعـــد هـــذه الجولـــة جـــاءت هـــذه الخاتمـــة، وفـــي نهايتها يقف الباحث ليرصد ما توصلت إليه هذه الدراسة من نتائج.

أولاً: بيـــن الباحـــث أن الحـــذف والإضـــمار مصطلحان مختلفان تماماً، وقد وجد الباحث من خـــلال دراســـته أن كتـــباً كثـــيرة مـــن كتـــب النحو وخاصة القديمة ابتداء من سيبويه وحـــتى عصـــور مـــتأخرة، كانـــت تخلط ما بين المصطلحين، فقد استخدمت كلاً منهما فـــي موضـــع الآخـــر، فالإضـــمار غير الحذف والشيء المضمر ليس محذوفاً، لأنه لم يكن في الكلام ليحذف.

ثانياً: حفل شعر أبي الطيب المتنبي بهذه الظاهرة، فجاء متضمناً لمختلف أقسام الكلمة "الاسم، والفعل، والحرف"، وقد أصاب التركيب أيضاً كما هو واضح من خلال الدراسة، وهذا لم يأت عبثاً بل جاء ليؤدي الغرض ويزيد المعنى عمقاً.

ثالثاً: إن للدليل فاعلية وأثراً كبيرين في تقدير المحذوف، وتحديده، وعدم وجود الدليل يصبح الكلام ضرباً من لغو الحديث، ولا يجوز بوجه ولا سبب.

رابعاً: التنغيم، واقع لغوي متميز، يساعد على تحديد ظاهرة الحذف كما يغني الإيحاء عن النطق، والإيماء عن التصريح باللفظ.

خامساً: الأغلب في ظاهرة الحذف أنها فسرت لكثرة ورودها في الكلام.

سادساً: أبرز حالات حذف المضاف في شعر أبي الطيب المتنبي هي حالات حذف الاسم المجرور، إذ يفسح المجال أمام الحرف ليمارس عمله في المضاف إليه مباشرة، مما يعطي المعنى توكيداً أقوى.

سابعاً: حذف المضاف إليه أقل من حذف المضاف في شعر المتنبي، وهذا منسجم مع ما يقوله أهل القياس بأن المضاف إليه أقل استعمالاً من المضاف، لأن الغرض منه التعريف والتخصيص، وحذفه يكون نقضاً للغرض، وتراجعاً عن المقصود.

ثامناً: من الظواهر التي شدّت الباحث أثناء الدراسة، دخول ياء النداء على الظرف. وقد خرج على أساس تقدير المنادى.

تاسعاً: يمكن القول أن شعر أبي الطيب المتنبي قد استوعب إلى حدّ ما كل ما وضعه النحاة من قواعد وأحكام لهذه الظاهرة، وما يظن أنه خالف قواعد النحاة فإنه يمكن حمله على اختلاف لهجات العرب.

عاشراً: إن أياً من مظاهر الحذف التي وجدت في شعر أبي الطيب المتنبي يوجد لها صورة مشابهة تماماً سواء كان في القرآن الكريم أو الحديث النبوي، وهذا دليل على سعة ثقافة المتنبي وعلمه.

حادي عشر: مـــا وجـــده الباحـــث أثـــناء البحـــث في هذه القضية من شرح مستفيض حولها يكـــاد يوحـــي بشـــيء قريـــب مـــن فكرة البنية العميقة عند التحويليين، إذ تحظى هذه الظاهرة بعناية خاصة عندهم، ويحاولون وضع القواعد والأحكام التي تنظمها.

ثاني عشر: المتنبـــي كوفـــيّ المذهـــب، لذلـــك وجده الباحث في كثير من المسائل والخاصة بظاهـــرة الحـــذف يذهـــب فـــيها مـــا ذهب إليه الكوفيون، فنراه يلجأ إلى الترخيم في غـــير الـــنداء، ويحـــذف أداة الـــنداء فـــي اســـم الإشـــارة، ويـــنادي المعـــرف بأل مباشرة....

ثالث عشر: اللغـــة العربـــية كـــلّ متصـــل الأجـــزاء يرتـــبط حاضرها بماضيها، وهما معاً يعـــدان لمســـتقبلها، ومـــن الظلـــم أن نقـــف بهـــا عـــند حدود زمنية ومكانية وقبلية معيـــنة، وينبغـــي أن يحـــتج بمـــا يمكـــن الاحتجاج به من عصور اللغة جميعها على السواء.

رابع عشر: إنّ شـــعر أبـــي الطيـــب المتنبـــي زاخر بالقضايا الفكرية اللغوية والنحوية، وما الدراســـات التـــي صـــدرت ومـــا زالـــت تصـــدر حـــول شعره لهي دليل على ذلك، والباحـــث مـــن خـــلال مراجعـــته شـــعر أبي الطيب المتنبي يوصي بدراسة كثير من القضـــايا التـــي بـــرزت أثـــناء البحـــث، فقـــد تدرس المشتقات صيغها وإعمالها، أو الاســـتعمال المكـــثف لقـــاعدة الـــنحو الكوفي أو العبارة الشرطية التي احتلت مساحة كبيرة في شعره، أو أساليب التوكيد المتعددة التي وردت بكثرة.

المصادر والمراجع

القرآن الكريم:

١. **الإتقان في علوم القرآن**: جلال الدين السيوطي (ت ٩١١)، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، صيدا- بيروت، ١٩٨٧م.

٢. **الاحتجاج بالشعر في اللغة "الواقع ودلالته"**: د. محمد حسن حسن جبل، دار الفكر العربي، القاهرة، د.ط، د.ت.

٣. **الأدب العربي وتاريخه**: محمود مصطفى، طبع الحلبي، القاهرة، ١٩٣٧م.

٤. **ارتشاف الضرب من لسان العرب**: أبو حيان أثير الدين محمد بن يوسف (٧٤٥ هـ)، تحقيق مصطفى النمّاس، رسالة دكتوراه، جامعة الأزهر، د.ت.

٥. **الأزهية في علم الحروف**: علي بن محمد النحوي الهروي، تحقيق عبد المعين الملوحي، مطبوعات مجمع اللغة العربية- دمشق، ١٩٨١م.

٦. **الاستشهاد والاحتجاج باللغة، رواية اللغة والاحتجاج بها في ضوء علم اللغة الحديث**: د. محمد عيد، عالم الكتب، ط٣، ١٩٨٨م.

٧. **أسرار البلاغة**: عبد القاهر الجرجاني، تحقيق هـ- ريتر، دار المسيرة- بيروت، ط٢، ١٩٧٩م.

٨. **الأشباه والنظائر في النحو**: عبد الرحمن جلال الدين السيوطي.

- تحقيق طه عبد الرؤوف، مكتبة الكليات الأزهرية- القاهرة، ١٩٧٥م.
- راجعه فايز ترحيني، دار الكتاب العربي، مصر، ط١، ١٩٨٤م.

٩. **الأصوات اللغوية**: د. إبراهيم أنيس، الأنجلو المصرية، القاهرة، ط٥، ١٩٧٩م.

١٠. **الأصول في النحو**: أبو بكر محمد سهل بن السراج النحوي البغدادي، تحقيق عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة- بيروت، ط١، ١٩٨٥م.

١١. **إعراب القرآن الكريم المنسوب للزجّاج**: تحقيق إبراهيم الأبياري، دار الكتاب اللبناني- بيروت، ط٢، ١٩٨٢م.

١٢. **الأعمال الشعرية الكاملة**: أمل دنقل، مكتبة مدبولي- القاهرة، ط٢، ١٩٨٥م.

١٣. **الأغاني**: أبوالفرج علي بن الحسين بن محمد الأصبهاني، إبراهيم الأبياري.

- دار الشعب، ١٩٧٤م.

- تصحيح الشيخ أحمد الشنقيطي، دون تاريخ.

١٤. **الإنصـــاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين:** كمال الدين أبي البركات عــبد الرحمــن بــن أبــي الوفاء بن عبيد الله الأنباري (ت ٥٧٧)، قدّم له ووضع هوامشه وفهارسه حسن حمد، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط١، ١٩٩٨م.

١٥. **أوضـــح المســـالك إلى ألفية ابن مالك:** أبو محمد عبد الله جمال الدين بن هشام (ت ٧٦١). تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، دار إحياء التراث، ط٦، بيروت.

١٦. **الإيضـــاح فـــي علـــوم الـــبلاغة:** الإمـــام جـــلال الديـــن محمد بن عبد الرحمن القزويني (ت ٧٣٩ هـ)، شرح وتعليق محمد عبد المنعم الخفاجي، مكتبة الكليات الأزهرية- القاهرة، ط٢، (بدون سنة).

١٧. **البحر المحيط:** محمد بن يوسف الشهير بأبي حيان الأندلسي.

- دار الفكر- بيروت، ط٢، ١٩٧٨م.
- دار الكتب العلمية- بيروت، ط١، ١٩٩٣م.

١٨. **الــبرهان فـــي علـــوم القـــرآن:** بدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي، قدم له وعلق عليه مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، الطبعة الأولى، ١٩٨٨م.

١٩. **بلاغة الخطاب وعلم اللغة:** صلاح فضل، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب- الكويت، د.ط، ١٩٩٢م.

٢٠. **الــبلاغة العربـــية قـــراءة أخرى:** محمد عبد المطلب، مكتبة لبنان ناشرون- بيروت، ط١، ١٩٩٧م.

٢١. **الــبلاغة والأسلوبية:** د. محمد عبد المطلب، الهيئة المصرية العامة للكتاب- القاهرة، د.ط، ١٩٨٤م.

٢٢. **التبصـــرة والتذكرة:** أبو محمد بن عبد الله بن علي بن إسحاق الصيمري، تحقيق فتحي أحمد مصطفى علي الدين، جامعة أم القرى- الرياض، ١٩٨٢

٢٣. **تســـهيل الفوائـــد وتكمـــيل المقاصـــد:** أبـــو عبد الله جمال الدين محمد بن عبد الله بن مالك (ت ٦٢٧ هـ)، تحقيق محمد كامل بركات، دار الكتاب العربي- القاهرة، ١٩٦٨م.

٢٤. **تهذيب النحو:** عبد الحميد سيد طلب، مكتبة الشباب- القاهرة.

٢٥.**الجامع لأحكام القرآن:** القرطبي، تحقيق أحمد عبد العليم البردوني، دار الشعب- القاهرة، ط٢، ١٣٧٢هـ.

٢٦.**الجملة الشرطية عند النحاة العرب:** أبو أوس الشمسان، رسالة دكتوراه، ط١، ١٩٨١م.

٢٧.**الجملة الفعلية:** زين الدين الخويسكي، مؤسسة شباب الجامعة للطباعة والنشر، ١٩٨٧م.

٢٨.**الجنى الداني في حروف المعاني:** صنفه الحسن بن قاسم المرادي، تحقيق د. فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل، منشورات دار الآفاق الجديدة- بيروت، ط٢، ١٩٨٣م.

٢٩.**حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك:** الصبان، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي وشركاه.

٣٠.**حاشية يس الحمصي على شرح الفاكهي على شرح قطر الندى وبل الصدى.**

٣١.**الحذف في الحديث النبوي الشريف:** أحمد محمد فليح، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، ١٩٨٧م.

٣٢.**الحذف في المثل:** د. عبد الفتاح الحموز، دار عمار للنشر والتوزيع- عمان، ط١، ١٩٨٤م.

٣٣.**حروف المعاني:** أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي، حققه وقدم له د. علي الحمد، مؤسسة الرسالة-بيروت، ودار الأمل، إربد- الأردن، ط٢، ١٩٨٦م.

٣٤.**الحيوان:** أبو عثمان عمرو بن بحر الجاحظ، تحقيق عبد السلام محمد هارون- دار الجبل- بيروت، دار الفكر للطباعة والنشر، ١٩٨٨م.

٣٥.**خزانة الأدب وغاية الأرب:** الشيخ تقي الدين أبو بكر علي المعروف بابن حجة الحموي (ت ٨٣٧)، دار القاموس الحديث للطباعة والنشر.

٣٦.**الخصائص:** أبو الفتح عثمان بن جني، تحقيق د. عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، الطبعة الأولى، ٢٠٠١م.

٣٧.**دراسات في علم اللغة "القسم الثاني":** د. كمال بشر، دار المعارف، القاهرة، ط٢، ١٩٧١م.

٣٨.**دلائل الإعجاز:** عبد القاهر بن عبد الرحمن الجرجاني، (ت ٤٧١).

- تحقيق د. محمد رضوان الداية، د. فايز الداية، دار قتيبة- دمشق، ط١، ١٩٨٣م.
- دار المنار بمصر، ١٩٢٩م.

٣٩.**ديـوان ابـن سـناء الملـك:** صححه وعلق عليه د. محمد عبد الحق، مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية، ط١، الهند، ١٩٥٨م.

٤٠.**ديوان أبي الطيب المتنبي:**

- شـرح أبـي الـبقاء العكبري المسمى بالتبيان في شرح الديوان، ضبطه وصححه ووضع فهارسه مصطفى السقا وآخرون، دار المعرفة، بيروت، لبنان.
- شرح أبي الفتح عثمان ابن جني المسمى "بالفسر"، عنى بتحقيقه والتعليق عليه صفاء خلوصي، وزارة الثقافة والإعلام، دار الشؤون الثقافية العامة- بغداد، ط١، ١٩٨٨
- شرح عبد الرحمن البرقوقي، دار الكتاب العربي، بيروت- لبنان، ١٩٧٩م.
- شـرح العلامـة الإمـام الواحدي، حققه وضبط نصوصه وقدم له د. عمر فاروق الطباع، دار الأرقم بن الأرقم، د. ت.

٤١.**ديـوان امـرئ القيس:** شرح محمد بن إبراهيم بن محمد الحضري، تحقيق أنور أبو سويلم وآخرون، دار عمار- عمان، ط١، ١٩٩١م.

٤٢.**ديـوان ذي الـرمة:** شرحه وضبط نصوصه وقدم له د. عمر فاروق الطباع، دار الأرقم بن أبي الأرقم، ط١، ١٩٩٨م.

٤٣.**ديـوان مجـنون ليلى:** جمع وتحقيق وشرح عبدالستار أحمد فراج، مكتبة مصر، دار مصر للطباعة، د.ت.

٤٤.**رصـف المباني فـي شـرح حـروف المعانـي:** أحمـد بـن عبد النور المالقي، تحقيق د. أحمد الخراط، دار القلم- دمشق، ط٢، ١٩٨٥م.

٤٥.**سـر الفصاحة:** الأمير ابن سنان الخفاجي، مطبعة محمد علي صبح وأولاده، القاهرة، طبعة ١٩٦٩م.

٤٦.**شرح ألفية ابن مالك:** المرادي المعروف بابن أم قاسم (ت ٧٤٩ هـ)، شرح وتحقيق د. عبد الرحمن علي سالم، مكتبة الكليات الأزهرية- القاهرة، ط١، ١٩٧٦م.

٤٧.**شـرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك:** أبو عبد الله محمد جمال الدين بن مالك، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد , د.ط، د.ت.

٤٨.**شـرح التصـريح على التوضيح:** الإمام خالد عبد الله الأزهري (ت ٩٠٥)، على ألفية ابن مـالك فـي النحو لابن هشام الأنصاري، وبهامش حاشية العلامة الشيخ يس الحمصي، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي وشركاه.

٤٩.**شـــرح جمل الزجاجي:** ابن عصفور، تحقيق صاحب أبو جناح، الجمهورية العراقية، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، ١٩٨٠م.

٥٠.**شـــرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب:** أبو محمد عبد الله جمال الدين بن هشام، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد.

٥١.**شـــرح الكافـــية فـــي الـــنحو:** الإمـــام جمال الدين عثمان بن عمر المعروف بابن الحاجب (٥٧٠هـــ)، شـــرح الشيخ رضي الدين محمد الأستراباذي النحوي (٦٨٦ هـــ)، دار الكتب العلمية- بيروت، لبنان، ط٣، ١٩٨٢م.

٥٢.**شـــرح اللمحة البدرية في علم اللغة العربية:** ابن هشام، دراسة وتحقيق هادي نهر، مطبعة الجامعة- بغداد، ١٩٧٧م-هـــ. ١٣٩٧

٥٣.**شرح المفصل:** الشيخ موفق الدين بن يعيش النحوي، عالم الكتب- بيروت، د.ت.

٥٤.**الشعر والشعراء:** أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة، تحقيق أحمد محمد شاكر.

٥٥.**شـــواهد التوضـــيح والتصـــحيح لمشكلات الجامع الصحيح:** جمال الدين محمد بن عبد الله الطائي بن مالك، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، عالم الكتب- بيروت.

٥٦.**الصـــاحبي فـــي فقـــه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها:** أحمد بن فارس بن زكـــريا الـــرازي اللغـــوي، تحقيق د. عمر فاروق الطباع- مكتبة المعارف، بيروت، ط١، ١٩٩٣م.

٥٧.**الصورة الأدبية في القرآن الكريم:** صلاح الدين عبد التواب، مكتبة لبنان ناشرون- بيروت، ط١، ١٩٩٥م.

٥٨.**الطـــراز المتضـــمن لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز:** يحيى بن حمزة العلوي، مطبعة المقتطف، مصر، د.ت، ١٩١٤م.

٥٩.**ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي:** د. طاهر سليمان حمودة، الدار الجامعية للطباعة والنشر، (بدون تاريخ).

٦٠.**العقـــد الفـــريد:** أبو عمر محمد بن عبد ربه، تحقيق أحمد أمين، وأحمد الزين، طبع القاهرة، ١٩٤٠-١٩٤٩م.

٦١.**علم الأسلوب:** صلاح فضل، دار الآفاق الجديدة- بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٨٥م.

٦٢.**علم اللغة العام -الأصوات-**، د. كمال بشر، دار المعارف بمصر، الطبعة السابعة، ١٩٨٠م.

٦٣.**علــوم البلاغة "البيان، المعاني، البديع"**: أحمد مصطفى المراغي. دار الآفاق العربية، ط١، ٢٠٠٠م.

٦٤.**في البلاغة العربية**: رجاء عيد، دار غريب للطباعة والنشر (بدون سنة).

٦٥.**في البنية والدلالة**: د. سعد أبو الرضا، منشأة المعارف بالإسكندرية.

٦٦.**في التحليل اللغوي**: خليل أحمد عمايرة، مكتبة المنار- الزرقاء، ط١، ١٩٨٧م.

٦٧.**فــي نحو اللغة وتراكيبها "منهج وتطبيق"**: د. خليل أحمد عمايرة، عالم المعرفة- جدة، ط١، ١٩٨٤م.

٦٨.**كــتاب الجمــل في النحو**: أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي، تحقيق: علي الحمد، مؤسسة الرسالة ودار الأمل، ط١، ١٩٨٤م.

٦٩.**الكتاب**: أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، المعروف بسيبويه،

- دار القلم، ١٩٦٦م.
- طبعة عالم الكتب، بيروت.

٧٠.**الكلــيات**: أبــو الــبقاء الكفوي، أيوب بن موسى الكفوي، منشورات وزارة الثقافة والإرشاد القومي، دمشق، ط٢، ١٩٨٢م.

٧١.**لسان العرب**: جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور، طبعة بولاق.

٧٢.**اللغة العربية مبناها ومعناها**: د. تمام حسان، الهيئة المصرية للكتاب، ط٢، ١٩٧٩م.

٧٣.**الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل**: أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري (ت ٥٣٨).

- دار الفكر للطباعة والنشر، د. ت.
- المطبعة البهية المصرية، ١٩٢٥م.

٧٤.**اللمع في العربية**: أبو الفتح عثمان بن جني.

- تحقــيق فائز فارس، دار الكتب الثقافية- الكويت، تحقيق حسين محمد شرف، عالم الكتب بالقاهرة، ط١، ١٩٨٢م.
- تحقيق حامد مؤمن، عالم الكتب، ط٢، ١٩٨٥م.

٧٥.**المــثل الســائر فــي أدب الكاتــب والشاعر**: ضياء الدين بن الأثير، تقديم وتعليق د. أحمد الحوفي، د.بدري طبانة، دار نهضة مصر للطباعة والنشر، ط٢، ١٩٧٣م.

٧٦.**مجالس ثعلب**: أبو العباس أحمد بن يحيى، تحقيق عبد السلام محمد هارون، دار المعارف بمصر.

٧٧.**المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات**: أبو الفتح عثمان بن جني، تحقيق علي النجدي ناصف، وعبد الحليم النجار وعبد الفتاح إسماعيل شلبي، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية- القاهرة، ١٩٦٦م.

٧٨.**المزهر في علوم اللغة وأنواعها**: جلال الدين السيوطي، ضبطه وصححه فؤاد علي منصور، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط١، ١٩٩٨م.

٧٩.**المصباح في علم المعاني والبيان والبديع**: بدر الدين بن مالك، القاهرة، ١٣٤١هـ.

٨٠.**المطالع السعيدة**: جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، تحقيق وشرح الدكتور طاهر سليمان حمودة، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع- الإسكندرية، ١٩٨٣م.

٨١.**معاني الحروف**: أبو الحسن علي بن عيسى الرماني، تحقيق عبد الفتاح إسماعيل شلبي، دار نهضة مصر للطباعة والنشر- القاهرة، ١٩٧٣م.

٨٢.**معاني القرآن**: أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء.

- تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، عالم الكتب، ط٢، ١٩٨٠م.
- تحقيق محمد علي النجار وآخرين، الدار المصرية للتأليف والترجمة- القاهرة (بدون سنة).

٨٣.**معترك الأقران في إعجاز القرآن**: جلال الدين عبد الرحمن بن بكر السيوطي، تحقيق علي محمد البجاوي- دار الفكر العربي، (بدون سنة).

٨٤.**معجم المصطلحات البلاغية وتطورها**: د. أحمد مطلوب، مكتبة لبنان، ط٢، ١٩٩٦م.

٨٥.**المعجم الوافي في النحو العربي**: صنفه علي الحمد، ويوسف جميل الزعبي، منشورات دائرة الثقافة والفنون، عمان- الأردن، ١٩٨٤م.

٨٦.**مغني اللبيب**: ابن هشام، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا- بيروت- ١٩٨٧م.

٨٧.**المقتصد في شرح الإيضاح**: عبد القاهر الجرجاني، تحقيق د. كاظم بحر المرجان، منشورات وزارة الثقافة والإعلام- الجمهورية العراقية، ١٩٨٢م.

٨٨.**المقتضب**: أبو العباس المبرد، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة.

- عالم الكتب- بيروت، (بدون سنة).

- المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة، ١٣٣٨ هـ.

٨٩. **مقدمة ابن خلدون**: عبد الرحمن بن خلدون، تحقيق علي عبد الواحد وافي، طبع القاهرة، سنة ١٩٥٧م-١٩٦٢م.

٩٠. **المقرب**: ابن عصفور، تحقيق أحمد عبد الستار الجوارب، وعبد الله الجبوري، مطبعة العاني- بغداد، ط١، ١٣٩١هـ- ١٩٧١م.

٩١. **من قضايا اللغة والنحو**: علي النجدي ناصف، مكتبة نهضة مصر، الفجالة، ١٩٥٧م.

٩٢. **المنتخب من كلام العرب**: محمد جعفر الكرباس، مطبعة الآداب، النجف (في عدن)، د.ط، ١٩٨٣م.

٩٣. **منهاج البلغاء وسراج الأدباء**: أبو الحسن حازم القرطاجني، تحقيق محمد بن حبيب بن الخوجة، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط٢، ١٩٨١م.

٩٤. **النحو العربي والدرس الحديث**: د.عبده الراجحي، دار المعرفة الجامعية- الاسكندرية، د.ط، ١٩٩٨م.

٩٥. **النحو المصفى**: د. محمد عيد، مكتبة الشباب- القاهرة، د.ت.

٩٦. **نظام بناء الجملة عند اللغويين العرب في القرنين الثاني والثالث للهجرة**: مصطفى جطل، (بدون سنة).

٩٧. **الهادي إلى النحو**: د. عبد العاطي مصطفى وآخرون، المطبعة العربية الحديثة- العباسية، ط١، ١٩٧١م.

٩٨. **همع الهوامع "شرح جمع الجوامع"**: جلال الدين عبد الرحمن السيوطي (ت ٩١١).

- نشر الخانجي، مطبعة السعادة- القاهرة، ط١، ١٣٢٧ هـ.
- تحقيق عبد العال سالم، دار البحوث العلمية- الكويت، ١٩٧٧م.
- تحقيق عبد العال سالم- دار المعرفة للطباعة والنشر- بيروت، بدون تاريخ.

الملاحق

حفل شعر أبي الطيب المتنبي بمظاهر الحذف المختلفة، فقد سقنا بعضها في سياق البحث كـــأنموذج للتحلـــيل، ثم استدركنا بعضها الآخر في هذا الملحق، وقد توصلنا إليها من خلال الشروح التي اهتمت بديوان المتنبي، ورتبت حسب الأهم فالمهم:

الفصل الثاني

"حذف المبتدأ"

الجزء الأول:

٢/٩، ٨/١٥، ٢/١٣، ٢٣/٢١، ٢٨/٢٥، ١/٣٢، ٣/٣٢، ١٨/٣٥، ١٩/٤١، ٢٢/٥٢، ٢١/٧٠، ٣٩/٨٥، ١٧/٩٠، ١٣+١٤/٩٩، ٩/١٠١، ٧/١١١، ٢٤/١١٨، ٣١+٣٠/١١٩ +٣٢، ١/١٢٢، ٣/١٢٣، ٦/١٢٤، ١٣/١٢٥، ٢٥/١٢٨، ٣٣+٣٢+٣١/١٣٠، ٣٧/١٣٢ ، ٦/١٣٤، ٧/١٣٤، ٢٧+٢٥+٢٤/١٤٢، ٣٢/١٤٧، ٣/١٤٨، ٩/١٥٢، ٢٢/١٥٣، ٣٤/١٥٧، ١/١٥٩، ٣/١٦٠، ٤/١٦١، ٩/١٦٨، ١٨/١٨١، ١٩/١٨٢، ٣١/١٨٤، ١/١٨٨، ٩/١٩١، ٣٩+٣٥/١٩٩، ٢٤/٢١٤، ٣/٢١٨، ٢٢١/لا يحمل رقماً، ٣/٢٢٥، ٧/٢٣٣، ٤٠/٣٣٦، ٤/٢٤١، ١٧/٢٥٠، ٣١/٢٥٤، ١/٢٥٦، ٩/٢٧٠، ١٢/٢٧١، ٢٢/٢٧٣، ٢٩/٢٧٥، ٣٠/٢٧٥، ٣٣/٢٧٦، ١٠/٢٨٣، ٢١/٢٨٥، ٢/٢٩٣، ١١/٢٩٨، ٢٢+٢١/٣٠٥، ٢٥+٢٤+٢٣/٣٠٦، ١٣/٣١٧، ٣٥/٣٢٣، ٧+٦/٣٢٩، ١٦/٣٣٣، ٢٢+٢٠+١٨/٣٣٤، ٤/٣٣٥، ٣٦/٣٣٨، ٩+٨/٣٥١، ١٣/٣٥٢، ١٧/٣٧١، ١٩/٣٧٨.

الجزء الثاني:

٣/٣، ٤/٣، ١٦+١٥/٦، ٢٢/٧، ٣+١/٣٩، ٨/٤٩، ١٤/٥١، ١٨/٥٢، ٢٩/٥٥، ٥/٦٠، ٦/٦١، ٢٥/٦٦، ٣/٧٠، ٨+٤/٨١، ٩/٨٣، ١٣/٩٦، ١/٩٨، ١/١١٤، ٥/١١٦، ١٦/١٢٦، ٩/١٣٣، ٢١/١٥٤، ٣٩/١٥٨، ٣٣/١٦٨، ٤/١٧٠، ٤/١٧٠، ١٦/١٧٩، ٢٢/١٨٠، ٣٥/١٨٣، ٥/١٨٧، ٨+٧/١٩٥، ١٥/١٩٧، ٢/٢٠٦، ٢١/٢١٢، ٢/٢١٩، ٢/٢٢١، ١٥/٢٤٢، ٤/٢٥٠، ١٤/٢٥٣، ٢٩/٢٥٦، ١٢+١١/٢٦١، ٢٠/٢٦٤، ٣٦/٢٦٨، ٢٨/٢٧٥، ٣١/٢٧٦، ١٠+٨/٢٨٤، ١٦+١٥+١٢/٢٨٥، ٣٣/٢٨٩، ٤/٢٨٣ ، ٨/٢٩٦، ١٧/٢٩٨، ٣٠/٣٠١، ١٦+١٥/٣٠٩، ٢١/٣١٠، ٣٢/٣١٣، ٦+٤/٣١٨،

٨/٣١٩، ٣/٣٢٦، ٢/٣٣٢، ١١/٣٣٥، ١٦/٣٣٦، ٢/٣٣٨، ٤+٢/٣٤٢، ١٢/٣٤٦، ١٢/٣٦٤، ١٤+١٣/٣٦٥، ١٨/٣٦٦، ٧/٣٧٨، ٣٣/٣٩٤.

الجزء الثالث:

٢٦/١٦، ٨/٢٣، ١٧/٢٥، ٣١/٢٨، ١/٣٤، ٢٤/٤١، ٢/٤٣، ١٠/٤٦، ١٢/٤٦، ١٩/٤٨، ٢٨/٥١، ١٩/٥٩، ٣٣/٦٢، ٣٩/٦٤، ٨/٦٨، ٢٧/٧٣، ١٨/٧٩، ٢٧/٨١، ٤٨/٨٨، ١/٩٠، ٢/٩٣، ١٧/١٠٠، ١٨/١٠٠، ٤١/١٠٥، ٤٢/١٠٥، ٦٤/١١٠، ٦٥/١١١، ٦٦/١١١، ٢/١١٤، ١٠/١١٤، ١١/١١٤، ٢٣/١١٦، ٣٤/١١٩، ٣٣/١١٩، ٨/١٢٠، ٣٨/١٢٠، ٤٠/١٣٣، ٢٣/١٢٩، ١/١٣٤، ٢/١٤٨، ٨/١٥٠، ٩/١٥٠، ١٨/١٥٣، ١٣/١٥٤، ١١/١٦٦، ٣/١٧٢، ٤/١٧٣، ١١/١٧٧، ١١/١٧٧، ١/١٨٠، ٢/١٨١، ٥/١٨٦، ١٧/١٩٠، ٢٨/١٩٨، ٣٦/٢٠١، ٣/٢٠٢، ١٨/٢٠٦، ٢/٢٠٩، ٨/٢١١، ١٨/٢١٣، ٢١/٢٢٦٢١٤، ٢٠/، ٢١/٢٢٦، ٢٣+٢٢/٢٢٧، ٨/٢٢٨، ١٢+١١/٢٣٥، ٢٠+١٩/٢٣٨، ٢٩/٢٤٠، ٣/٢٥٠، ١٨+١٧/٢٥٤، ١٤/٢٦٨، ٣١/٢٧٢، ٢/٢٧٥، ٣٦+٣٥+٣٤+٣٣/٢٩٨، ٣٩/٢٩٩، ١٤/٣٠٣، ١٦/٣٠٣، ٢٦/٣٠٥، ٤٣/٣٠٩، ٢/٣١٢، ١٨/٣١٥، ٥٢/٣٢٢، ٥٣/٣٢٤، ١٠/٣٣١، ١٠/٣٥١، ٨/٣٥٢، ٤/٣٦١، ٣٢/٣٧٢، ٦/٣٧٨، ١١/٣٨٢، ١٨/٣٨٤، ٢١/٣٨٥، ٤/٣٩٣.

الجزء الرابع:

٧/٤،٢/٤، ١٧/١٠، ١٩/١١، ٢٣/١١، ٣٣/١٤، ٩/١٦، ١٧+١٦/١٨، ٢٧/٢٦،١/٥٢، ٧/٢٩، ١٣/٣٠، ١٠/٣٠، ١٣/٣٠، ١/٣٤، ٢/٤٥، ٦/٥٤، ٢/٤٦، ١/٤٧، ٥/٤٩، ١٧/٥٣، ١٩/٥٤، ٣٠/٥٦، ١٩/٦٣، ٢١/٦٣، ٣٣/٦٦، ٣٧/٦٨، ١/٦٩، ٢٣/٧٥، ٣٥/٧٨، ٥/٨٢، ١٢/٨٤، ٢٦/٨٧، ٤/٩٢، ١٥/٩٦، ٢٢+٢١/٩٧، ٢٣/٩٨، ٢٤/٩٨، ٣٠+٢٩/٩٩، ١٤/١٠٥، ٢٨+٢٧/١١٦، ٣١/١١٧، ٢٤/١٢٩، ٣+١/١٣٤، ٢١/١٣٨، ٢٢/١٣٨، ٢٥/١٣٩، ١٤/١٤٥، ١٩/١٤٥، ٢٠/١٤٦. ١١/١٥٧، ٣٨/١٦٣، ٣/١٦٦، ٦/١٧٠، ٥/١٧٠، ١١/١٧٣، ١٣/١٧٣، ٢٤/١٧٩، ٤٨/١٨٥، ٢/١٨٦، ١٣/١٨٦، ٦+٥/١٩٠، ١٩/٢٠١، ٢٠/٢٠١، ٣٧/٢٠٦، ٢٤+٢٣/٢١٥، ١٢/٢٢٣، ١٣/٢٢٤،

٣٢/٢٢٩، ٣/٢٣٣، ١٦/٢٣٦، ٤/٢٥١، ٣/٢٥٢، ١٣/٢٥٤، ٣٠/٢٥٨، ٤٦/٢٦١، ١/٢٦٧، ٣/٢٦٧، ٣٩/٢٧٨، ٤٨/٢٨١، ٢٣/٢٨٨، ٤٥/٢٩٣.

"حذف الخبر"

الجزء الأول:

١/١٢، ٢/١٣، ٤/٣٢، ١٨/٣٥، ٧/٥٠، ١٧/٥٢، ٩/١٠١، ٣٠/١١٩+٣١+٣٢، ١/١٢٢، ٣٧/١٣٢، ٢٢/١٤١، ٣١/١٤٣، ٣٢/١٤٧، ١٥/١٥١، ١٥/١٨١، ١/١٨٨، ٤٢/٢٠٠، ٢٣/٢٠٧، ٢٧/٢٠٨، ٣٥/٢١٧، ٢/٢٤٥، ١٢/٢٤٨+٣، ٣١/٢٥٤، ١٧/٣١٩، ٢٠/٣٣٤، ٧/٣٤٣، ١٧/٣٧١.

الجزء الثاني:

١٩/٦، ٦/٣٢، ٢٢/٣٦، ٣/٣٩، ١٤/٥١، ٦/٦١، ٨/٨١، ١٥/٨٨، ١٦/١٠١، ١٣/١٠٢، ٣/١١٥، ١/١٤٥، ٢٢/١٥٤، ١/١٨٥، ١/٢٠٥، ٦/٢٥١، ١٣/٢٦٢، ١/٢٨٠، ١٠/٢٨٤، ٨/٢٩٦، ٩/٢٩٦، ٣٩/٣٠٣، ٢/٣٣٢، ٢/٣٤٢، ٤/٣٤٢، ٨/٣٤٤، ٩/٣٤٤، ٣/٣٨٢، ٤/٣٨٢، ١٨/٣٩٠.

الجزء الثالث:

٢١/١٥، ١/٥٣، ١/٩٠، ٣/١١٢، ٨/١٢٥، ١٤/١٢٧، ١/١٣٤، ٢/١٣٤، ٤/١٤٩، ٣/١٦٣، ٦/١٦٤، ١٧/١٩٠، ٣/٢٠١، ١٨/٢٠٦، ٣٢/٢١٦، ١/٢٢١، ٩/٢٢٣، ٣١/٢٤١، ٢٥/٢٦٥، ٤٣/٢٨٧، ١١/٣٠٢، ٣٧/٣٠٨، ٤٠/٣٠٩، ٨/٣٤٦، ٢٥/٣٧٠، ٣١/٣٩٨.

الجزء الرابع:

٢٦/١٣، ٣٤/١٤، ١٧/١٨، ٥/٢٨، ٦/٤٥، ٣٠/٥٦، ٣٢/٦٦، ١/٦٩، ١٢/٨٤، ١٤/٨٤، ٢٨/٨٧، ١٥/٩٦، ٢٣/٩٨، ٣٢/٩٩، ٢٨/١١٦، ٤/١٢٣، ٣٨/١٦٣، ١٢/١٦٨، ١٤/١٦٨، ١/١٦٩، ٥/١٧٠، ٤/١٧٤، ٦/١٧٥، ٢/١٨٦، ٣/١٨٦، ١٠/١٩٨، ٢٦/٢٠٣، ١/٢٠٨، ٣٧/٢١٩، ٣٨/٢١٩، ٣٢/٢٢٩، ٨/٢٤١، ١٣/٢٥٤، ٤٨/٢٦٢، ٤٠/٢٩٢، ٧/٢٩٥، ٤٥/٢٩٣.

"حذف المفعول به"

الجزء الأول:

١/٩، ١١/٩، ١٩/١٧، ٢٦/٢٩، ٢٦/٢٩، ٢٦/٣١، ٣٦/٢٣، ٣٨/٥، ٥٥/٢٧، ٥٩/١٠، ٦٠/١٣، ٨٩/١٦، ٩٧/١٤، ٩٧/١٤، ٩٩/١٤، ١٠٢/٣٠، ١٠٧/٢، ، ١١٠/٥، ١١٢/١٢، ١١٤/١٨، ١٢٢/١، ١٢٥/١٣، ١٢٦/١٨، ١٢٧/١٩، ١٣٥/١، ١٤٠/٢٩، ١٤٩/٧، ١٥٧/٣٢، ١٧٠/١٨، ١٧٢/٣٠، ١٨٢/٢٤، ١٩٤/٢٢، ٢١٦/٣٠، ٢٢٢/٣، ٢٨٨/٢٧، ٢٩٨/١١، ٣٣٣/١٥، ٣٣٦/٢٩، ٣٦٨/١٠، ٣٦٨/١١، ٣٧٦/١٣، ٣٧٧/١٨ ، ٣٨٢/٣٤.

الجزء الثاني:

٣/٤، ٧/٢٢، ٦٩/٣٧، ٩٢/١، ٩٢/٢، ١١٤/٣، ١٤٦/١، ١٦٥/٢٣، ٢٣٧/٦، ٢٣٨/٩، ٢٣٩/١٢، ٢٦١/١٢، ٢٦٥/٢٨، ٣٠٧/١١، ٣٣٣/٤.

الجزء الثالث:

٥٠/٢٤، ٦٧/٢، ٦٨/٧، ٩٤/٤، ١٦٦/١١، ١٧٧/١٠، ٢١٦/٣٠، ٢١٦/٣٠، ٢٢١/١، ٢٤٤/٤٦، ٢٤٤/٤٦، ٣٥٩/٣٤، ٣٦١/٣٩، ٣٦٢/٤١، ٣٦٥/٧.

الجزء الرابع:

١٦/٩، ١٦/٩، ٢٤/٤٣، ٥٧/٣٤، ٥٧/٣٣، ٦٣/٢١، ٦٥/٢٥، ٦٥/٢٥، ٧٥/٢٣، ٩٨/٢٦، ١٠٤/٨، ١٠٧/٢٤، ١٠٧/٢٥، ١٠٧/٢٦، ١٠٩/٣٣، ١٣٠/٢٦، ١٣٣/٢، ٢٨٠/٤٤.

"حذف الحال"

الجزء الثاني: ٢٧/٣٣، ٢٣٧/٦.

الجزء الثالث: ١٧٥/٤، ٣٢٤/٦١.

"حذف التمييز"

الجزء الأول: ١٠/٤، ٤٥/٤، ٢٨٣/١٢، ٣١٩/١٧.

الجزء الثاني: ٣٨/٦٩، ٣٩/٣٩٥.

الجزء الثالث: ١١/٢٠٤، ٣٤/٢٥٩، ٢٤/٣٩٧.

الجزء الرابع: ٢٠/١٢٧، ٢٥/١٤٦، ٣٩/٢٩٢.

"حذف المنادى"

الجزء الأول: ١٥/٤٠، ١٠/٥٩، ٦/١٢٤، ٥/١٤٩، ٢٥/٢٨٧، ٢٦/٣٠٧، ١/٣٤١، ١/٣٤١.

الجزء الثاني: ١/٣، ١/٣، ٢٤/١٧١.

الجزء الثالث: ٢/١٢٣، ٢٨/١٣٠، ٣٤/٢٥٩.

الجزء الرابع: ٣٠/١٤٧، ٥/١٧٢.

"حذف المضاف "

الجزء الأول:

٤٦/٣، ١٣/٥، ١٩/٤١، ٢٨/٤٣، ٤/٤٥، ٣/١٦٠، ٩/١٦٨، ٩/١٦٨، ١١/١٦٨، ١٣/١٦٨، ٢٦/١٩٦، ٢٦/٣٠٧، ٦/٣١٥، ٥/٣٢٩، ١/٣٥٣، ٤/٣٧٤، ٤/٣٧٤، ٨/٣٧٥، ٣٤/٣٨٢، ٣٤/٣٨٢.

الجزء الثاني:

١١/٤١، ١٥/٤٢، ٥/٤٨، ١٨/٥٢، ٣/٢٢٠، ٣/٢٩٣، ٤/٣٣٣، ١٠/٣٤٥.

الجزء الثالث:

١/٤٣، ٢٤/٥٠، ٩/٥٦، ١/٦٦، ٤/٧٥، ٢٧/١٠٢، ١٢/١٣٧، ٣/١٩٢، ٢٦/٣٣٦.

الجزء الرابع:

٤٧/٢٥، ٦/٤٥، ٢٥/١٤٦، ١/٢٠٨، ٣٦/٢٦٠.

"حذف المضاف إليه"

الجزء الأول:

/١٣/٥ ،١٩/٤١، ٢٨/٤٣، ٤/٤٥، ٣/٤٦، ٣/١٦٠، ٩/١٦٨، ٩/١٦٨، ١١/١٦٨، ١١/١٦٨، ١٣/١٦٨، ٣٥/١٧٣، ٢٦/١٩٦، ٣٦/٢٧٦، ١٠/٢٨٣، ٦/٣١٥، ١٧/٣١٩، ٥/٣٢٩، ١/٣٥٣، ٤/٣٧٤، ٨/٣٧٥، ٣٤/٣٨٢، ٣٤/٣٨٢.

الجزء الثاني:

١١/٤١، ١٥/٤٢، ٥/٤٨، ١٨/٥٢، ٣٨/٦٩، ٢/١٢٨، ٣/٢٢٠، ١٣/٢٤٠، ٣/٢٩٣، ٤/٣٣٣، ١٠/٣٤٥، ١٢/٣٧٩، ٣٩/٣٩٥.

الجزء الثالث:

١/٤٣، ٢٤/٥٠، ٢٤/٥٠، ٩/٥٦، ٣٩/٦٤، ١/٦٦، ٤/٧٥، ٢٧/١٠٢، ١٢/١٣٧، ٤٢/١٤٦، ١/١٨٠، ٣/١٩٢، ١١/٢٠٤، ٣٤/٢٥٩، ١/٢٨٩، ٢٦/٣٣٦، ٢٧/٣٩٧.

الجزء الرابع:

٤٧/٢٥، ٦/٤٥، ١٤/٧٣، ١٤/٧٣، ٣٨/٧٩، ٢٠/١٢٧، ٢٠/١٢٧، ٢٥/١٤٦، ٢١/١٥٩، ١/١٩٣، ١/٢٠٨، ٩/٢٣٥، ٣٦/٢٦٠، ٣٦/٢٦٠.

"حذف الاسم المجرور"

الجزء الأول:

١٤/١٨، ٢٨/٤٣، ٤/٤٥، ١٠/٤٦، ٢٢/٥٢، ٨/١١١، ٣٠/١١٩، ٣١/١١٩، ٣٢/١١٩، ١٩/١٢٧، ١٩/١٢٧، ١٩/١٢٧، ٣٧/١٣٢، ٣/١٦٠، ٣/١٦٠، ١٣/١٦٨، ١/١٨٨، ٣١/٢٥٤، ١١/٢٩٨، ١١/٢٩٨، ١/٣٥٣.

الجزء الثاني:

١١/٤١، ١٤/٥١، ٦/٦١، ١١/٢٦١، ١٠/٢٨٤، ٨/٢٩٦، ٨/٢٩٧، ٢/٣٣٢، ٢/٣٣٢، ٤/٣٣٣، ٤/٣٣٣، ٢/٣٤٢، ٤/٣٤٢، ٤/٣٤٢، ٤/٣٤٢، ٤/٣٤٢، ١٠/٣٤٥.

الجزء الثالث:

٢٣/١٥، ١/٤٣، ٩/٤٥، ٢٤/٥٠، ٩/٥٦، ٤/٧٥، ١٨/١٠٠، ٢/١٣٤، ١٢/١٣٧، ١٠/١٧٧، ٣/١٩٢، ٣٠/٢١٦، ٢/٢٧٥، ٢/٢٧٥، ٢/٣١٢، ٢٩/٣٣٧، ٣/٣٥٠.

الجزء الرابع:

٩/١٦، ١/٦٩، ٢١/٩٧، ٢٢/٩٧، ٢٣/٩٧، ٣٨/١٦٣، ٢/١٨٦، ٣٢/٢٢٩.

"حذف المنعوت وإقامة النعت محله"

الجزء الأول: ٩/١١، ١٧/١٩، ٢٢/٥٢، ٨/١١١.

الجزء الثاني: ١٦/٨٥.

الجزء الثالث: ٢/٣، ١٥/١٦٨، ١/٣٩٣.

الجزء الرابع: ٩/٢٩، ١/١٢١، ٢/١٨٦، ٢٤/٢٥٧.

الفصل الثالث

- حذف الفعل وحده

- حذف الجملة

"الحذف في سياق النداء"

الجزء الأول:

٣/٢، ٨/٣، ١/٩، ٣٠/٢٦، ٣٤/٢٨، ١/٣٢، ٢١/٣٦، ١٠/٥٩، ٢٠/٧٩، ١/٨٦، ٢٨/٩٣، ١٩/١٠٠، ١/١٠٥، ١/١٣٥، ٤١/١٤٥، ٤٥/١٧٦، ٢٦/١٩٦، ٢٧/١٩٧، ١٨+١٢/٢٠٦، ٢٦/٢٠٨، ٢٥/٢١٤، ٣٥/٢١٧، ٣/٢١٨، ٣/٢٣٧، ٨/٢٣٩، ١/٢٥٨، ١٤+١٣/٢٦٤، ٣٩/٢٧٧، ٣/٢٩٦، ٩/٢٩٨، ٣٦/٣١٠، ١١/٣٥٩، ٣٨٤/٣٦٤،٣/٤٠.

الجزء الثاني:

١/١٢، ٣/١٦، ٢٧/٢٦، ١/٣٩، ٣٥/٦٨، ١/٧٠، ٩/٧١، ١١/٧٢، ٢١/٧٣، ١١/٨٧، ٨/٩٣، ١٥/٩٦، ٣/٩٧، ٧/١١٧، ٣٢/١٢٢، ١٨/١٢٦، ٤/١٤٠، ١٤/١٤٤، ٢٦/١٦٦، ٨/١٧٥، ٢٤/١٨١، ٩/١٨٩، ٢٣/٢٠٠، ١٩/٢١١، ٣/٢١٩، ٩/٢٣٨، ٢٧/٢٤٦، ١٩/٢٧٣، ٢٨/٢٧٥، ١/٢٨٠، ٣/٢٨١، ٨/٢٨٤، ٩/٢٩٣، ٤١+٤٠/٣١٥، ٢٣/٣٣٩، ١/٣٤١، ١٩/٣٦٦، ٢٧/٣٦٨، ٧/٣٧٣، ١/٣٧٧، ١/٣٧٦، ٩/٣٧٩، ١/٣٨١.

الجزء الثالث:

١/٣، ٢٤/٤١، ٣١/٦٢، ٣٩/٦٤، ٢٢/٧١، ٣٥/٨٤، ٣٨/٨٥، ٤٥/١٠٦، ٦٢/١٠٩، ٢/١١١، ٢/١٢٣، ٣٣/١٣٢، ٣٩/١٣٣، ١/١٤٨، ٣٠/١٥٦، ٦/١٨٢، ٢٨/٢٠٨، ٢٧/٢١٥، ٢٦/٢٢٧، ٢٧/٢٢٨، ٢/٢٣٣، ٢/٢٦٣، ٣٦/٢٨٥، ١/٢٩٩، ٥٢/٣٢٢، ٥٨/٣٢٤، ١٠/٣٤٦، ١٢/٣٦٦، ٢٤/٣٧٠، ٤/٣٧٧، ٤٤/٣٩٢.

الجزء الرابع:

٢٩/١٣، ٣+٥/٢٨، ١٣/٣٠، ١٨/٣٢، ٢٦/٤٣، ١/٤٤، ٣١/٥٦، ٤٢/٦٨، ٤٠/٨٠، ٣٠/١٠٩، ٢/١٢٢، ٢٨/١٣٠، ١/١٣٢، ٢٣/١٣٨، ٢/١٧١، ٤٨/١٨٥، ١/٢٠٨، ٣٤/٢٢٩، ٩/٢٣٥، ٩/٢٦٥، ٧/٢٨٢، ٢٧+٢٦/٢٨٩.

"حذف الفعل إذا كان عاملاً في المصدر"

الجزء الأول: ٥+١/٩٦، ١٥/١٢٦، ٣٦/١٣٢، ١٧/٢١٥، ١/٢١٨، ٨/٢٨٤، ٩/٢٨٤.

الجزء الثاني: ٣/١٣٢، ٢٨/٢٧٥.

الجزء الثالث: ٢٧/٧٣، ٤/٩٥، ١٩/١٨٧، ١١/٢٦٧، ١٨/٣١٥.

الجزء الرابع: ٢٣/١١، ٣٤/٨٩، ١٤/٩٥، ١/١٨٥، ٧/٢٦٥، ٢/٢٩٤.

"الحذف في سياق الحال"

الجزء الأول: ٢٢/٦٢، ١٢/١٢٥، ٣١/١٣٠، ٣٢/١٣٠، ٣٣/١٣٠، ٢١/٢٨٥.

الجزء الثاني: ٤/١٨٧، ١٦/٢٦٣، ١٧/٢٦٣.

الجزء الثالث: ٢/٣، ٦/١٣٥، ٢٥/٣٣٦، ٤٥/٣٩٢.

الجزء الرابع: ٨/٨، ٤٨/٢٥.

"حذف الفعل مع فاعله إذا تعلق بشبه الجملة"

الجزء الأول: ٤/١٨، ٢٨/١٢٢، ٣١/١٥٧، ١٣/١٦٨، ١/٢٥٩، ٣٦/٣٨٣.

الجزء الثاني: ١/٥٨، ٢/٢١٩، ٣٤/٢٣٠، ٥/٢٣٧، ٢/٢٧٩.

الجزء الثالث: ٢٥/١٨٩.

الجزء الرابع: ١٤/١٨، ٦/٨٢، ٢٥/١٨٩.

"الحذف في سياق القطع"

الجزء الأول:

٢٧/١١٨، ٢٨/١١٨، ٢٨/١١٨، ١٣/١٦٨، ٢/١٨٩، ٢٧/٢١٥، ١٣/٢٢٩، ١٣/٢٢٩، ١٣/٢٢٩، ١٣/٢٢٩، ١/٢٩٤.

الجزء الثاني:

١٥/١٦٤، ٤٥/١٧١، ٢/٢١٩، ٢/٢٢١، ٢/٣١٧، ٣/٣١٧.

الجزء الرابع:

٢٧/١٣، ٣٨/٥٨، ٢٨/٢٢٨، ٣٣/٢٢٩، ٤٠/٢٩٢.

"الحذف في سياق الاستثناء"

الجزء الأول: ٣٤/١٤٤، ٣٥/١٨٥، ٢٢/١٩٤.

الجزء الثاني: ١٦/٦٣، ٥/٩٤، ١٥/٩٦، ٤/١٣٥، ٣٣/٢٣٠، ٣/٢٥٠، ٣٠/٣٦٩.

الجزء الثالث: ٢٤/١٠١، ١٢/١٧٧.

الجزء الرابع: ١١/٩، ٦/٢٧١.

"الحذف في سياق القسم"

الجزء الأول:

٩/٤، ٢٧/٤٣، ١/٤٤، ٩/٥٠، ١١/٥١، ١١/٦٠، ١٣/٨٩، ١/٢٠٢، ٥/٢٢٠، ١١/٢٨٣، ٤/٣١٤، ٨/٣٤٣، ٢/٣٨٤.

الجزء الثاني:

١/٣، ١٨/٦، ١٩/٦، ٢٩/٢٦، ٦/١٣٦، ٤٤/٢٣٣، ١٧/٢٧٢، ٢٣/٣١١، ٣٤/٣١٤، ١٦/٣٢٢، ١٤/٣٣٦، ١/٣٨٤.

الجزء الثالث:

٢٢/١٥، ٢٠/٤٠، ١٠/٥٧، ١٢/٥٧، ٢٢/٧١، ١٩/١٢٨، ٣٦/٢٣٠، ٤٧/٢٤٤.

الجزء الرابع:

٣٢/١٤، ٣٤/١٤، ١٨/٤٠، ٢٨/٥٦، ٤٢/٨٠، ٢٣/١٠٧، ٦/١٢٤.

"الحذف في سياق العبارة الشرطية"

الجزء الأول:

٧/١٥، ٢٥/٢٤، ٣٢/٢٧، ٣/٣٢، ٣/٤٩، ٧/٥٠، ١١/٥١، ٥/٧١، ٥/٧١، ٨/١١١، ٢٥/١٧١، ١٢/١٨٠، ٥/١٩٠، ٦/١٩٠، ٦/١٩٠، ٨/١٩١، ١٠/١٩١، ٢٥/١٩٥، ٤٢/٢٠٠، ٢/٢٢٤، ٢/٢٤٥، ٥/٢٦٠، ٢٢/٢٧٣، ٤٢/٢٨٠، ٣١/٣٠٨، ٣/٣٤٨، ١١/٣٥٧، ٣/٣٧٣، ٣/٣٧٣، ٣/٣٧٣، ٢٩/٣٨٠، ١/٣٨٤، ١/٣٨٤.

الجزء الثاني:

١٥/٦، ٣/١١، ٢/١٦، ٥/٣١، ١٨/٤٣، ٢/٦٧، ٣٢/٦٧، ٢٥/٧٤، ١٦/١٠٣، ٣/١١٥، ٢٢/١٥٤، ١٧/١٧٩، ١٢/٢٧١، ١/٢٨٠، ٦/٣٤٣، ١/٣٨٤.

الجزء الثالث:

٢١/١٥، ٢٢/١٥، ٢١/١٠١، ٥١/١٠٧، ٣٣/١١٩، ١/١٣٤، ١/١٣٤، ٤/١٦٣، ٤/١٦٣، ١٠/٣٦٥، ١٠/٣٧٠، ٢٣/٣٧٢.

الجزء الرابع:

٢٣/١٠٧، ٢١/١٣٨، ٥/٢٢٢، ١٠/٢٤١، ١/٢٦٦، ١٢/٢٧٢، ٤/٢٩٥، ٢٧/٢٤٧.

الفصل الرابع

حـذف الحـروف

"حــذف حــروف الجــر"

الجزء الأول:

٨/١٥، ١٤/١٨، ٢٠/٢٠، ٢٣/٢١، ٢٤/٢٨، ٥/٣٣، ٣/٥٦، ٣٦/٦٧، ٣٨/٦٧، ١/٧٠، ٤/٧٥، ٤/٧٥، ٢٦/٨١، ٧/١٧٩، ٦٠/١٧٩، ١٢/٢٢١، ١٠/٢٢٨، ١١/٢٢٨، ١/٢٥٩، ٣/٢٨١، ٤/٢٨١، ١٧/٣١٩، ١٠/٣٦٨، ١١/٣٦٨.

الجزء الثاني:

١/١١، ١/١٣، ٢/١٧، ١/١٨، ٨/٢١، ٤/٦٠، ٤٤/٧٨، ١/٨٠، ١/١٣٩، ١٤/١٥١، ١٦/١٥٢، ١٧/١٥٣، ١٨/١٥٣، ٣٠/١٨٢؟، ٢٧/٢٦٥، ١/٢٩٢، ٦/٣٠٦، ٣٢/٣٢٦.

الجزء الثالث:

٨/٥، ٣٣/٦٢، ١٧/١٣٩، ٢/١٧٢، ١٠/١٧٧، ٧/١٨٦، ١/٢٠١، ١٧/٢٦٩، ١٨/٢٦٩، ٢/٢٧٥، ٢٠/٢٩٤، ٢/٣١٢، ٢٩/٣٣٧، ١٧/٣٦٨، ١٩/٣٦٨، ٢١/٣٦٩.

الجزء الرابع:

١/٤٦، ١٧/٩٦، ٣٢/١٤٠، ٦/١٧٢، ٨/٢١١، ١١/٢١٢، ١٢/٢١٢، ٩/٢٤٣.

"حذف اللام الواقعة في جواب "لو، لولا" "

الجزء الأول:

١٧/١٩، ٤٧/٣١، ٧٠/٥٠، ١٧/٥٢، ٣١/٨٣، ٧/١٤٩، ٢٦/١٧٢، ٣٢/١٨٤، ٢٥/١٩٥، ٤٢/٢٠٠، ١٤/٢٠٥، ٢/٢٤٥، ١٣/٢٤٨، ١٩/٢٨٥، ٢٢/٣٣٤.

الجزء الثاني:

٤٣/٢٩، ٢٥/٧٤، ١٥/٨٨، ١٦/١٠٣، ١٦/١٤٤، ٢٢/١٥٤، ١٦/١٦٤، ٩/١٧٥، ٥/١٨٧، ٣٠/٢٠٢، ٤/٢٢٦، ٦/٢٥١، ٣٨/٢٢٨، ٣٩/٢٥٨، ٣٩/٣٠٣، ٨/٣٤٤، ٤/٣٨٢، ٣٩/٣٩٥.

الجز الثالث:

٢١/١٥، ٤/٢٢، ٩/٢٣، ١/٥٣، ١٢/٦٩، ٣/٩٣، ٣٢/١١٩، ٣٣/١١٩، ٣٢/١٥٦، ٣/١٦٣، ١٤/١٦٨، ١٢/١٨٥، ٢٤/١٩٧، ١٧/٢٠٦، ١٥/٢٣٧، ٤٤/٢٤٤، ٤٥/٢٤٤، ٤٦/٢٤٤، ١/٢٤٧، ٢٨/٢٥٧، ٢٩/٢٥٧، ٤/٢٦٥، ٢٧/٢٧١، ٢٨/٢٧١، ٤٣/٢٨٧، ١٩/٢٩٤، ٣/٣٠٠، ١١/٣٠٢، ٤٠/٣٠٩، ٤/٣١٢، ٨/٣٤٦، ٣٤/٣٥٩، ٢٥/٣٧٠، ١٦/٣٩٥.

الجزء الرابع:

١٠/٩، ٦/١٦، ٢٩/٤٤، ٢/٤٧، ١٠/٦٠، ١٠/٧١، ١١/٧٢، ٧/٨٢، ١٤/٨٤، ٢٥/٨٧، ٣٦/١٠٠، ٦/١٠٣، ٦/١١٦، ٦/١٣٥، ٢٦/١٣٩، ٣٨/١٤٢، ٤/١٥٣، ٤/١٥٥، ٣/١٦٨، ٩/١٩١، ٣/١٩٦، ٩/١٩٨، ٢٤/٢٠٣، ٢٦/٢٠٣، ٢٨/٢٠٤، ٢٨/٢١٦، ١٤/٢٢٤، ١٦/٢٢٤، ١/٢٤٢، ٤٨/٢٦٢، ٤٠/٢٧٩، ٧/٢٩٥.

"حذف حرف النداء"

الجزء الأول:

١/٤٧، ١/٤٧، ٢٢/٦٢، ٢٠/٧٩، ٢٦/١٣٢، ١/١٣٥، ٣٧/١٥٨، ٤٠/١٥٩، ٢٢/١٨٢، ٣/٢٣٧، ١٥/٢٧١، ١٢/٣١٧، ٥/٣٥٠، ٧/٣٥٠، ٤٠/٣٦٤، ٣/٣٨٤.

الجزء الثاني:

٣٥/٦٨، ٣٥/٦٨، ٣٥/٦٨، ٣٥/٦٨، ٢١/٧٣، ٣٩/٧٧، ٣/٨٢، ٣/١١٤، ٦/١٢٤، ١/١٢٦، ٣/١٣٢، ٢/١٣٨، ٩/١٧٥، ٢٤/١٨١، ٩/١٨٩، ١/١٩٣، ١/٢٠٥، /٢٠٥، ٢٧/٢٤٦، ٣٧/٢٦٨، ٣/٢٨١، ٧/٣٧٣.

الجزء الثالث:

١/٣، ٦٢/١٠٩، ٣٩/١٣٣، ١/١٦٠، ٣/١٧٢، ٦/١٨٢، ٢٨/٢٠٨، ٣/٢٦٢، ١١/٢٦٣، ٣٦/٢٨٥، ١٤/٢٩٢، ١/٢٩٩، ٣/٣٠٠، ٣٢/٣٠٧، ٤/٣٧٧، ٤٤/٣٩٢.

الجزء الرابع:

١٤/٣٠، ١/٤٤، ٤٢/٦٨، ٤٠/٨٠، ٢٣/١٣٨، ١١/٢٨٤، ٢٦/١٨٩، ٢٨/١٨٩.

"حذف الهمزة"

الجزء الأول: ٩/١٦، ١٢/٨٩، ٢٣/٣٤٦، ١/٣٥٣.

الجزء الثاني: ٩/٨٧، ١/١٣٧، ٢٩/٢١٤، ١/٢٨٢، ١/٢٨٢، ٢٩/٣١٢، ١/٣٨١.

الجزء الثالث: ١/١٦٢، ٢٩/٢٥٧.

الجزء الرابع: ١٣/١٠٥، ٤٢/٢٢٠.

"حذف النون"

الجزء الأول: ٢٣/٤٢، ٢٨/٨٢، ١٨/٢٥٠، ١٣/٣٥٥، ٢٩/٣٨٢.

الجزء الثاني: ٦/٢٦٠، ٢٤/٣٢٤.

الجزء الثالث: ٥/٤٤، ١٠/١٩٤، ٢/٢٠٢، ٢٠/٢٥٥، ٢٤/٢٧٠.

الجزء الرابع: ١٤/١٦٨، ٧/٢٤٣، ١٠/٢٦٨، ٢/٢٦٩.

Abstract

Omission in the Poetry of Abu At-Tayyeb Almutanabbi

Key wonds (Omission, Abu At-Tayyeb Almutanabbi)

This study talked about a linguistic aspect here which in considered from the main or significant structural traits for abu At-Tayyeb poetry at this side which is the omission, which was known and recognized in his many poems and he was using it whenever there is a room for it or at the present condition or any other linguistic condition.

So the researcher studied that linguistic phenomena by using the demonstration of alokbari for the poets poetry because its one of the most significant demonstrations at this side, so he studied all kinds of omission in abu al-tayyeb poetry by using the induction method to determine the evidence that he will use it for indicating the phenomena, also h e used the studies of past scholars about this side to explain it and demonstrate it.

For achieving the objectives of that study the researcher made an effort for organizing that study by dividing it four chapters preceded by an introduction at this side then there was a conclusion the researcher used to explain the study results.

So with regard to the first chapter the researcher dealt with the theoretical issue here which can be about the concepts and definition used about the study subject as it is in the major Arabic and prose books at this side, then I talked about the omission types and what have the past scholars said about, specially the places which we can omit any structure and the reasons behind it like the conciseness then I talked about the certain conditions regarding that concepts specially the indicators for the omission process.

Then at the second chapter the researcher talked about the practical side at this point when talked about the aspects of omission regarding the Nouns, so we explained its structure when it comes as a beginning or as an object in the nominal clause, object, prepositional phrase, adjective, the adjective, the substitute.

At the third chapter the researcher talked about the omission of the verb, so we studied it as an infinitive and the related issues regarding it, types of sentences at the poems of abu At-Tayyeb when it's a conditional clause and the awth sentence.

At the fourth chapter the researcher talked about the character omission when he talked about the characters at this side like when the prepositions are omitted, al hamza, al-noun, yelling and other characters.

And the researcher discussed the issue of using abu At-Tayyeb poetry in the linguistic issues as a proof to be able to make the research suitable at this side.